



# اللبنانيون للحرب

LEBANESE  
NATIONAL  
DEFENCE

- إهتمامات النزاع الصيني - الأميركي  
وموقع روسيا
- الخليج في الجيوستراتيجية الأميركية
- الأزمة التركية - السورية  
الدواتم والنتائج
- تطور العقيدة العسكرية الإسرائيليّة
- نمط التطور الاقتصادي الياباني  
عند المنعطف
- النزاع وإدارة النزاع

• La Négociation Internationale

• Security in the Middle East  
A Lebanese Perspective





# مجلة الجيش اللبناني

LEBANESE  
NATIONAL  
DEFENCE

العدد السابع والعشرون - كاتون الثاني ١٩٩٩

## هل هناك سلام غير شامل؟

في أيلول ١٩٩٣، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إتفاق أوسلو الذي قال عنه ياسر عرفات إنه شمل أدق التفاصيل، بما في ذلك ماذايحصل حين تصطدم سيارة فلسطيني بسيارة إسرائيلية ويصاب أشخاص. وأوحى الإعلام أن هذا الإنفاق هو تاريخي وسوف يعيد السلام إلى المنطقة.

وبعيد إعلان الإنفاق، بدأت الخلافات الإسرائيلية تظهر بحدة حول مفهوم السلام. وزعمت القوى السياسية جميعها إلى رفض إقامة الدولة الفلسطينية ورفض إعادة القدس واستمرار الإستيطان، لكنها اختلفت على بعض التفاصيل: ماذا يبقى من السلام إذا لم تكون هناك دولة تمثل حق تحرير المصير وتشكل المعنى السياسي للإنفاق؟ وهل يحل السلام بدون عودة القدس؟ وهل يحل السلام باستمرار الأعمال العدوانية المتمثلة بالإستيطان؟

هذا الإنفاق المفترض لنزاع شامل، يحتاج إلى مزيد من الإنفاقات لتنفيذ ما نص عليه أصلًا من إنفاق "الخليل" إلى إنفاق "واي ريفير" الأخير الذي بدا أيضًا أنه بحاجة إلى مزيد من الإنفاقات. وهذا دخلنا في نفق إنفاقات تولد الحاجة إلى إنفاقات جديدة.

هذا التخطيط هو صورة طبيعية للرؤية الضيقة للنزاع، إذا كانت هذه الرؤية تتطلع نحو السلام، وهو صورة طبيعية لهذه الرؤية التي تريد إغراق المنطقة بمزيد من المشاكل، ليس آخرها ما يجري في العراق، وياقاظ المشكلة التركية وتحريك المشكلة الكورية. أما الحل فلا يكون إلا بالعودة إلى حقيقة النزاع، واستخراج الحل من تلك الحقيقة بالإنسحاب من الأرضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان وجنوب لبنان، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم في تحرير مصيرهم، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقًا للقرارات الدولية ولأيُسط قواعد حقوق الإنسان؛ وعندما يمكن أن تتحدث عن السلام.

أما ما هو إنفرادي فهو حتماً ليس سلاماً، وهو، على الأرجح، مشروع حروب وفتن. من هنا كانت الدعوة اللبنانية والسورية ليس إلى التمسك بتلازم المسارين فقط، بل إلى تلازم المسارات العربية جمعاً لأنَّ في ذلك حفظاً لحقوق العرب وقوه للمفاوضات ودفعاً نحو السلام الشامل.

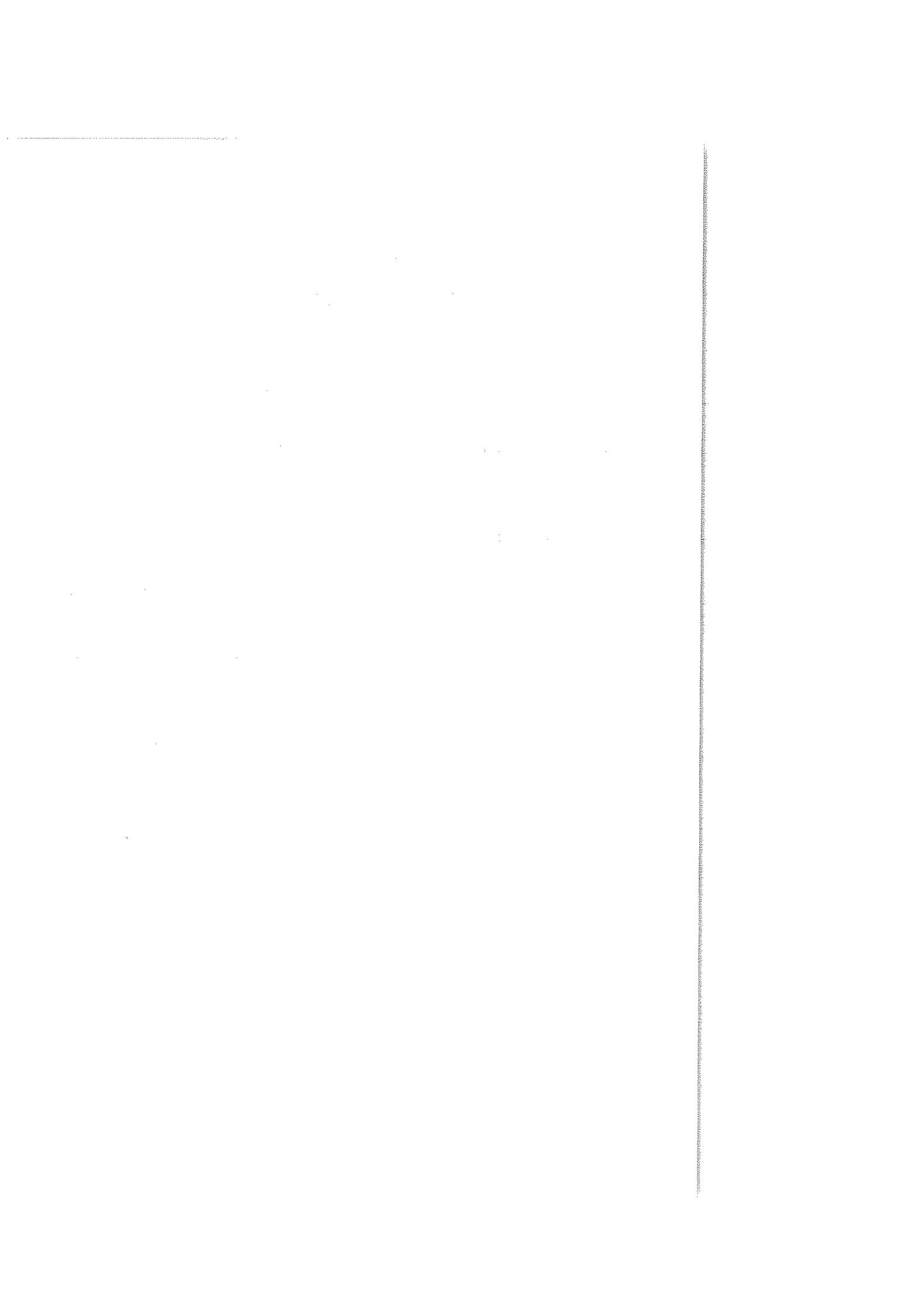
وبالتالي لن يكون هناك سلام غير شامل.

العقيد الركن الياس فرات  
مدير التوجيه

## **الفهرست**

العدد السابع والعشرون - كانون الثاني ١٩٩٩

إحتمالات النزاع الصيني - الأميركي	
موقع روسيا ..... ميشال يمين	٥
الخليج في الجيوستراتيجية الأميركية ..... عبدالجليل مرهون	٢٥
الأزمة التركية - السورية	
الدوافع والنتائج ..... د. محمود نورالدين	٤٧
تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية ..... محمد عطوي	٦١
نمط التطور الاقتصادي الياباني	
عند المنعطف ..... د. مصطفى قطيش	٩٥
النزاع وإدارة النزاع ..... د. كمال حماد	١١٧



## إحتمالات النزاع الصيني - الأميركي وموقع روسيا

ميشال يمين (\*)

ترقب الدول باهتمام بالغ، إن في أوروبا وأميركا، أو في باقي العالم، بعضها بإعجاب وبعضها الآخر بخشية، ولادة جبار القرن الحادي والعشرين، الصين المعاصرة. وتبع خشية الأميركيين والأوروبيين خاصة من كون افتراق الحضارتين الصينية والأوروبية بدأ في أغوار التاريخ مع الكونفوشية ليستمر حاضراً مع الشيوعية الصينية المتعددة أبداً، غير التاركة - قدر مستطاعها - ماء عكرأ لصيد المصطادين، وغير الآخنة بنصائح المفترضين القاتلة، ولكن المستفيدة في آن من كلّ ما هو نافع لها في مسیرتها التاريخية عبر معارج الاستقلال والتقدم. وهذا الافتراق الحضاري المديد في الزمن يضطر "الأسرة الأطلسية" والصين أن تحدق إحداهما في الأخرى بعين الحذر، مثلاً كانت تتعمل في زمن مضى أوروبا (ومن ضمنها أميركا) وروسيا.

لقد كشفت أحداث السنوات الأخيرة عن تصدعات خطيرة في السياسة العالمية، لا سيما على صعيد العلاقات بين أعظم دولتين وأشدّهما نفوذاً وتأثيراً في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي: الولايات المتحدة والصين. هذه التصدعات الجوفية المزلزلة، المعبرة عن نفسها تارة في أزمة السوق المالية العالمية، وأخرى في المبادرات السياسية الخارجية الهامة، تعيد إلى الذاكرة أحداث سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية. فالطاقة

(\*) كاتب في الشؤون الدولية.

النزعية الكامنة في العلاقات الصينية. الأميركية تتنامي بسرعة، حتى ولو رغبت القيادة السياسية في كلا البلدين بما هو عكس ذلك. والشيء نفسه يمكن أن يقال في روسيا المعاصرة التي فقدت مؤخراً، خاصة بفضل إرادة نخبتها الحاكمة وخيارها الطوعي غير المفهوم، صفة الدولة العظمى. فهي تجد نفسها مضطرة أن تأخذ مكانها في هذا الجانب أو ذاك، في هذا المتراس أو في المتراس المقابل على الصعيد العالمي. فإما أن تكون مع أميركا والشركات العالمية الضخمة ضد الصين والعالم الثالث، وإما مع الصين والعالم الثالث ضد أميركا التي تضرب أينما تريد، كما بينت أحداث الآونة الأخيرة، والاحتكارات العالمية التي لا تعرف حدوداً قومية لأنشطتها. وليس يسع روسيا في وضعها الحاضر أن تهج سياستها خارجية مستقلة فعلاً، كما أن حدود المناورة لديها ضيق، وأي انجرار إلى التلاعيب قد يجعل أميركا والصين تتفقان على حل مشاكلهما على حساب روسيا بالذات.

### الخلفيات الجغرافية لنتائج المؤتمر الخامس عشر

#### للحزب الشيوعي الصيني

أجمل المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد العام الماضي، حصيلة تطور جمهورية الصين الشعبية خلال السنوات الخمس المنصرمة، ورسم الخطوط العامة للنهج الذي عليه أن يعتمد في بدايات القرن الحادي والعشرين. ولعل مواد المؤتمر إليها تتيح تقدير مستقبل السياستين الأمريكية والروسية تجاه الصين. فبقاء مجموعة من الرجال المعتبرين أنصاراً لعلاقات وثيقة تقليدياً مع روسيا، بل حتى تعزيز موقع هؤلاء على رأس القيادة الصينية، يعتبر إشارة هامة من الطرف الصيني. فنتيجة التغيير في الكوادر الذي أجراه المؤتمر، كانت تعزيزاً في إدارة شؤون الحزب والدولة والقوات المسلحة لواقع شخصيات من مثل زيانغ زيمين ولی بنغ وأخرين.

ومن المعلوم أن زيانغ زيمين كان قد انتُخب في شهر حزيران من عام ١٩٨٩، بعد أحداث بكين المناهضة للحكومة والمنادية بالديمقراطية الغربية، أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الشيوعي بتزكية من دنخ سياو بنغ، حالاً محل تشاو زيانغ الذي أُقيل،

كما قيل، بسبب عدد من الأخطاء بينها إحجامه عن التصدي "للبرجوازية" (تأثير الأفكار الاقتصادية والسياسية الفرنسية). وكان زيانغ زيمين قد أجرى خلال عامي ١٩٥٥-١٩٥٦ دورة تدريبية في معهد السيارات بموسكو.

أما لي بنغ فهو رئيس مجلس الدولة في الصين الشعبية منذ عام ١٩٨٨.

وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في حزيران ١٩٨٩، ألقى تقريراً هو الآخر باسم المكتب السياسي تحدث فيه عن أخطاء تشاو زيانغ أيضاً. ومن سيرته أنه ابن ثوري صيني معروف قُتل عام ١٩٢١ على أيدي جماعة الغومينتانغ (الحكومة المركزية) الموالين للفرب. ثم تربى في أسرة شو ان لاي. وفي أعوام ١٩٤٩-١٩٥٥، تلقى علومه في الاتحاد السوفياتي في معهد الطاقة بموسكو.

إن ارتقاء شخصيات كهذه إلى مناصب رفيعة في الحزب والدولة، كان ردأً على توجه الصين الشعبية في مرحلة سابقة غريباً صوب الولايات المتحدة، في إطار سياسة "الانفتاح". ويتضح تركيز السلطة بمفاصلها الأساسية في يدي زيانغ زيمين ولி بنغ، إفراض الاحتمال الكبير اليوم لتطور وتوطد العلاقات بين روسيا والصين، تفضيلاً لها على آلية علاقات أخرى، على الرغم من وجود فئة عريقة من المتفقين الجامعيين الموالين للفرب، لا سيما الولايات المتحدة<sup>(١)</sup>، شديد تأثيرها في أوساط الطلاب والمتعلمين، ومن أن الصين، المحتاجة إلى كوادر متخصصة مؤهلة، تُرسل إلى الخارج، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة، الطلاب والاختصاصيين لإعادة تأهيلهم، كما تستقبل المعاهد العليا الصينية للتعليم أستاذة من الغرب، ومن ضمنهم اختصاصيون في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وهذا ما يخلق بالطبع الشروط الازمة لتكون شريحة من التكنوقراط الموالين للفرب، ولترقي أفرادها تدريجياً إلى مستوى إداريين في حلقات الإدارة الوسطى، ومن ثم العليا.

كذلك أصبحت مثابة مرشد العمل، تأكيد المؤتمر لـ «المبادئ الأربعية» التي نادى بها دنخ سياو بنغ والتي تحدد جوهر الدولة الصينية الحديثة. هذه المبادئ هي: الحزب

(١) خلال فترة النفوذ الأميركي الأشد في الصين والسيطرة الأكمل للولايات المتحدة مالياً وسياسياً على حكومة القومينتانغ المركزية، كان الصينيون الذين نالوا تحصيلهم العلمي في معاهد وجامعات الولايات المتحدة يشكلون نسبة أكثر من ٥٦٪ من الموظفين في الهيئات الحكومية والاقتصادية والعسكرية والأكاديمية والاجتماعية.

الشيوعي هو القوة القائدة؛ الماركسية-اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ هي الأساس الأيديولوجي؛ دكتاتورية الشعب الديمocratية هي شكل السلطة؛ الاشتراكية (ذات الخصوصية الصينية) هي الهدف من بناء الدولة. ويعني هذا في المرحلة الابتدائية التي، حسب تحديد المؤتمر، تمر بها الصين حالياً، إقتصاداً متعدد الأنماط يكون فيه القطاع العام ولرقابة الدولة على المسار الاقتصادي الدور الرئادي. هذا النهج أمن في العقد الأخير من السنين، رغم كافة التعقيدات المرتبطة باختيار أفضل الأساليب، نمو الدخل القومي بنسبة ١٠-١٢٪ سنوياً وإمكان تبوء الصين الشعبية مع حلول العام ٢٠٢٠، إذا ما استمرت على هذه الوتيرة من النمو، المرتبة الأولى بين دول العالم قاطبة. فالصين هي اليوم البلد الوحيد في العالم الذي تتحسن فيه معيشة الشعب بثبات واضطراد. وفي هذا الصدد لا ترى مراكز الدراسات الغربية أية دلائل على انحطاط الدولة بكيانها المتشكل إثر قيام جمهورية الصين الشعبية. ويبدو أن احتمال نمو الصين نمواً سريعاً ومطرداً في ظل الحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم هناك، هو ما يقض مضجع الأميركيين ويحثهم على العودة إلى السياسة المؤدلجة تجاهها، بما في ذلك دعوتهم لها إلى احترام حقوق الإنسان، حسب مفهومهم.

إن الحزب الشيوعي الصيني، إذ يتعرض لضغوطات دولية شديدة، قد اعتبر في مؤتمر الخامس عشر أن إحدى مهماته الرئيسية هي إصلاح النظام السياسي وتعزيز الديمقراطية وسلطة القانون. إلا أن هذه المهمة سوف تُعالج، كما تبين، في إطار الواقع الصيني الحالي، أي في ظل الحفاظ على الدور القيادي للحزب الشيوعي، وعلى شكل الدولة (دكتاتورية الشعب الديمocratية) والسلطة (نظام مجالس نواب الشعب). ولا ريب في أن خلفية الصياغات المتعلقة بطبيعة الدولة والنظام الحقوقي في الصين الشعبية، ترتكز على التجربة السلبية للعلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك مع الاتحاد السوفيتي زمن غورباتشوف، ومع روسيا في ظل دبلوماسية وزير الخارجية السابق أندريه كوزيريف المرتمية كلياً في أحضان الغرب.

هذا وقد أفرد مكان هام في مواد المؤتمر لقضية البناء العسكري. فالقوات المسلحة يُنظر إليها كضامن لخطط التحديث الاشتراكي عموماً. وعلى الرغم من أن مواد المؤتمر لا تتضمن معطيات ملموسة، فثمة أنباء تشير إلى أن الجيش سوف يقلص عديده بما مجموعه نصف مليون رجل، ومع ذلك سيبقى تعداد الجيش مليونين ونصف مليون،

وإعادة تنظيمه ضمن عملية الإصلاح ستجعل منه جيشاً أقلّ عدداً ولكن مجهزاً بأحدث وسائل القتال العسكري(ب).

### الصين بين الخصم المحتمل والحليف المحتمل

كل هذا يحول الصين إلى دولة ذات شأن عالمي اقتصادياً وعسكرياً، لا يمكن إلا أن تحسب لها كل حساب أية مشاريع جغرافية سياسية في عالمنا المعاصر الذي لم تتعدد فيه بعد نسبة القوى الجديدة إثر امتحان الاتحاد السوفييتي عن الخارطة. وإن انتقال روسيا إلى سياسة أكثر اتزاناً في علاقاتها مع الصين، وإلى التقارب بين المصالح واستبعاد التواجد العسكري، قد أتاح للجانب الصيني أن يركز في مجال البناء العسكري على الولايات المتحدة كخصم أساسي محتمل (تشهد على ذلك بوضوح الجهود الرامية إلى إنشاء "الأسطول البحري الكبير"). إلا أن الصينيين لم ينسوا البتة تفوقهم الجغرافي على روسيا في منطقة الحدود الشمالية، وهو اللاتوازن الموضوعي الذي ستستفيد منه واشنطن في هذه أو تلك من صيغ تطوير علاقاتها بموسكو وبكين.

### عودة هونغ كونغ إلى الحظيرة وانعكاساتها

قبل المؤتمر الخامس عشر بوقت قصير، احتفلت الصين بحدث هام هو استعادة سلطتها القانونية على هونغ كونغ. وإن هذا الحدث لم يميز السياسة الصينية في دأبها ومثابرتها وصلابتها بفرضها كل محاولات الشركاء الغربيين الرامية إلى منع عودة هونغ

(ب) ثمة شكوك في الغرب حول إمكانات الصين العسكرية. فالماراكز المتخصصة هناك (لندن، ستوكهولم) الهامة بدراسة القدرات العسكرية، تقلل من شأن القدرات العسكرية الصينية جيشاً وتسلیحاً وصناعة حربية ودينامية تطور. ذلك أن بعض التقديرات المقاولة يقول إن العناصر الرئيسة ل القوات المسلحة الصينية (باستثناء سلاح البحرية) ومعها مجمع الصناعة العسكرية بنيةً وانتاجية، تومن للصين من حيث جبروتها وقدرتها على القتال وجاهزيتها له، أحد المراكز الأولى بين دول العالم عسكرياً. فهناك، حسب هذه التقديرات، ٧٢ مصنعاً لإنتاج الصواريخ، و٧ مصانع لإنتاج الوقود النووي، ومصنعنان لإنتاج الصواريخ الباليستية المابرة للقارات أحدهما في بكين وينتج سنوياً منذ عام ١٩٨٦ من ١٦ إلى ٥٠ صاروخاً ثقيراً. ومن ثم يفترض أن تمتلك الصين ابتداء من التسعينيات بين ١٤٠٠ و٣٠٠٠ رأس نووية . أما التقديرات الفريبية للترسانة النووية الصاروخية الصينية فتقول إنها أقل بعشرين بل مئات المرات.

كونغ إليها أو إلى الانتقام من سيادتها بهذا الشكل أو ذاك. ولقد حظي نهج إعادة تجميل الأراضي الصينية بمكان مرموق في مواد المؤتمر. وباستثناء اثنين أو ثلاثة من المشاكل الإقليمية المؤجل حلها طويلاً (مع اليابان وفيتنام)، تبقى المشكلتان الرئيسيتان: مشكلة ماكاو، والمشكلة المبدئية الوطنية الكبرى بالنسبة للصينيين، لا وهي استعادة جزيرة تايوان. فالولايات المتحدة تعارض عودة الجزيرة إلى الصين، وهي أبدت غير مردود استعدادها لنزاع عسكري مع الصين من أجل تأييد انفصال هذه الجزيرة عنها وحماية النظام الموالي للغرب القائم فيها. والأميركيون يعلّلون موقفهم هذا بالالتزامات التحالفية تجاه حكومة القومينتان المركزية، التي لم تعد موجودة حتى في تايوان حيث أُجلت عام ١٩٤٩ تحت غطاء من الدعم الأميركي. غير أن الأسباب الحقيقية تكمن في الأهمية الاستراتيجية لتايوان. إضافة إلى ذلك، لا بد من أن يؤخذ في الحسبان الوجه السلبي لاستعادة الصين لهونغ كونغ. فالغرب المستاء جداً مما حدث، عزّزَ نيته عدم السماح من الآن فصاعداً بإباده الضعف في مثل هذه الأحوال. وهذا ما يُعيق مشكلة تايوان أعقد مشكلة في العلاقات الأمريكية - الصينية.

### التنافس الأميركي- الروسي على النفوذ في الصين

يعرف المؤرخون لعلاقات الصين الدولية جيداً قضية التناقض الروسي الأميركي في التأثير على المثقفين والذكور السياسية في الصين، ومن خلال هؤلاء على المسار السياسي والاجتماعي والثقافي والأيديولوجي للبلد. فالباحثة الكندية م. دجيوارتز<sup>(١)</sup>، مثلاً، كرسَت لهذه القضية مؤلفاً عنونته "بين أميركا وروسيا..." كما أن المسألة نوقشت مؤخراً في ندوة علمية أقيمت بجامعة كولومبيا وكان النقاش حامياً لدرجة أن المنتدين قرروا الفصل في الخلاف في الرأي بالتصويت، فجاءت النتيجة اعتراف الأغلبية بأولوية التأثير الروسي. ولعله الحق يقال. فكل تاريخ الصين الحديث بدءاً بالحروب التي خاضتها والأحداث الثورية التي شهدتها، يدل على مدى التأثير الروسي والأميركي على السواء. بالنسبة لروسيا نرى أنه إلى جانب علاقات موسكو الوثيقة بالحركة الشيوعية الصينية، كان الاختصاصيون المدنيون والعسكريون السوفيات، وبينهم قادة بارزون، يُدعون إلى العمل هناك من قبل حكومة صون يات صن (حكومة كانتونغ) قبل

عام ١٩٢٤ أو حكومة تسان كاي تشيك (حكومة الفومينتانغ) خلال سني الحرب مع اليابان. أي أن الفكر الاقتصادي والسياسي وال العسكري المعاصر في الصين قد تطور تحت التأثير العارم للتجربة السوفياتية. وحتى الاصدارات المعروفة التي أجرتها في تايوان بعد عام ١٩٤٩ ابن تسان كاي تشيك زيانغ زينفو، عكست إلى حد بعيد تجربة عمله الإداري السياسي في الاتحاد السوفيatic حيث تلقى علومه الجامعية وأمضى وقتاً طويلاً في الاغتراب عن بلده.

أما صراع الأميركيين على النفوذ في الصين، فبدأ منذ السنوات الأولى للقرن التاسع عشر بالتفلُّل الاقتصادي (التجارة) ونشاط الإرساليات الواسع النطاق (تعليم، طبابة، دعاية دينية). وفي ثلاثينات القرن العشرين، توأم رأسمال البيروقراطية الصينية الحاكمة الذي كان يُشكل الأساس الاقتصادي لنظام الفومينتانغ، مع الرأسمال البنكي الأميركي، كما فرضت واشنطن سيطرتها على مجموعة الفومينتانغ المركزية (تسان كاي تشيك، صون زيانغ، كون سيان صي وغيرهم). ثم تعززت هذه السيطرة إبان الحرب مع اليابان وال الحرب الأهلية. وقد صرفت الولايات المتحدة ملايين الدولارات في دعمها لحكومة تسان كاي تشيك.

لقد تركت العوامل الجغرافية السياسية التي أكدت أهميتها الأحداث التاريخية المتعاقبة، بصماتها دائماً على علاقة الصين بالبلدان القارية (روسيا) وبلدان ما وراء البحار (الولايات المتحدة واليابان). فالصين، بخلاف روسيا والولايات المتحدة الجامعتين في منظومة واحدة كتلتي الأطلسي والهادئ في السياسة العالمية، تقع في شرق آسيا كلية. غير أن حدودها (٤٠ ألف كلم) يمتد نصفها تقريباً عبر سواحل بحار المحيط الهادئ. هذا الجزء من الحدود يعتبره الوعي العام في الصين منذ القرن التاسع عشر مثابة بوابة لعدوان من جانب بلدان ما وراء البحار عليهم.

لقد تكونت علاقة الصين بروسيا خلال عملية تلاقٍ على مساحة قارية مشتركة. فالتوسيع الإقليمي النشط لهذين الشعبين الطامح كلاهما إلى بناء الدولة العظمى، جعلهما يتقيان في آسيا الشرقية. وفي سياق تماستهما الذي اتخذ أحياناً شكل صدام مسلح، تشكلت عبر التخوم الطبيعية حدودهما المشتركة التي عينت المجال الإقليمي لتطور كلٍّ من الشعبين. ولم تكن العلاقات الروسية الصينية لاحقاً بالعلاقات السوية دائماً، لكنها كانت دوماً علاقات تكافؤ<sup>(٢)</sup>. فقرنون ثلاثة من الزمن مررت منذ معاهدة

٢ . انظر مقالة بوريس زانيفين: «أشقاء للقرن الحادي والعشرين؟ احتمالات النزاع الصيني الأميركي وموقع روسيا»، زفيرا، العدد ٢ (٢١٥) الموافق ٩٨/١/١٣ .

نرتشنينسكي (١٦٨٩)، أول معاهدة بين الصين وروسيا، لم تشهد أية حروب، بل أية صدامات مسلحة ذات شأن بينهما. علاوة على ذلك، كانت الصين حين تجد نفسها في ضائقة تلجأ إلى مساعدة روسيا، مثلما كان الأمر، مثلاً، إبان الحرب مع اليابان وال الحرب الكورية.

### **جذور الصراع الصيني - الأميركي**

في هذا الوقت، كان من أهداف السياسة الخارجية الأميركيّة منع الخطوات الاستقلالية الأولى للولايات المتحدة على الساحة الدوليّة، الحصول على حصتها من المستعمرات في منطقة المحيط الهادئ الآسيويّة. فبعد أن استوّعت الجزء الشمالي من القارة الأميركيّة وساحلها الواقع على المحيط الهادئ، اتّخذت لها من جزر الهاواي والفلبين وساموا معايير متقدمة إلى المستعمرات الآسيويّة. إلا أنّ الهدف الرئيس كان أبداً الصين. ويمكن القول إن تاريخ العلاقات الأميركيّة الصينيّة هو تاريخ السعي الأميركي لاستعمار الصين. والتفكير الاستعماري الذي ورثه النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة عن بريطانيا، أضيّفت إليه النزعة الفنطريّة لما يُكتي العبيد، التي باتت لاحقاً عند الأوساط الليبرالية فيها بمثابة عقدة تفوق حيال الصين والصينيين. واصطدام الصينيين العاديين، ومعهم جزء من النخبة الحاكمة، بهذه الظاهرة، جعلهم يكونون الحذر والكراهيّة للأوروبيّين عموماً وللأمريكيّين خصوصاً. وسيطرت على الصينيين مشاعر العداء للأميركيّين خاصة بنتيجة التدخل الأميركي في كوريا وفيتنام.

هذه الأحداث رافقتها في الصين حملات دعائية وسياسيّة على الأميركيّين في المنظمات الحزبيّة والهيئات الحكوميّة والجيش وبين المواطنين، حضرت فيها القيادة الصينيّة على مقاومة الضغوط الأميركيّة الأيديولوجيّة والسياسيّة والثقافيّة. فالتفكير الاستعماري الأميركي الموروث، والعداء للأميركيّين المتّصل في وعي الصينيين، يُشكّلان، إذاً، الخلفية النفسيّة لأي نزاع محتمل في العلاقات الصينيّة الأميركيّة.

### **هل هي ممكنة الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين؟**

يعتقد الصينيون أن من شأن نزاع صريح بينهم وبين الولايات المتحدة أن يرتد كارثة على الصين، وأن يرمي بها إلى الوراء بعيداً، إلى موقع البداية في الخمسينات ومن

جهة أخرى، توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج خطأ المواجهة العسكرية المباشرة مع الصين (حتى بمعونة الحلفاء)، على الأقل قبل العام ٢٠٢٠. ويبدو أن عدم اتضاح الوضع وماهله في روسيا، لا يزال يجعل واشنطن تفتقد إلى استراتيجية "سلمية" فعالة حيال الصين كتلك التي استُخدمت لإضعاف الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى تفككه. وبينَ أن الولايات المتحدة لا ترغب بتجاوز الحد الخطير في علاقتها بالصين، مكتفية حالياً بتطورها الاقتصادي.

في عام ١٩٩٧، جددت الولايات المتحدة مضمون حلفها العسكري مع اليابان. وكانت قبل ذلك قد تراجعت عن خططها المعلنة لتقليص عديد قواتها البالغ ٣٧ الف عسكري في كوريا الجنوبية، وعادت إلى تأكيد لامحدودية فترة تواجد قواتها في هذا الجزء من شبه الجزيرة. وفي الوقت ذاته، أبدلت واشنطن نهجها كلياً حيال كوريا الشمالية باتجاه تطبيع العلاقات مع حكومتها. والشيء نفسه يمكن أن يُقال في تحولات السياسة الأمريكية تجاه فيتنام. والمقصود هو احتمال توجيه طاقات الصين ضد الاتحاد السوفيتي في السبعينيات. أضف إلى ذلك أن واشنطن مهتمة بكازاخستان ومنغوليا. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الكazaخ كانوا في الأمس القريب مشوبيين بأجواء العداء للصين وشاركوا غير مرة في التحركات العسكرية ضدها. أما منغوليا فتحاذى منطقة الحكم الذاتي الصينية المعروفة باسم منغوليا الداخلية. وكلتا هاتين المنطقتين تاريخ وجذور إثنية ولغة وثقافة وديانة مشتركة. وثمة أيضاً صلات تاريخية حميمة مصبوغة طائفياً بين منغوليا والتبت كمركز للأمانية (نسبة إلى الدالاي لاما). وهنا نُعيد إلى الأذهان أن التبت كجزء من الصين تُشكل موضوعاً حساساً جداً في علاقة بكين بواشنطن والهند. وكلّ هذا يُحثّ الأميركيين على أن يجعلوا من كازاخستان ومنغوليا جزءاً من لعبة كبرى يلعبونها، إستاداً إلى الأجواء الانفصالية لبعض مجموعات السكان في الصين. ولكن أين موقع روسيا من كلّ هذا؟

تتميز السياسة الخارجية الروسية حيال الصين بالتناقض. فالجانب الروسي إذ يتخد خطوات تبدو مدروسة لتطوير العلاقات مع الصين بأمل أن تُصبح روسيا والصين في القرن الحادي والعشرين شريكين استراتيجيين، يُحاول في الوقت نفسه الدخول في روابط وثيقة تكاد تكون تحالفية مع الولايات المتحدة، بما فيها التعاون العسكري. ففي ٢٤ نيسان ١٩٩٧، وقّع الطرفان الروسي والصيني في موسكو "بياناً مشتركاً حول العالم المتعدد الأقطاب وتشكيل النظام العالمي الجديد"، أكدا فيه رفضهما الهيمنة

وسياسة القوة (تلميحاً إلى الولايات المتحدة)، وأعربا عن القلق من توسيع وتعزيز الكتل العسكرية (تلميحاً إلى حلف الأطلسي). ولم يمض شهر واحد بعد هذا حتى وقعت روسيا (في ٢٧ أيار ١٩٩٧) "الوثيقة الأساسية" حول العلاقة بالناتو، المتعارضة مع اتجاه السياسة الروسية شرقاً، إذ هي تحول دون إقامة علاقة شراكة وثيقة مع الصين. ولا بد أن نزيد على هذا نقطة حساسة بالنسبة إلى الصين، وهي أن تعاون روسيا مع الناتو في عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وحيث منح التحالف المذكور استقلالية كبيرة، يُسيء إلى دور الصين كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، مشارك في معالجة قضايا الأمن الدولي.

وهناك عنصر قد يُصبح نقطة ضعف في المشروع الجغراسيسي الأميركي في الاتجاه الصيني، كما عرضناه: إنه روسيا ودورها في النزاع الأميركي-الصيني المقبل. فالولايات المتحدة التي تقود حرب "المدينة العالمية" على "الريف العالمي"، حرب "المليار الذهبي" على مليارات البؤس والتخلف، لا يمكنها أن تأمل ولو بفوز نسبي إلا إذا ساندتها في هذا، بهذا الحد أو ذاك، روسيا. حتى العياد، الحامل في طياته احتمالات فرض الصين عقوبات على روسيا، قد لا يُصبح عوناً لواشنطن في تواجهها المصيري مع بكين. ولعل هذا ما يفسر السعي لاجتذاب روسيا إلى تعاون أكثر وثوقاً مع الناتو، ولكن دون السماح لها، في الوقت نفسه، بالمشاركة في اتخاذ القرارات стратегية.

### الصراع الأميركي-الصيني الطويل

يصف المراقبون الأزمات المالية التي أخذت تعصف في الآونة الأخيرة ببورصات آسيا الشرقية، فتخبو نارها حيناً وتستعر حيناً آخر، بالحرب الأميركية - الصينية الثانية<sup>(٢)</sup>، باعتبار أن الحرب الأميركية-الصينية الأولى جرت خلال أعوام ١٩٥٣-١٩٥٠ وكان مسرحها شبه الجزيرة الكورية.

وهي كانت قد عُرفت بالحرب الكورية لأنها فقط جرت على أرض كوريا، لكنها في مضمونها وجوهرها، حسب رأي الكثيرين<sup>(٣)</sup>، حرب واشنطن على بكين في مساعها

٢ . انظر مقالة دميتري مينين: « أمامنا الأنواء. الحرب المالية في شرق آسيا وبعض الاستنتاجات لروسيا ».

٣ . زفترا، العدد ٩٨/٢٣ (٢١٨) الموافق ٩٨/٢/٢٣

٤ . انظر المصدر السابق.

لوقف زحف الثورة الصينية الشيوعية المظفرة عبر آسيا الشرقية قبل أن يستفحل أمرها. وحتى الاتحاد السوفيatici يمكن اعتباره مشاركاً ثانوياً في تلك الأحداث، رغم أهمية دوره آنذاك في الانتصار الصيني.

ولقد تواجه حينذاك بضعة ملايين من الأميركيين والصينيين في قتال ضارٍ ودامأسفر عن سقوط مئات ألوف البشر بين قتيل ومعاق، ومثل هذا لا يُنسى. ولم يحصل مثل له خلال كلّ تاريخ "الحرب الباردة" بين الغرب والاتحاد السوفيatici، على الرغم من اللحظات العصيبة التي مرت بها العلاقات السوفيatici الأميركيّة إبان أزمة الكاريبي وغيرها.

وحين نتكلم عن انتصار صيني في الحرب الكورية، برغم ما أعلن آنذاك عن انتهائها إلى "لا غالب ولا مغلوب" (ربما حفظاً لاءَ الوجه الأميركي وخوفاً من التهديد الأميركي آنذاك باستخدام السلاح الذري)، فإن لهذا الكلام مرتکزاً، ذلك أن الصين دخلت الحرب في تشرين الثاني عام ١٩٥٠ بعد أن كان الجيش الأميركي ومعه الجيوش الحليفة قد سيطر عملياً على كلّ شبه الجزيرة وحاذى الحدود الكورية-الصينية مباشرة عند نهر يالوزيانغ<sup>٦</sup> وها هو الجيش الشعبي الصيني قد أنهاها عند خط العرض ٢٨° في عام ١٩٥٢، مسترجعاً تحت سيطرته نصف أراضي البلاد، ومقيناً فيها الحكم الشيوعي تحت اسم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. صحيح أن الصين اضطرت في الوقت نفسه إلى التضحية بتايوان التي احتلها الأميركيون عملياً مستغلين أحداد الجبهة الكورية، مانعين بكين من شن الحرب على قوات الغومينتانغ وتوحيد الصين تحت الرأية الشيوعية، بل ومانحين تشاو كاي تشيك فرصة تدعيم نظامه الموالي للغرب. لكن ما وتسى تونغ اعتبر، على ما يبدو، أن كوريا الموحدة تحت احتلال الأميركي أخطر على الصين ستراتيجياً من التمرد التايواني.

من البديهي القول أن النصر الاستراتيجي لبكين في حربها الأولى مع واشنطن كان يكون متعدراً بدون الدعم السوفيatici، ذلك أن البيت الأبيض كان عليه دائماً أن يتصرف وعيشه على الكرملين وسلوكه في أوروبا: حصاره لبرلين وحشده الجرئي للقوات الخ. فاستخدام السلاح الذري، مثلاً، ضد الصين، حسبما كان يطالب الپنتاغون، لم يكن ليجرؤ عليه لا ترومان ولا أيزنهاور الذي خلفه في عام ١٩٥٢، لأن هذا السلاح كان آنذاك في حوزة موسكو أيضاً، ولم يكن صعباً عليها أن تسلمه للصينيين دون حاجتها إلى استخدامه بنفسها، خصوصاً في غياب معايدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

إلى ذلك، كانت أميركا تسعى، بدورها، إلى درء نمو منافس جغراسياسي قد يصبح ذا جبروت ولو في مستقبل بعيد نسبياً، هو الصين، دون أن تنسى الخصم الآخر الأخطر، الاتحاد السوفياتي، الذي كان قد بدأ، برأيها، ينضج للتحفيير الديمقراطي الليبرالي على الطريقة الغربية وحان موعد قطافه. فأجلت تنفيذ الشق الأول من المهمة المزدوجة، واختارت أن تتركز جهودها على الشق الثاني منها. واستطاعت في وقت من الأوقات أن تستدرج الصين نفسها، عدوة الأمس في كوريا، إلى سياسة "لجم" الاتحاد السوفياتي، مستغلة الخلاف في المعسكر الشيوعي آنذاك، على الرغم من أن ذلك التحالف لم يكن أكثر من "زواج مصلحة مؤقت". ولقد حالف الأميركيين النصر هذه المرة. ومع ذلك فإنّهم لا يعتبرون، وهم المتطلعون إلى أن يكونوا "زعيم العالم الواحد"، أن النصر المبين المتحقق لهم في عام ١٩٩١، عام انهيار الاتحاد السوفياتي، هو نصر كامل وناجز. إذ يبقى الشق الثاني من المهمة، المتروك منذ ٤٥ عاماً، دون حل: لقد جاء دور الصين الشيوعية.

إن افتراض استقامة الأمور وحلول عهد من السلام والوئام بين الولايات المتحدة والصين، وأن العالم هو على عتبة قيام نظام ذي قطبين مجدداً، كما يروج أحياناً، يتتجاهل اعتداد أميركا بأنها بلد ذو رسالة عالمية، ولا يلحظ نفوذ هذه النزعة الرسالية إلى مجمل سياساتها وممارساتها على صعيد السياسة الخارجية. فليس بين من يصنع هذه السياسة من يمكنه أن يتصور أو يتقبل ظهور منافس جغراسياسي جديد مكافئ لها. والحملة الحضارية التي يتحدث عنها سـ هانتفتون<sup>(٥)</sup>، فيقول إن الحضارتين الغربية والكونفوشيوسية ستكونان في المستقبل المنظور الخصمين الرئيسيين، هي مثابة ثابت أيديولوجي تستند إليه اليوم عملياً كافة الخطط العملية للاستراتيجيين الأميركيين على تنوعها. ويكفي أن ينظر المرء إلى السبيل الهائل من الأديبيات المهممة بالشؤون الصينية، التي أخذت تزيع تلك الدارسة أوضاع الاتحاد السوفياتي السابق من واجهات المكتبات الأميركية. ومن بين أشهر هذه الكتب مؤلف لريتشارد برنيستاين وروس مونرو تحت عنوان "النزاع الآتي مع الصين"<sup>(٦)</sup>. وحتى بريزنيński الذي لعب دوراً هاماً في انهيار الاتحاد السوفياتي ولا يفتّأ يكرر أن على الروس أن ينسوا أنهم شكلوا ذات يوم

HUNTINGTON, Samuel, "The Clash of Civilisations and the Remaking of World Order". . ٥

New York, 1977.

BERNSTEIN, Richard & MUNRO, Ross H. "Coming Conflict with China", New York, 1977. . ٦

دولة عظمى، يقترح تقاسم لا كلّ العالم مع الصين، بل ما هو أصلًا واقع ضمن دائرة نفوذها في جنوب شرق آسيا، بالإضافة طبعاً إلى روسيا<sup>(٧)</sup>. ولعل عرضه هذا نابع من الخوف من موقف سلبي لبكين ما لم تقل الحصة اللائقة بها، بحيث لا تتمكن الولايات المتحدة من بلوغ ما تصبوا إليه من تزعيم العالم. وهكذا يبدو أن جل ما يبديه استراتيجيون الأميركيون استعداداً لإعطائه إلى الصين، هو حيز مريح ولكن هامشي في النظام العالمي الجديد، مع ربطها بألف الخيوط التي من شأنها أن تضمن السيطرة على قياد هذا الجبار الآسيوي. وإن طرح مهم أكثر جذرية في الوقت الحاضر، من الخطير بمكان لأن ما لم يُعرف بعد هو كيف ستتصرف روسيا في خاتمة المطاف. فالغرب يعرف أيضاً وصايا أحد العقلاة الصينيين في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد، صن تزو التي ضمنتها كتابه في الفكر العسكري<sup>(٨)</sup>، والتي تقول إن خير ما يمكن فعله حسب قواعد خوض الحرب هو الحفاظ على دولة العدو سليمة معاافة كي يمكن الاستفادة من ثرواتها، وتدميرها يأتي في الدرجة الثانية. لذلك، يقول هذا الحكيم الصيني، إنَّ على العارف بكيفية خوض الحروب أن يدحر جيش العدو بلا قتال، وأن يستولي على حصونه بلا حصار، وأن يحطم دولته دون إبقاء جيشه فيها طويلاً.

### الأزمة المالية في شرق آسيا الوجه الحالي لهذا الصراع

إنطلاقاً من هذه المقوله للقائد والمنظر العسكري الصيني، يعتقد المراقبون أن الزمن ليس زمن المدافع والبواج وحدهما. فهناك البورصات المالية الموزعة في كلّ أنحاء المعمورة، ولكن التي يقع مقر أركانها، حسب كافة الدلائل، هي "وول ستريت". ومنه تُشن حرب اقتصادية مالية على العالم غير الغربي، وخاصة على طليعته العالمية الصين، بما يضمن أولوية الحضارة الغربية أطول مدة ممكنة في الزمن الآتي. ووسائل بلوغ هذه الأولوية هي إلزام الجزء الآخر من البشرية بإنتاج بضائع متقدمة التقنية وخامات متقدمة القيمة المضافة، أي بضائع تتطلب نفقات باهظة على الموارد والأيدي العاملة، ولكن لا تؤتي ربحاً وفيراً. كما أن إنتاجها، بما يتميز به من ضعف القدرة على الترکيم، مرهون بضرورة الحصول باستمرار على قروض وتسليفات خارجية تؤمن لهن يعطيها

٧ - زفترا، العدد ٢١٨(٥) الموافق ٩٨/٢/٣

٨ - ن. إ. كونراد، «صن تزو، رسالة في الفن العسكري». ترجمة ودراسة. موسكو - لينينغراد ١٩٥٠.

رقابة أكيدة. في هذا الوقت، يفترض أن تحافظ الولايات المتحدة والغرب عموماً على احتكار إنتاج البصائر ذات الريح الأولى، المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي وبالفروع الصناعية "النظيفية بيئياً" ذات القيمة المضافة العالية. في هذا السياق، يورد بول كينيدي<sup>(٩)</sup> في آخر مؤلف له "ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين"، جدولأً يبين أن القيمة المضافة تبلغ لدى إنتاج الأقمار الصناعية ٢٠٠٠٪، القاذفات المقاتلة النفاثة ٢٥٠٠٪، السوبركمبيوترات ١٧٠٠٪، فيما هي لا تتجاوز في إنتاج أجهزة التلفزيون الملون التي لا تزال تتطلب تقنيات رفيعة نسبة ١٦٪، وفي إنتاج سفن الشحن ١٪ فقط. من هذا الجدول يضحى واضحاً لماذا سُمح للصين، مثلاً، أن تتبوأ المراتب الأولى عالمياً دون أية مشاكل ظاهرة في إنتاج الصنفين الآخرين، بينما تُكبح بقوة كلَّ محاولات بكين وغيرها من الدول الساعية إلى اللحاق برُبّ الحضارة الصناعية المعاصرة للخروج من الأطر المحددة لها. والأساليب المستخدمة هنا شتى: من استعمال آليات السيطرة على التصدير، إلى توافق الاحتكارات الغربية توافقاً مدهشاً على وجهة توظيف رساميلها بما يتفق وسياسة دولها، رغم ما يبدو لغير المتمعن من استقلالية قرارها. أما المشاغبون، الساعون إلى استقلالية مفرطة في توزيع وجهات برامج التنمية، أو إلى التقارب مع من لا يُنصح بمقارنته، كأن يشتروا، مثلاً، السلاح الروسي بدلاً من الأميركي، فستستخدم ضدهم تدابير زجرية خاصة مثل التلاعب بسعر صرف العملات الوطنية وإحداث انهيار كلي أو جزئي في أسواق الأرصدة الخ، وهو ما له فاعلية خاصة وتأثير شديد في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح. والأسلوب الأخير مريح جداً أيضاً لصعوبة العثور على أسباب الظواهر السلبية، ذلك أن أبطالها الرئисيين متخفون عادة وراء ستار كثيف من الوسطاء. أضاف إلى ذلك أن حكومات البلدان التي تتسبب في هذه الظواهر يُمكّنها لاحقاً أن تتزينا بزى صناع الخير إذ ترمي بقوارب الإنقاذ إلى قليلي الحظ في صورة ديون جديدة يكون منحها مرهوناً، طبعاً، بشرط إجراء تعديلات "معقولة" على نهجها الاقتصادي والسياسي. إلا أن هذه الأعمال تبقى تتسم مع ذلك بطابع محلي عادة. فإشعال الحرائق في كل سوق المال العالمية مسألة خطيرة وشاقة. وهو أمر حصل مع ذلك. فما السبب، يا ترى؟

يبدو أن السبب في الحدث العالمي الأهم للستينيات، ألا وهو عودة هونغ كونغ إلى الصين في العام الماضي. فالولايات المتحدة وجدت نفسها أمام سؤال: كيف

ستتصرف الصين الكبرى؟ ألن تحاول، مستفيدة من الموارد الهائلة الإضافية التي دخلت اقتصادها ومن شعور الابتهاج بالنصر المحقق، زيادة قدراتها العسكرية والسياسية وتحقيق اختراق نحو حالة جغرافيا جديدة وتغيير وجهة التطور المفروضة عليها لتبقى مثابة الورشة القذرة للعالم "المتقدم"؟

الرد على هذا السؤال كان الحرب الأمريكية الصينية (المالية) الثانية. في البدء خيل أن الصين ستكون خاسرة لا محالة وأنها لن تقوى على المقاومة، إذ لم تتمكن مع هونغ كونغ أن ترمي في السوق بصفة "مقاتلين" أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في مواجهة تريليون دولار "جندتها" الغرب بأجمعه تقريباً، تماماً كما في عهد الحملات الصليبية.

أول ضربة استكشافية وجهت في اليوم الثاني لاحتفالات الابتهاج بعودة هونغ كونغ إلى أحضان الوطن الأم، حين بدأت لعبة خفض سعر صرف دولار هونغ كونغ ومعه سوق الأرصدة، بغية تحويل عودتها إلى الصين الشعبية عبئاً عليها ووجع رأس بدلاً من أن تكون مورداً ثروة إضافياً لها.

وفي الخريف من العام نفسه، عاود التحالف المالي الغربي الكراة لاستنزاف الصينيين، فأقبل عليهم هذه المرة في حملة شاملة هدفها أيضاً هونغ كونغ، ولكنها طاولت في طريقها الأجنحة في ماليزيا وإندونيسيا وتايلاندا، تقررت في الآونة الأخيرة من الصين، الخصم الرئيسي، كما أن البلدين الأولين دخلاً مؤخراً مع روسيا في صفقات أسلحة. لكن السحر الصيني ارتد على الساحر الغربي ترناحاً للبورصات في العواصم الأوروبية وطوكيو وسيول. فسقطت هذه الأخيرة مثلما في العام ١٩٥٠. هكذا أنت "الحرب الأمريكية-الصينية الثانية"، وفي المكان نفسه، بهزيمة لواشنطن ونصر مرحلي لبكين. والآن بات صعباً على الأميركيين الاستمرار في الحرب المالية من دون أن يُخاطروا بحليفهم الاستراتيجي كوريا الجنوبية، إذ اضطروا إلى تجنيد ما لا يقل عن ٦٠ ملياراً من الدولارات دعماً لاقتصادها من الانهيار النهائي. ولم يتسرّ لهم في الوقت نفسه فصل بكين عن منظمة بلدان جنوب شرق آسيا، بل تدعمت مواقعها في هذه المنظمة الإقليمية بنتيجة الأحداث الأخيرة، وهذا هي قد أخذت تسافل المليار تلو المليار للصادمين معها في المعركة التكتيكية دعماً لاستقرارهم.

إلا أن "الحرب المالية الباردة" لم تنته بعد فصولاً بين الولايات المتحدة والصين. ففي السنوات القادمة، سيذر الخلاف قرنه بين واشنطن وبكين بسبب مشكلة توحيد كوريا. ومن جديد ستكون كوريا إياها مسرحاً لـ"حرب أميركية-صينية ثلاثة" لا يعرف أحد كم

## ٢. الدفاع الوطني

ستطول. على أية حال، لا يريد الأميركيون أن يروا، لا في الحلم ولا في اليقظة، كوريا موحدة حلية للصين، وهو الأمر الذي تسعى إليه حثيثاً هذه الأخيرة.

ماذا عساهَا تُجند وأشنطن ضد الصين في الحرب المقبلة؟

فيالق نقدية جديدة؟ لكن الصين أثبتت أنها بحافظها على نظام مالي مغلق استطاعت أن تحصن نفسها ضد هجمات البورصة أكثر مما استطاعت فعله كلّ دول شرق آسيا وحتى أن توجه "عقصات" جواية موجعة لنظام النقدي العالمي.

أم توصى الأبواب بوجه البضائع الصينية الرخيصة التي تؤمن السلام الاجتماعي، ليس فقط في البلدان الفقيرة، بل أيضاً في أميركا نفسها؟

أم تلعب ورقة حقوق الإنسان والورقة القومية والإثنية اللتين لعبتهما بنجاح مع الاتحاد السوفيتي؟

أحد الشعارات الرئيسية في حملة الانتقادات الغربية والأميركية على الزعماء الصينيين، لا يزال انتقاد "التكيل بالناضلين من أجل الديمقراطية" في ساحة تنانمين. ولعل الأميركيين، بتركيزهم عليها باستمرار، يأملون في تكرار التظاهرات تلك، لكن إذا ما عدنا بالذاكرة إلى السبب الذي دفع في ذلك اليوم من شهر أيار عام ١٩٨٩ بالآلاف المتظاهرين إلى وسط العاصمة الصينية، لتبيّن لنا أنهم هرولوا إلى هناك للقاء الرئيس السوفيتي، صاحب "التفكير السياسي الجديد" المتوجه بريشه آنذاك، لأنه درجت العادة أن يستقبل الصينيون في هذا المكان بالذات كبار الضيوف الأجانب. هرولوا بمختلف فئاتهم ومشاريهم وهم، كما قسم كبير من الشعب السوفيتي ومن شعوب العالم، مبهرون بسحر كلمة "البرسترويكا". بيد أن الاحتفاء الرسمي بغورياتشوف جرى في المطار. بعدها أخذ الشعب المخدوع في الساحة يُعبر عن سخطه مع ما استتبع ذلك من عواقب مأساوية معروفة. ولكن إذا كان تأييد أفكار غورياتشوف قد هبط في روسيا نفسها من ٥٪ إلى ٧٠٪ (كذا أظهرت نتائج آخر انتخابات رئاسية في روسيا)، فمنطقي توقيع حصول الشيء نفسه في رؤوس الصينيين المشاركون في تظاهرات تنانين. ومنطقي أيضاً أن يعزف المطالبون بالانفصال في بعض أنحاء الصين عنه لدى روئتهم ما حلّ بآسيا الوسطى السوفياتية من بؤس وشقاء. ومن جهة أخرى، تعلم الصينيون "من كيس" غيرهم إذ لا نراهم ينجرؤون إلى مغامرات ما خارجية، أو إلى تصريح إتفاقهم الدفاعي. فهم يفضلون التكتيك الحالي، تكتيك "قهر جوش الفير بلا قتال وأخذ حصون الفير بلا حصار".

### قضية توحيد كوريا مجدداً

إن الجيش الأميركي سيضطر، عاجلاً أم آجلاً، إلى الانسحاب من كوريا، لأن الحرب لا تبني مستقبلاً. بعد ذلك ستكر المساحة ليأتي دور قاعدة أوكيناوا، ومن بعدها كل اليابان، إذ كيف يعقل أن تبقى "بلاد شرق الشمس" هذه تطأها قدم جيش غريب، لا سيما في ظل الوهن الذي أصاب روسيا، وفي ظل عدم تهديد الصين لليابان عسكرياً.

و قبل أن يحل موعد هذا الانسحاب، لا يستبعد المراقبون، ومن ضمنهم س. هانتفتون إيه في كتابه "صدام الحضارات"<sup>(١)</sup>، أن تنشأ على قاعدة تقارب طوكيو وبكين، عاصمتين بين اليوان، عملة عالمية جديدة تنافس الدولار الأميركي، وربما سبقت إلى ذلك العملة الأوروبية الموحدة. إلى مثل هذا الاحتمال، يشير أيضاً سلوك اليابان إبان "الحرب الأميركية - اليابانية الثانية"، إذ تشك الأوساط المصرفية في نيويورك في مدى وقوف اليابان على الحياد، ويزيد من شكوكها كبيرة الصين ب نفسها في تلك المهمة.

### موقع روسيا في الصراع الأميركي - الصيني

ما هو موقع روسيا، يا ترى، في الاشتباك الحاصل: أهي "ضيف طارئ" ومتدرج أم هي لا تزال بذل لها دور ما في الشؤون الكبرى؟

لابد هنا من ذكر أن الأميركيين، وإن قللوا في دعاياتهم من شأن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لا يزال الرأي السائد بينهم هو أنها لا تزال وستبقى حتى أمد بعيد الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تدمير الولايات المتحدة. ومن هذه المقولات تتطرق الصين أيضاً تقريباً وهي تضع استراتيجية صراعها مع المنافس التاريخي الأقوى، الولايات المتحدة، فلا تمثل إلى تجاهل العامل الروسي. لكن المهم معرفته هنا هو: أي دور تقرده لروسيا، وبأية طريقة تعتمد التعامل معها؟

الموقف الأميركي من روسيا بات واضحاً إلى حد ما. ومقالة بريزنسكي في الـ "فورين أفيرز"<sup>(١١)</sup> الداعية صراحة إلى تقسيم روسيا، والتي ظهرت بعد ٥٠ سنة

HUNTINGTON Samuel, "The Clash of Civilisations and the Remaking of World Order". . ١٠

New York, 1977.

"Foreign Affairs", 1997. . ١١

بالتمام على ظهور مقالة ج. كينان<sup>(١٢)</sup> في المجلة نفسها حول ضرورة "لجم" الاتحاد السوفيaticي، لا تُبقي مجالاً للشك. وبيريزينسكي ليس وحسب مشتغلاً في علم السياسة، يمكن أن يطرح رأياً بين الآراء قد يؤخذ به أو لا، بل إنه من أهل النخبة في الولايات المتحدة ومن صانعي القرار السياسي الكبار. وحتى هانتفتون الذي يُزعم أنه أشدَّ ميلاً إلى روسيا، ومستعد لأن يُبقي لها بعض الوجود في العالم الأرثوذكسي، لا يمكنه أن يتصورها شريكاً مكافئاً للولايات المتحدة. وإذا تذكرنا أن عدداً من البلدان "القريبة روحياً" من روسيا قد أخذ مكانه في الطابور المؤدي إلى حلف الناتو، وأن عدداً آخر منها محظى علياً من قبل الحلف المذكور (الجمهورية الصربية في البوسنة والهرسك) أو هو في عزلة دولية، مثل يوغوسلافيا، أو مرشح للاحتلال (تهيئة الرأي العام العالمي مؤخراً للتدخل في كوسوفو)، فلن يبقى من تعاطف هانتفتون أكثر من الشر الذي يسُوله لها بيريزينسكي.وها هو نائب وزير الخارجية الأميركي ستروب تالبوت يحذر الروس في خطاب ألقاه في جامعة ستانفورد<sup>(١٣)</sup> من التفكير في أن "يسترجعوا نهج الكسندر نفافي"<sup>(٤)</sup>.

الأمور أكثر تعقيداً مع الصينيين. فهم ليسوا بالصراحة التي يعبر بها الأميركيون عن أفكارهم حيال روسيا. وقلما يُسدون إليها النصح في ما يجب عليها أن تفعله وما لا يجب. لكن مراميهم تجاهها يمكن استشفافها من خلال استعراض التوجهات العامة للسياسة الصينية. وكل شيء يقول إن توجههم، ليس فقط في المستقبل المنظور، بل من حيث المبدأ، سيكون شرقاً وجنوبًّا شرق. فهناك بالذات تتركز المصالح الحيوية الرئيسية للصين بين الشعوب القريبة منها حضارياً. وليس مهمتها مجرد التقدم نحو ميانما ومايلزيا وسنغافورة وإندونيسيا (بالمعنى الاقتصادي المعاصر)، والتوحد مع تايوان مع ما سيواجهه تطلعها هذا من رفض واشنطن، بل هي المköث هناك دائماً وأبداً. أما التوسع في آن معًا شمالاً نحو روسيا، فسيدفع هذه الأخيرة أكثر إلى أحضان الناتو والولايات المتحدة، وسيكون للصين الشعبية بمثابة انتشار. علاوة على ذلك، سيظهر في استراتيجية الصينيين، حسبما تشير الدلائل، بعد استعادتهم ماكاو في العام ١٩٩٩،

١٢ - كينان جورج فروست. مجلة "فورين أفيرز"، ١٩٤٧.

١٣ - نشرت الخطاب المذكور جريدة "نيزا فسيمايا غازيتا" الروسية.

(٤) أمير روسي شجاع في القرن الثالث عشر استعاد الأرض الروسية من السويديين والألمان. كان قائداً سياسياً حذراً بعيد النظر، فرفض إقحامه في حرب بين البلاد الروسية والأرطمة الذهبية لأنه كان مدركاً عبئية الحرب مع التتار آنذاك.

اتجاه هام جديد لتوسيعهم، هو أميركا الجنوبية. وإنه لم المدهش كيف تبدأ جسور الحضارة الفريبية بفرعيها الإنكليزي واللاتيني تلعب دوراً معاكساً تماماً لذاك الذي نشهده عادة في الدول الأخرى، إذ تصبح أفعى أداة للصين في تنافسها مع "مدنّيها" السابقين، وكأنها تقاصصها على خطابها الاستعماري. فقيمة هونغ كونغ ليست فقط في الاحتياطي النقدي وفي التكنولوجيا المتقدمة التي أضيفت إلى قدرات الصين، بل هي أيضاً في مئات الآلاف من مدبري الأعمال الذين يتكلمون الإنكليزية إلى جانب الصينية، ويتقنون بامتياز كلّ دقائق اللعبة الاقتصادية العالمية. فلإعداد هذا الجيش من الخبراء، كان سيترتب على الصين أن تُتفق ربما أكثر مما أحرزته بنتيجة توحيد الصين وهونغ كونغ. وضم هؤلاء إلى اللعبة، ساعد الصين مساعدة كبيرة في المعارك المالية الأخيرة، ولسوف يساعدها أكثر مستقبلاً. ويمكن الرزعم بالقدر عينه أن أهالي ماكاو الناطقين بالبرتغالية إلى جانب الصينية، سيكونون الاحتياطي البشري الطبيعي اللازم للقفز باتجاه أميركا اللاتينية.

ولربما أمكن القول إن ما يساق عادة من زعم بوجود خطر صيني على روسيا مصدره العامل الديمغرافي، ليس دقيقاً إذا ما نظر إليه عن كثب. فكثافة السكان في مناطق الصين المتقدة في خصائصها الطبيعية مع المناطق الروسية المحاذية، ليست أكبر بكثير منها في روسيا نفسها. وموجات النزوح الصيني الأساسي تتوجه هي الأخرى جنوباً. ويكفي أن يتخذ الروس الإجراءات اللازمة على الحدود لكي يتنقى هذا الخطر.

وإذ يفضل الصينيون اليوم استخدام الأدوات الاقتصادية في تنافسهم مع الأميركيين، ويعتمدون حتى اللحظة عن زيادة قدراتهم العسكرية زيادة جدية، فإنهم لا يستطيعون، في الوقت نفسه، أن ييقوا واثقين تماماً من أن الأميركيين لن يستقيدوا في لحظة من اللحظات من تفوقهم في هذا المجال، لا سيما بقصد مشكلة تايوان. وقد هددت واشنطن غير مرّة بالذود عسكرياً عن تايوان إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وهنا يمكن لروسيا أن تقدم لهم خدمة جلى. فوجود آلة الحرب النووية الروسية كمقابل للمجمع النووي الصاروخي الأميركي، هو في حد ذاته "فزاعة"، إن لم يكن أكثر، يمكن أن تشكل رادعاً للأميركيين، وهو ما يستجيب موضوعياً للمصالح الصينية الاستراتيجية. في هذا يكمن الاختلاف المبدئي الرئيسي بين موقفِي الولايات المتحدة والصين من روسيا.

ومن هنا يمكن استنتاج أن الصينيين بحاجة إلى روسيا قوية وإلى "سقف أمن في الشمال"، لا قولاً بل فعلاً، بفضل عوامل جغرافية بعيدة المدى وشاملة. والعائق

الوحيد هنا هو تأرجح السياسة الروسية نفسها بين كلام م المسؤول عن الصداقة الروسية - الصينية التقليدية وعن الشراكة الاستراتيجية مع الصين وغزل دائم مع حلف الأطلسي والغرب، فلا هذا الطرف ولا ذاك يمكنه أن يعتبرها بمثابة الشريك المضمون في عالمنا المليء بالتناقضات والصراعات. كما أن الجغرافيا الاقتصادية تجعل الصين وروسيا يسعيان إلى التعاون في ما بينهما. وكل التنبؤات تشير إلى أن العائق الرئيسي في وجه تطور الصين اقتصادياً على المدى القريب، سيكون نقص الكهرباء ومصادر الطاقة عموماً. ولن كان بالإمكان حل مشاكل الجنوب الصيني في هذا المجال بفضل الطاقة المائية الهائلة لهضبة التبت، فليس بوسع الصين أن تحل هذه المشكلة في الشمال من دون التعاون مع الروس، على الرغم من محاذير التبعية للإنتاج الطيفي الروسي.

## خاتمة

قيل إن "الحرب الباردة" انتهت مع انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن "الحرب الباردة" تلك اتخذت ذاك المنحى الظاهر بوضوح للعيان لأن الاتحاد السوفيتي بعد انتصاره في الحرب العالمية الثانية على هتلر الممثل التطرف المفرط والجائحة في الفكر والممارسة الاستعمارية اللذين ميزا الغرب خلال قرون، أخذ يتطاول، تحدوه إرادة ستالينية<sup>(٣)</sup>، على كلّ الإمبراطورية التي عنوانها "الحضارة الغربية الرأسمالية"، وتقطع لتفويتها شبراً شبراً، فساعد حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وكان هذا يستجيب لمطامعه الجغرافية الاستراتيجية.

الصين، المرشحة لخلافة الاتحاد السوفيتي في هذا الصراع، تبدو أكثر حذرًا في التعامل مع قطاعاتها الجغرافية، وقد تعلمت من تجربة الاتحاد السوفيتي القاتلة. لذا تبدو وكأنها ثابتة في "حرب موضع" لا تحشر أنفها في كلّ مكان من العالم، تاركة هذه العادة الموروثة من أيام "الحرب الباردة" للأميركيين وحلفائهم. ومع ذلك، ليس ما شهدنا ونشهد من مناوشات "بورصمالية" من العيار الكبير، سوى وجه آخر "للحرب الباردة" لا يقل عنها تدميراً وإراقة لدماء الاقتصاد العالمي، وإسامة إلى عيش الناس ومستقبلهم في كلّ أرجاء المعمورة.

(٣) كلمة "ستالين" ("الفولاذ") مستمدّة من كلمة "ستال" الروسية الألمانية الأصل والتي تعني "الفولاذ".

## **الخليج في الجيوستراتيجية الأمريكية**

عبدالجليل زيد مرهون (\*)

ما زال الخليج العربي يُمثل المسرح الأكثر حيوية في المعايير الجيوستراتيجية الأمريكية على الصعيد الكوني. وبعد "عاصفة الصحراء"، بدت الولايات المتحدة وقد تمسكت بقوة غير مسبوقة، بمقولة الربط بين الأمن الأميركي وأمن الطاقة النفطية. وإذا كانت حرب الخليج قد أعطت الولايات المتحدة قدرة إضافية على التحكم بمنابع الطاقة، فإن عملية "إعادة الأمل" التي نفذت في الصومال بعد سنتين من تلك الحرب، قد أتاحت لواشنطن ممارسة مزيد من الضبط الأمني على ممرات الطاقة.

بيد أن المكاسب الأمريكية هذه لم تكن خالية من التحديات، أو دون ثغرات أساسية. فقد بدأ يتضح جلياً أن الوجود العسكري الأميركي في الخليج ذو كلفة باهظة على أكثر من صعيد، كما أن سياسة إحتواء العراق وإيران لم يقدر لها السير وفق التصورات التي تم ترويجها. كذلك فإن العقوبات المفروضة على العراق بضغط أمريكي باتت عامل خلاف بين دول التحالف الذي نفذ "عاصفة الصحراء". واليوم، تبدو أزمة المفتشين الدوليين المكلفين نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكأنها عامل إذكاء لحرب باردة جديدة بين واشنطن وموسكو. وفي ظل هذا الواقع الصعب، يجهد الخبراء الأميركيون، ومؤسسات الأبحاث في الولايات المتحدة، في إعادة صوغ نماذج استراتيجية وسياسية قادرة على حفظ مكانة الولايات المتحدة في الخليج، بيد أن التحديات لا تزال متعاظمة على أكثر من صعيد.

(\*) خبير بحريني في الشؤون الخليجية.

### أولاً: أمن الخليج في معادلة الحرب الباردة

في سنوات الحرب الباردة الأولى، سعت الولايات المتحدة إلى خلق نظام يقوم على تحالفات ثنائية أو متعددة الأطراف، والحفاظ عليه في منطقة الخليج كجزء من ستراتيجيتها العالمية الهدافة إلى احتواء الاتحاد السوفيتي. بيد أن تدخلات الولايات المتحدة في المنطقة أفضت إلى ردات فعل عكسية محلية ضد السياسة الأميركيّة. فدعم واشنطن لحلف بغداد، مثلاً، زاد من حدة الانقسام بين القوى المحافظة والراديكالية في المنطقة، وحفز السوفيات على تبني تدابيرهم المقابلة الخاصة بهم على الصعيد الإقليمي<sup>(١)</sup>. كما أن التدابير الأميركيّة التي رمت إلى تحويل إيران إلى "قلعة عسكريّة" و "شرطٍ إقليميٍّ" ساهمت جزئياً في تشكيل الرأي العام المنادي بسقوط الشاه.

وفيما عزز مبدأ أيزنهاور سياسة الاحتواء عبر معادلة الحركة الراديكالية العربية بوصفها "من تجليات الشيوعية الدوليّة"، إتخذ مبدأ نيكسون موقفاً مختلفاً بعض الشيء. وقد سعى نيكسون تحديداً إلى تجنب تكرار تجربة فيتنام، وذلك من خلال الارتكاز إلى قوى إقليمية محلية بدلاً من التدخل المباشر. وعلى الصعيد الخليجي، رعى نيكسون نظاماً أمنياً ثنائياً القطب تقوم فيه طهران بدور الشرطي الإقليمي وتمارس فيه الرياض دوراً سياسياً ومالياً.

بيد أن ترتيبات نيكسون في الخليج كان مآلها إلى الإخفاق. فالولايات المتحدة لم تكن في واقع الأمر تمتلك ما يمكنها من ضمان السيطرة الكاملة على منظومات الأسلحة المباعة إلى المنطقة، كما كانت عاجزة عن التأثير الفاعل في آليات السياسة الداخلية الإيرانية أو في العلاقات الإيرانية - السعودية. وحين اتضحت مع حلول أوآخر عقد السبعينيات تعثر جهود التعاون بين الدولتين وتزايد الخلافات الإقليمية بينهما، لم يكن أمام الولايات المتحدة أي خيار فاعل لإعادة الاعتبار لمبدأ القطبين التوأمين، وفي نهاية المطاف سقط الشاه في طهران، لتتبدد كل إجراءات الولايات المتحدة العسكرية والأمنية هناك<sup>(٢)</sup>.

See FULLER Graham E., "Respecting Regional Realities", Foreign Policy, No. 83, 1 (Spring 1991), pp. 159 - 177.

٢. مرهون، عبد الجليل زيد "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

يقول تقرير أمريكي مقدم إلى لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس: إن سير الأحداث في منطقة الخليج منذ العام ١٩٧٨ يوحي بأن مبدأ نيكسون قد استند إلى أساس مزعزعة، فقد جاء سقوط الشاه وانهيار المؤسسة العسكرية الإيرانية ليجرد إيران من دورها كশرطي للخليج. وفي ما يتعلق بالدول العربية الخليجية، ومن بينها السعودية، فإن الفجوة بين المقومات الدفاعية الموجودة ومستويات القوة القائمة من ناحية، والقدرات العسكرية الفعالة من ناحية أخرى، تظل واسعة للغاية رغم الإنفاق الدفاعي الضخم وعمليات النقل الواسعة للأسلحة لهذه الدول. ويفترض الاستقرار السياسي داخل دول الخليج ضعيفاً. كما أن تعاظم القوة السوفياتية والألمانية الشرقية والكوبية بالأسلحة والاتصالات والتسهيلات والمستشارين في جمهورية اليمن الديمقراطية وأثيوبيا، ظل مصدر قلق لمخطط الدفع الأميركيين لسنوات عديدة. وضاعف الغزو السوفيaticي لأفغانستان من الإدراك العام بعدم كفاية القوات الأمريكية المتاحة للرد على أية مواجهة محتملة في منطقة الخليج، كما أظهر الغياب العام لساندة الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة<sup>(٣)</sup>.

ويرى التقرير أن الضعف النسبي لقدرة الولايات المتحدة على وضع قوة أميركية في المنطقة، "جاء مصحوباً بضعف واضح لمخابراتها وافتقار صناع السياسة الأميركيين إلى تقييم متكملاً لديناميات تلك المجتمعات الخليجية التي تجتاز تغيراً سريعاً". وأدى هذا النقص إلى إخفاق في التنبؤ والاستعداد لتطورات سياسية حدثت في المنطقة وكان يمكن التأثير فيها بنحو مختلف، فكثيراً ما كانت النظرة إلى المنطقة مبنية على نماذج سياسية واقتصادية مستقاة من الخبرة الغربية. وحال ذلك دون فهم التطورات المحتملة داخل دول المنطقة وما بينها. "وضاعف من ذلك نقص المعلومات عن النزعات الدينية والإعجاب الشعبي بهذه أو تلك من شتى الجماعات المتأففة على السلطة"<sup>(٤)</sup>.

وللرد على التطورات المتسارعة، أخذت إدارة كارتر على عاتقها في خريف ١٩٧٩ تأسيس إطار أمني جديد في منطقة الخليج العربي، يشتمل على زيادة الوجود البحري

٢ Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, Library of Congress, "Saudi Arabia and The United States: the New Context in an Evolving Special Relationship", Report Prepared for the Committee on Foreign Affairs: of Representatives (U.S G.P.O. Washington), August 1981.

Ibid. ٤

الأميركي بشكل أساسي في المحيط الهندي، وفرز وحدات أميركية كقوات للتدخل السريع، من أجل نقل القدرات العسكرية الأمريكية إلى المنطقة بسرعة وفاعلية، ومن أجل هذه الجهود، توصلت إدارة كارتر إلى اتفاقيات تمكناها من الحصول على تسهيلات بحرية وجوية معينة في كلّ من عُمان وكينيا والصومال<sup>(٥)</sup>.

وفي ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠، أعلن الرئيس كارتر مبدأه في خطاب إلى الأمة قائلاً : " إن أي محاولة لأي قوة خارجية للسيطرة على الخليج "الفارسي" ، تُعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. ومثل هذا الاعتداء سيُرد عليه بأي وسيلة مناسبة، بما في ذلك الرد العسكري"<sup>(٦)</sup>.

إنّ مبدأ كارتر المتجسد بشكل جزئي بقوات التدخل السريع، وباتفاقيات التسهيلات العسكرية، هو بمثابة سياسة تفتّش عن تطبيق ذي معنى، فهناك ثغرة واسعة بين مفهوم السياسة وبين قدراتها الحقيقية على الردع والرد.

وفي الحقيقة إن الاستعمال الكلي والفعال لكل التسهيلات التي نص عليها في الاتفاقيات الثلاث، وفي ديفوغارسيا، لم يكن ممكناً قبل مرور عدة سنوات، وذلك بسبب البنية التحتية المطلوب إنجازها، والتي قدرت تكاليفها بـ ١٠ مليارات دولار. بالإضافة إلى ذلك، فإن كلفة البرنامج الخاص بقوات التدخل السريع تقدر بـ ١٠ مليارات دولار، وذلك دون أن يشمل هذا البرنامج تدابير وجهود صغيرة وغير محددة ضرورية لتحضير قوات التدخل السريع للقتال<sup>(٧)</sup>.

بيد أن المعضلة الأهم في استراتيجية المرتكزة على نشر قوات تدخل سريع في الخليج، قد تمثلت في صعوبة نقل القوات ضمن فترة زمنية مناسبة<sup>(٨)</sup>.

إن قوات التدخل السريع مؤلفة من وحدات موجودة وليس من قوات جديدة، إلى ذلك فإن قوات التدخل السريع تعتمد بالنسبة للمواصلات عبر البحار على المعدات

Report Of the Delegation to the Indian Ocean. Area of the Committee on Armed Services. Government Printing Office, Washington, 1980.

State of the union address. Department of state Bulletin. Vol.80 February . ٦

"U.S. Security Interests the Persian Gulf", Report Of a Staff Study mission to the Persian . ٧  
Gulf, Middle East, and Horn of Africa, Oct.21- Nov.13, 1980, to the committee on Foreign Affairs, March 16, 1981; U.S. Government Printing Office, Washington: 1981.

Ibid. . ٨

نفسها المخصصة لمهام إسناد الطوارئ في حلف شمال الأطلسي، لهذا فإن أي إعاقة للزيادة في مستوى القوات، أو إعاقة لساعدات من دول صديقة أخرى، تجعل الولايات المتحدة مُجبرة على الرد على حالات طارئة في آن واحد في الخليج العربي وفي أوروبا، أو حتى في الخليج العربي وفي آسيا.

كذلك، فإن القيود القائمة على حجم وتحرك قوات الولايات المتحدة، تؤمن للاتحاد السوفيaticي - الذي يتمتع بميزة خطوط داخلية للاتصالات والإمداد وصولاً إلى مسارح النزاعات المحتملة الثلاثة - القدرة على خلق عمليات إلهاء وتشتيت في مناطق غير مسرح العمليات المقصود. ففي ظروف سابقة، كما حدث في منشوريا وتشيكوسلوفاكيا، فإن الاتحاد السوفيaticي وظف الغطاء السياسي والمفاجأة العسكرية لحرمان خصومه من مهلة إنذار وللتعميم على أبعاد وطبيعة هجومه<sup>(١)</sup>.

وعندما تسلم الرئيس ريفان السلطة في مطلع العام ١٩٨١، أعلن عن تمسكه بالأفكار الرئيسية التي تضمنها "ميدا كارت"، وتعهد بإكمال بناء قوة الانتشار السريع<sup>(٢)</sup>. وطرح اليمين المحافظ، الذي انتعش في عهد ريفان، مقوله مفادها أن أمن أوروبا يتعرض لأخطار متصاعدة بسبب النزاعات المتفجرة في الشرق الأوسط. وهذه النزاعات مضافةً إليها عدم الاستقرار في الداخل، كانت تهدد انتظام موارد النفط من الخليج. وفي الوقت نفسه، فإن هذه التطورات مضافةً إليها الفراغ العسكري، كانت تتيح خيارات جديدة للاتحاد السوفيaticي لتوسيع نفوذه بأسلوب التدخل المباشر، أو غير المباشر مما كان يعني تهديد الأمن الأوروبي في العمق<sup>(٣)</sup>.

وفي ضوء ذلك، فإن لا اتفاقية شمال الأطلسي، التي تركز على الدفاع عن منطقة الأطلسي، ولا اتفاقية الأمن اليابانية - الأمريكية، التي تقتصر على الأراضي اليابانية، كانتا كافيتين لمواجهة التحديات السوفيaticية، الأمر الذي كان ييرر الحاجة لاتخاذ تدابير أكثر جدوى، جسدها مبدأ "الإجماع стратегي" الذي بلوره الجنرال الكسندر هيغ.

Ibid. ٩

١٠ . النعيمي، عبد الرحمن: "الصراع على الخليج العربي"، بيروت: دار الكوز الأدبية، ٤٩٩١ (طبعة ثانية)، ص ٨٢-٨١.

١١ . رأى البعض أن منطقة الخليج العربي غدت في الثمانينيات مركزاً للصراع بين الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة بدرجة تساوي في أهميتها ما كانت عليه أوروبا في الأربعينيات. انظر

TUCKER Robert , quoted in: Fred Halliday, Soviet Policy in the Arc of Crisis (Washington, D.C: Institute For Policy Studies, 1981), p. 9.

ويقظي هذا المبدأ بعقد اتفاق مع الدول المعتمدة الخليفة للغرب في منطقتنا الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا لاحتواء الأطماع السوفياتية. وبالمفهوم الاستراتيجي، فإنَّ الاتفاق يقضي بتدعيم قدرات أربع دول رئيسية في هاتين المنطقتين هي: مصر، إسرائيل، تركيا والباكستان، وذلك على أمل أن تتضم إليها في ما بعد كلَّ من العربية السعودية والأردن. وهذه الدول ست التي نظر إليها على أنها حجر الأساس في "الإجماع الاستراتيجي"، تميز باحتلالها مواقع استراتيجية حيوية، فمصر تسيطر على قناة السويس، وتركيا على مضيق البوسفور وال الدردنيل، والباكستان مشاطئة لبحر العرب، الذي يُعد معبراً لمضيق هرمز والخليج ويتصل بالحيط الهندي، أما العربية السعودية فإنها تحتل موقعاً متميزاً بين البحر الأحمر والخليج. وأخيراً، فإنَّ الأردن وإسرائيل يشكلان معاً الطريق التقليدية التي تربط آسيا الصغرى بإفريقيا<sup>(١٢)</sup>.

### ثانياً: تطورات نهاية الثمانينيات

كان "الإجماع الاستراتيجي" محاولة أميركية طموحة بمعايير الأميركي، بيد أنها محاولة فحسب، إذ اصطدمت بعقبات الاحتقان السياسي المتزايد في المنطقة، حيث ضمت إسرائيل الجولان عام ١٩٨١، واجتاحت لبنان في السنة الثانية، وأصبح الخليج وأفغانستان والقرن الأفريقي مناطق ملتهبة بفعل حروب طاحنة وعنيفة.

وفي أواخر الولاية الثانية للرئيس ريغان، بدا المناخ الدولي في طريقه لانفراج نسبي بفعل توجهات الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، حيث تم الانسحاب من أفغانستان، وتوقفت المعارك في القرن الأفريقي، وتزامن ذلك، على سبيل الصدفة ربما، مع وقف الحرب العراقية - الإيرانية.

هذا التحول في المناخ الدولي بدا إيجابياً إلا أنه بالنسبة للولايات المتحدة بدا حذراً ومحفوفاً بالمخاطر "المحتسبة". ففي الخليج، بدت الإدارة الأميركيَّة تتوجس من مستقبل القوة العسكرية في كلِّ من إيران والعراق، وبدا الاستمرار في تشجيع سياسة توازن القوى ينطوي على قدر كبير من المغامرة. إلا أن إدارة الرئيس جورج بوش، التي استلمت

١٢ - مقلد، إسماعيل صبري: "الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط" ، مجلة المجالس الكويتية، العدد ٦٠٢، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، ص ٣٠.

من إدارة ريفان "بيئة مفككة"، لم تكن لديها استراتيجية خاصة للتعامل مع التطورات المستجدة، وعلى الرغم من ذلك فقد رفعت شعاراً كبيراً هو "إنهاء القوى العظمى الإقليمية"، وهو يعني في التطبيق الخليجي تحجيم القوتين الإيرانية والعراقية، إلا أن إدارة بوش لم تطرح برنامجاً محدداً في هذا السبيل، ولم تدخل في مفاوضات استراتيجية، أو حتى سياسية ، مع الإيرانيين وال Iraqis<sup>(١٢)</sup>.

وبالنسبة إلى أفغانستان، فإن الانسحاب السوفيatic خلق ما يُعرف بـ "فراغ قوى" لا توجد حكومة وفاق وطني لملئه، وكانت النتيجة حرباً أهلية لا تزال مستمرة، وأوجدت هذه المعضلة خلفها معضلة أكثر خطورة في الحسابات الأمريكية، ألا وهي الطموح الإيراني في أفغانستان، كما أن الروس الذين خرجوا من الباب سعوا للعودة من النافذة عبر حلفاء محليين جدد.

وفي القرن الأفريقي، انتهى الاقتتال في أريتريا وأوغادين متزامناً مع وصول النظام الإسلامي إلى السودان لتبدأ موجة جديدة من المخاوف الأمريكية.

أما على الصعيد الدولي، فقد اصطدمت مباحثات تقليلص الأسلحة الاستراتيجية "ستارت" بإخفاق مفاوضات الحد من الأسلحة التقليدية، وخرجت أصوات أميركية تُنادي بضرورة الربط بين المسارين التقليدي وال استراتيجي<sup>(١٤)</sup>.

وإضافة إلى ذلك، خرجت دعوات تُنادي بضرورة إعادة النظر في الموقف الأمريكي من "ستارت" نفسها. يقول الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون في دراسة نشرها في شتاء العام ١٩٨٩ : "إن مشكلتنا على المستوى الاستراتيجي التي برزت في أواسط السبعينيات والتي تهدد بأن تُصبح أسوأ بكثير في التسعينيات، هي الهشاشة المتزايدة لصواريخنا المنصوبة على الأرض ولنظمات القيادة والمراقبة لدينا في مواجهة أي

١٣ - انظر : عبد الجليل زيد مرهون: "الخليج بين الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد" ، "أخبار الخليج" (البحرين) ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ .

١٤ - يتبنى هذه النظرة اتجاه الحرب الباردة الدولية (Cold War Internationalism)، انظر على سبيل المثال: Robert W. Tucker "The New Reagan Doctrine Rest on Misplaced Optimism" ، New York Times, 9-4-1986.

REICHLEY James، حول مواقف الاتجاه المحافظ الجديد المتشددة من الاتحاد السوفيatic، انظر : "The Reagan Coalition" ، Brookings Review, (Winter 1982), pp. 6-9.

هجوم يحقق ضربة مهولة يتم شنه بالصواريخ السوفياتية القوية جداً ذات الدقة البالغة<sup>(١٥)</sup>.

ويرى نكسون أن الجهد الأميركي الرامي إلى تقليل الأسلحة الاستراتيجية بنسبة خمسين بالمائة، بالغت في تركيزها على مجرد الاختزال العددي لمجموعة الأسلحة النووية بدلاً من التركيز على الحد من "شاشة" القوة الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة<sup>(١٦)</sup>.

وكانت مباحثات "ستارت" تقضي بأن تقوم روسيا والولايات المتحدة بتقليل ترساناتهم إلى ١٦٠٠ قاعدة إطلاق بما فيها القاذفات الثقيلة والصواريخ العابرة للقارات والصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات، وإلى ٦٠٠ رأس نووي يُسمح بوضع ٤٩٠٠ منها أن تكون محمولة بصواريخ باليستية.

لقد بدا واضحاً أن الضغوط "تبدل" ولم تنته بالنسبة إلى صانعي الاستراتيجية الأميركي. يقول نكسون في دراسته السابقة الذكر: " علينا أن نتفق حول طرق الدفاع عن المصالح الغربية المشتركة خارج أوروبا. وفي العام ١٩٤٩، كان الغرب يواجه خطر التدخل السوفيaticي المباشر وسط أوروبا. أما في السنوات الأخيرة، حيث التناقض بين الشرق والغرب في أوروبا متركز على المستوى السياسي، فإن التحدي السوفيaticي المباشر وغير المباشر قد تم بشكل رئيسي في العالم الثالث. وقد حملت الولايات المتحدة القسط الأكبر من أعباء مواجهة "أعمال التخريب وحروب الإنابة" التي شنتها موسكو، وذلك حتى تتم المحافظة على مناطق مثل الخليج، على الرغم من أن منطقة الخليج هي أهم بالنسبة إلى أوروبا الغربية مما هي بالنسبة للولايات المتحدة. وما لم نتوصل إلى صياغة إطار أمني عالمي شامل أكثر تكافؤاً وتوازناً، فإن من المحتم أن يؤدي الضغط المتزايد على الولايات المتحدة إلى تقليل ذي شأن في تعداد القوات الأميركيّة التي تلتزم بها الولايات المتحدة أمام حلف الناتو"<sup>(١٧)</sup>.

ماذا كان يعني كل ذلك بالنسبة إلى السياسة الأميركيّة في الخليج العربي؟ لا ريب أن الوضع بات أكثر تعقيداً في منظومة الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة، إلا

NIXON Richard, American Foreign Policy: The Bush Agenda", Foreign Affairs, Vol. 1 ٥

68 No. 1, 1989.

Ibid. ١٦

Ibid. ١٧

أنه لم يكن واضحاً تماماً ما الذي كان بمقدور واشنطن أن تفعله في المنطقة حتى قبل ساعة واحدة من الاجتياح العراقي للكويت في فجر الثاني من آب. فهذا الاجتياح عبر في أحد أبعاده عن سوء تقدير أمريكي لطبيعة المعضلة التي تعيشها المنطقة<sup>(١٨)</sup>.

### ثالثاً: عاصفة الصحراء وألة الحرب الأمريكية

مع الاجتياح العراقي للكويت، بدت واشنطن أمام حرب إرادات بالغة الشدة، فقد أصبحت أمام وضع دونه كثيراً أزمة الصواريخ الكويتية في خليج الخنازير، وحرب الكوريتين، وحتى الغزو السوفيتي لأفغانستان. وفي الإدراك الأميركي فإن إمدادات النفط وحقوله الغنية في الكويت والعربية السعودية باتت على كف عفريت، كما أن "أمن إسرائيل"، حليفها الرئيس في الشرق الأوسط، بات موضع تساؤل فعلي.

وفي نهاية المطاف، قررت واشنطن خوض حرب شبه عالمية لإخراج القوات العراقية من الكويت، إلا أنها امتنعت عن "مواصلة الحرب" حتى يسقط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، كي لا يكون غريمهما الإقليمي الآخر، إيران، المستفيد الأول من هذه الحرب.

كان إبقاء حكم الرئيس العراقي صدام قراراً سياسياً، أملته المقاربة الأمريكية الخاصة للبيئة الإقليمية، بيد أن تدمير البنية الأساسية للعراق كان البعد الأكثر ستراتيجية في هذه المقاربة<sup>(١٩)</sup>.

والى اليوم، وبعد مرور سنوات عدة، لا تزال طبيعة هذه الحرب مجهولة لدى العديد من في الولايات المتحدة والمنطقة، وتحديداً لجهة بعدها التدميري غير المسبوق في تاريخ البشرية. لذا يبدو من المفيد التوقف عند الخطوط العامة لهذه القضية.

ففي الثلاثاء من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، تعهد الرئيس بوش قائلاً: "لن تكون هذه فيتنام أخرى. فإذا اضطر أي جندي أمريكي إلى دخول المعركة، فإن ذلك الجندي سوف يجد وراءه قوة كافية ليخرج منتصراً.. لن أوفق فقط على بالقيام بأي جهد ناقص"<sup>(٢٠)</sup>.

١٨. أخذ بهذا الرأي مارتن انديك، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى في دراسة نشرها في مجلة "Foreign Affairs" (مجلد ٧١، عدد ١ ١٩٩٢) رأى انديك-ولم يكن قد تولى حينها أي منصب رسمي-أن ما حدث في الخليج في صيف العام ١٩٩٠ هو نتاج سوء تقدير مشترك أمريكي عراقي خليجي.

١٩. انظر: انديك، المصدر نفسه.

٢٠. اقتبس نص العبارة من دراسة هامة عن الأسلحة المستخدمة في حرب الخليج نشرها ميكائيل كلير في مجلة "The Nation" حزيران/يونيو ١٩٩١.

وأنسجاماً مع هذه النظرة، تم الإيمان بـ "شوارتزكوف ومعاونيه" باستخدام ما هو "ضروري" من القوة، مهما كانت، من أجل الحصول على نصر سريع وحاسم. وعلى الرغم من استبعاد استخدام الأسلحة النووية، فإن شوارتزكوف كان مسموماً له أن يستخدم أية أسلحة أخرى من ترسانة الولايات المتحدة، بما فيها الذخائر القوية الجديدة المصممة من أجل خوض حرب شاملة ضد الاتحاد السوفيتي.

إن ما يقدر بـ ٨٥٠٠ طن من القنابل غير النووية "التقليدية" انهال على كلّ من العراق والكويت خلال فترة القتال، وهذه الذخائر مجتمعة أحدثت قوة تدميرية متساوية لخمس قنابل من التي أُلقيت على هيروشيما. كما أن كميات مماثلة من الصواريخ والقذائف وحمم المدفعية تم قذفها أثناء حرب الخليج، مما جعل هذه الحرب الأكثر كثافة نارية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد جرى استخدام العديد من هذه الذخائر المصممة للاستخدام ضد القوات السوفيتية في أوروبا، للمرة الأولى، في ساحة القتال خلال عملية "عاصفة الصحراء" (١).

وقد اشتغلت الذخائر على أسلحة "خفية" باللغة الإقليد، مثل التوماهوك وصواريخ بياف واي Pav Way الموجهة بالليزر، وقنابل "صامتة" من النوع الذي تم استخدامه في كلّ من كوريا وفيتنام، غير أن ما ميز حرب الخليج إلى هذا الحد المثير هو الاستخدام الواسع (والتجريبي في الغالب) لجيل جديد من الذخائر المصممة لتحدث آثاراً تدميرية موازية لأثار الأسلحة النووية التقليدية. فهذه الذخائر، مثل الوقود المتفجر والقنابل المتسللة والقنابل العنقودية ذات الانتشار الواسع، انهالت على مساحات واسعة وبكميات كبيرة من أجل تدمير التحصينات والملاجئ الموجودة تحت الأرض وفي سبيل شل الدبابات والعربات ولقتل الأفراد وتشويههم. كما أن عدداً كبيراً من الإصابات أحدثها القنابل وصواريخ أخطأت أهدافها المقصودة فانفجرت بين الأوساط المدنية (٢).

ولعل أكثر الأسلحة إثارة للرعب التي استُخدمت في حرب الخليج هي التالية:

- منظومة إطلاق جملة من الصواريخ (M.L.R.S). وهذا السلاح تم إنتاجه عام ١٩٨٣ وقد جرى استخدامه في القتال للمرة الأولى في حرب الخليج. إنه وعاء متحرك أشبه بالصندوق يستطيع أن يقذف إثنى عشر صاروخاً تحمل مئات القنابل الفردية التي تُعطي مساحة تصل إلى عشرين ميلاً. وحسب كلام وزير الدفاع الأميركي:

٢١ - المصدر نفسه.

٢٢ - المصدر نفسه.

"تستطيع منصة واحدة أن تتدفق حمولتها المؤلفة من اثني عشر صاروخاً خلال ما يقل عن دقيقة واحدة مغطية مساحة توازي مساحة ستة ملاعب لكرة القدم بما يقرب من ٧٧٠ قذيفة شبيهة بالقنبلة اليدوية وفعالة ضد الأفراد، من جهة، وضد الأهداف المدرعة بدروع خفيفة". وخلال " العاصفة الصحراء" ، تم استخدام العشرات من هذه المنصات في الغالب بصورة متزايدة، باصقة سيلولاً غزيرة من حمم القنابل المتفجرة وهي السبيل التي عُرفت لدى الجنود الأميركيين باسم "أمطار الفولاذ" فوق مساحات توازي مساحات المدن. وهذا السلاح الذي تم إنتاجه في الولايات المتحدة يجري الآن إنتاجه بصورة مشتركة في كلّ من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا.

- منظومة صاروخ الجيش التكتيكي: (ATACM) . تم تطوير هذا السلاح من قبل الجيش الأميركي في الثمانينات لتجهيز الخطوط الأمامية التابعة لحلف الأطلسي بصاروخ أرض - أرض قادر على ضرب قواعد حلف وارسو ومدافعه في عمق أراضي الخصم. وعلى الرغم من أن هذا السلاح كان ما يزال في طور التجريب أواخر العام ١٩٩٠ ، فقد تم نقله على عجل لاستخدامه ضد القوات العراقية.

- التوماهوك: وهو صاروخ "كروز" يُطلق من البحر، مصمم لهاجمة السفن والأهداف البرية. يبلغ مدى التوماهوك السطحي أو البري الذي جرى استخدامه في الخليج ٧٠٠ ميل بحري ويحمل رأساً حربياً يزن ألف رطل إنجليزي، كما يمكن إطلاقه من البوارج الطافية ومن القواصات.

وبحسب وزير الدفاع الأميركي، فقد تم إطلاق ما يقرب من ٢٤٠ صاروخاً من طراز توماهوك على القوات العراقية، خلال الأسبوعين الأولين من الحرب.

- قذيفة (L.G.B.) موجهة بالليزر. وهي القذيفة المألفة لدى ملايين الأميركيين نتيجة التغطية التلفزيونية الواسعة لآثارها من طراز (GBU-10) "بيف واي-٢" ، وهي التي استهدفت القواعد والمنشآت العسكرية العراقية بما فيها بعض تلك الموجودة في قلب بغداد. إن هذه القنبلة التي يصل وزنها إلى ٢٠٠٠ رطل تحمل كشافاً يعمل بالليزر يجري تركيزه على شعاع من الليزر يكون موجهاً نحو الهدف من قبل أحد عناصر طاقم الطائرة القاذفة أو طائرة أخرى مرافقة. وعلى الرغم من تباين المسؤولين الأميركيين بدقة إصابة هذه القذائف، فإنها كثيراً ما أخطأت أهدافها إذ أصابت منشآت مجاورة فأحدثت الكثير من الإصابات المدنية.

- قذائف الوقود السائل المتفجرة في الجو F.A.E. . باتت هذه القذائف التي شكلت أحد أغنى الأسلحة التي استُخدمت في حرب الخليج، بديلاً قادراً على أن يحل محل

**الذخائر النووية التكتيكية في الهجوم على الوحدات المتمركزة في الدشم وخلف التحصينات المنيعة.**

وقدائف F.A.E. هي في الأساس قنابل كبيرة مملوءة بأنواع شديدة الاحتراق من الوقود السائل مصحوبة بشحنة متفجرة. وعند إسقاط هذا النوع من القنابل على بقعة الهدف، فإن الوقود السائل ينتشر مثل سحابة فوق الهدف. ولدى إشعال الشحنة المتفجرة، تتحول السحابة إلى كتلة نارية هائلة تحيط بكل شيء موجود في دائرة يصل قطرها إلى مئات اليارادات. وأي إنسان يكون موجوداً في هذه الدائرة يمكن أن تأكله ألسنة اللهب أو يتعرض للاختناق نتيجة انعدام الأوكسيجين أو أن ينسحق تحت وطأة الأبنية المتداعية.

واحتوى تقرير رسمي أمريكي وصفاً لمدى الطاقة الرهيبة التي ينطوي عليها هذا السلاح. يقول التقرير: "ما أن يتم التفجير حتى يحصل ضغط بالغ الشدة يمكنه أن يصل إلى ٤٢٠ رطلًا فوق كلّ بوصة (إنش) مربعة في وسط الكتلة الضبابية. ومع انتشار اللهب المتفجر نحو أطراف الكتلة، فإن عملية الانتشار هذه تكون مصحوبة بضغط تفوق سرعته شرعة الصوت، إذ تصل إلى ١٨٥٢ مترًا في الثانية، أي ستة أضعاف سرعة الصوت (مما يخلق قوة كافية لتحطيم الدشم المحصن). ومع احتراق الوقود، تتبع الموجة تحركها وتولّد ضغوطاً شديدة جداً ذات طاقة تدميرية هائلة إلى مسافات غير قليلة. إن الضغوط الناجمة عن قدائف F.A.E، هي ضغوط قريبة من تلك التي تحدثها أية أسلحة نووية على مسافات قصيرة"(٣٣).

#### **رابعاً: التداعيات الاستراتيجية لـ"عاصفة الصحراء"**

إضافة إلى أبعادها الميدانية التدميرية الطابع، فإن حرب الخليج الثانية بتداعياتها المباشرة والضمنية تعد سبقاً استراتيجياً حققه الولايات المتحدة على منافسيها داخل المعسكر الغربي ذاته. ويمكن النظر إلى إحكام القبضة الأمريكية على منابع النفط في الخليج باعتبارها البعد الأهم في هذا السبق(٣٤).

٢٣ - المصدر نفسه.

٢٤ - مرهون، عبد الجليل زيد: "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، مصدر سابق.

وفي إطار مقوله أمن الطاقة ذاته، فإن "عاصفة الصحراء" شكلت "المقدمة الاستراتيجية" لعملية "إعادة الأمل" في الصومال، التي قُصد منها ستراتيجياً إحكام القبضة على ممرات الطاقة النفطية، ذلك أن الصومال، بخصوصياته الجيوسياسية، يُعد قاعدة إشراف وتوجيه للمناطق الواقعة في شرق أفريقيا وجنوبيها الغربي، وهو قاعدة ضبط وتمويل للخطوط التجارية الدولية المارة بين الشرق والغرب عبر خليج عدن ومضيق باب المندب، وهو بذلك يُشرف على مداخل المحيط الهندي ومخارجه، وعلى مداخل البحر الأحمر وخليج عدن والطرق المواجهة لباب المندب والطرق الموصلة إلى جنوب غرب آسيا والخليج، وعلى قاعدة ديفغو غارسيا في المحيط الهندي، التي تُعد الآن القاعدة العسكرية الأمريكية الأولى خارج الولايات المتحدة. ومن هنا، فإن الوجود الأميركي في الخليج والصومال قد وضع منابع النفط وإمداداته بين فكي كمامة أميركية.

ومن التجليات الدولية لحقيقة السبق الاستراتيجي إلى تجلياتها الإقليمية، يمكن ملاحظة أن "عاصفة الصحراء"، إضافة إلى تدميرها أكبر قوة استراتيجية في الخليج وهي العراق، قد وضعت من جهة أخرى إيران في وضع ستراتيجي حرج، حيث باتت مُحاصرة عسكرياً. ويمكن التشديد على أن الوجود العسكري الأميركي المتقدم في المنطقة قد حدّ من قدرة إيران على استفادة مزايا التفوق الجيوسياسي النسبي الذي تتمتع به، وتحديداً فإن هذا الوجود قد أضعف من قابلية ذراعها البحري في الخليج العربي وبحر العرب.

كذلك، فإن الوجود الأميركي في جنوب شرق تركيا، الذي جاء على خلفية "عاصفة الصحراء" وتحت ذريعة حماية أكراد العراق، قد أدى إلى كشف الجناح الشمالي الغربي لإيران، وتعرض أنظمتها الدفاعية في هذا الجناح لمراقبة الرادارات الجوية الأمريكية. وبعد العراق وإيران، يمكن النظر إلى السعودية كأحد المعينين الإقليميين الرئيسيين بـ"عاصفة الصحراء". فقد كان في طليعة الأهداف الاستراتيجية لـ"عاصفة الصحراء" منع قيام قوى إقليمية كبيرة، وهذه مقوله لا تطبق على العراق وإيران فحسب، بل كذلك على دول مثل السعودية ومصر.

لقد لامست "عاصفة الصحراء" اعتبارات الأمن القومي السعودي، وذلك من جراء الميزات الاستراتيجية المتقدمة التي باتت تتمتع بها القوات الأميركية المتواجدة في المنطقة، الأمر الذي يفرض تحدياً ستراتيجياً على أكثر من صعيد.

إلى ذلك، يمكن النظر إلى مبدأ "الاحتواء المزدوج" لإيران والعراق باعتباره تأطيراً نظرياً مبكراً للتداعيات الاستراتيجية لـ"عاصفة الصحراء". لقد أعلن هذا المبدأ في ربيع العام ١٩٧٢، وكانت تلك المرة الأولى التي تُطرح فيها فكرة الاحتواء منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي.

ومن الزاوية الاستراتيجية، يُشكل مبدأ "الاحتواء المزدوج" اختراقاً في المفاهيم السائدة. فهو انعطاف حاسم عن سياسة توازن القوى التي شكلت دليلاً للسياسة الأميركيّة في الخليج لعددين من الزمن، وجاء الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ليؤكد إفلاتها.

#### **خامساً: أزمة المفتشين الدوليين أو حرب الإرادات**

في أواخر العام ١٩٩٧، جاءت أزمة المفتشين الدوليين في العراق لُتقديم صورة واضحة لطبيعة التحديات التي تُعرض تتنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، اتخذت القيادة العراقية قراراً بـ"عدم التعامل مع حملة الجنسية الأميركيّة من مفتشي اللجنة الدوليّة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق". الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى تعليق أنشطة اللجنة مؤقتاً كخطوة إحتجاجية. وسارعت وزارة الخارجية الأميركيّة للتحذير من أن "نتائج خطيرة" قد تترتب على القرار العراقي.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً حمل الرقم ١١٣٧ أدان الإجراء العراقي، وطالب في بنديه الثاني والثالث الحكومة العراقية بأن تُلغى قرارها بوقف التعامل مع حملة الجنسية الأميركيّة من مفتشي اللجنة الخاصة، وبأن تتعاون "بالكامل وعلى الفور ودون شروط أو قيود" مع هذه اللجنة. أما البند الرابع من القرار الدولي، فقد نصّ على "أن تمنع الدول دون تأخير دخول أو عبور أقاليمها من جانب جميع المسؤولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة" المسؤولين عن عرقلة عمل اللجنة الدوليّة الخاصة.

وفي اليوم التالي، رد العراق على قرار مجلس الأمن الدولي بطرد حملة الجنسية الأميركيّة العاملين في اللجنة الدوليّة، في قرار اُتخِذ على وجه السرعة وتم تنفيذه

فوراً، حيث رحل ستة أمريكيين براً إلى الأردن في ساعة متأخرة من المساء. وأعقب هذه الخطوة امتداد واسع للأزمة، حيث سعت الولايات المتحدة للرد عسكرياً على بغداد، إلا أنها لم تستطع بلوحة الإجماع الدولي والإقليمي اللازم لهذا الرد. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تم التوصل إلى اتفاق قضى بتراجع العراق عن قراره وسماحه للمفتشين الأمريكيين بالعودة إلى بغداد ومزاولة مهامهم مع فريق اللجنة الدولية الخاصة. وقد أعلن عن الاتفاق إثر اجتماع عقده في جنيف ممثلو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، تم ترتيبه بمبادرة روسية. وساد اعتقاد بأن واشنطن هي التي أوّلتها إلى موسكو الدخول على خط الأزمة للخروج باتفاق لا غالب ولا مغلوب يحفظ ماء وجه الطرفين.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عادت الأزمة لتجدد بين العراق والأمم المتحدة والولايات المتحدة، وذلك بعد أن أعلن ريتشارد باتلر رئيس اللجنة الدولية الخاصة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية أن العراق أبلغ اللجنة رفضه القاطع لتفتيش القصور الرئاسية ومكاتب الوزارات، وأن أسلحته المحظورة قد أُزيلت وأنه لن يقدم أي معلومات جديدة عنها.

وبدأت حرب أعصاب جديدة بين واشنطن وبغداد، إستطاع فيها العراقيون كسب أوساط شعبية ورسمية لم يكونوا قد كسبوها في الجولة السابقة. كما أن الرأي العام الأميركي بدا غير مستعد في المجمل لدخول بلاده في مواجهة عسكرية جديدة في الخليج العربي، خاصة وأن أهدافها النهائية لم تكن واضحة. فالمسؤولون الأمريكيون كرروا التأكيد على أنهم لا يهدفون إلى إسقاط الرئيس العراقي صدام حسين في أية عملية عسكرية محتملة. كما أن مقوله تدمير "موقع حساسة" في العراق لم تقنع الرأي العام الأميركي، لأن جدواها غير مؤكدة، كما أن احتمال تعرض عدد واسع من المدنيين العراقيين للخطر كان شبه محتم في تقديرات العديد من الخبراء.

وفي ظل أجواء محتدمة ومتوتة عالمياً، وصل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أناan إلى بغداد، وبعد جولة مباحثات عقدها مع الرئيس صدام حسين ومسؤولين عراقيين آخرين، تم الاتفاق على "مذكرة تفاهم" وقعها أناan عن الأمم المتحدة ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز عن العراق، وذلك في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨. وفي الثالث

#### ٤. الدفاع الوطني

من آذار / مارس ١٩٩٨، صادق مجلس الأمن الدولي على مذكرة التفاهم في قرار حمل الرقم ١١٥٤.

في مدلولها النهائي، تُعد مذكرة التفاهم "نصف انتصار" و "نصف هزيمة" للأطراف المعنية كافة. وهي "نصف مكسب" للمجتمع الدولي. وما يُقال عن مذكرة التفاهم يُقال بصورة أكثر وضوحاً عن القرار ١١٥٤.

لقد نزعـت "المهمة الصعبة" التي قام بها أنان فتيل حرب ثالثة في الخليج كادت تكون محققة، دون أن تفعل ما هو أكثر من ذلك.

ومن الناحية التقنية البحـثـة، قـلـصـ القرـارـ ١١٥٤ بـصـورـةـ ضـمـنـيـةـ مـبـرـراتـ الـاستـفـاذـ الفـعـالـ لـلـجهـودـ الدـبـلـومـاسـيـةـ عـنـ اـنـدـلاـعـ أـيـ أـرـزـمـةـ جـديـدةـ بـيـنـ العـرـاقـ وـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، هـذـاـ مـنـ وـجـهـةـ النـظـرـ الـعـامـةـ. أـمـاـ مـنـ وـجـهـةـ النـظـرـ الـأـمـيرـكـيـةـ، فـإـنـ الـقـرـارـ أـعـطـىـ "ـتـقـويـضاـ صـرـيـحاـ"ـ بـاـسـتـخـدـامـ الـقـوـةـ تـلـقـائـيـاـ لـلـرـدـ عـلـىـ أـيـ إـخـلـالـ عـرـاقـيـ فـيـ تـنـفـيـذـ بـنـوـدـ مـذـكـرـةـ التـفـاهـمـ.

وبالنسبة للعراق، شكلت المذكرة ما يمكن اعتباره ضوءاً في نهاية النفق، وهذا ما أشار إليه مضمون البنددين السادس والسابع.

كذلك، تتحقق الفقرة (أ) من البند الرابع مطلباً عراقياً آخر، من حيث نصها على إضافة "دبلوماسيين يعينهم الأمين العام" إلى فريق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في الواقع الرئاسي، ويرأس هذا الفريق مفوض عام يعينه الأمين العام. وهذا يعني على الصعيد العملي أن بغداد قد استطاعت وضع كوفي أنان كثقل موازن للرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ريتشارد بتلر، الذي يتهمه العراق بالانحياز للولايات المتحدة.

وأنان الذي مثل نقطة تجاذب في صراع الإرادات، إتجه لتعزيز دوره بتعيين الدبلوماسي الهندي المتـقـاعـدـ بـرـاكـاشـ شـاهـ مـبعـوثـاـ خـاصـاـ لـهـ إـلـىـ العـرـاقـ، ليكون قناة اتصال جديدة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة.

وفي بـعـدـ ثـالـثـ، يـقـدـمـ النـصـ الـوارـدـ فـيـ الـبـنـدـ الثـالـثـ مـنـ المـذـكـرـةـ، وـالـقـاضـيـ "ـبـتـعـهـدـ اليـونـيـسـكـوـمـ إـحـتـرـامـ نـواـحـيـ الـاـهـتـمـامـ الـمـشـرـوـعـةـ لـلـعـرـاقـ ذـاتـ الـعـلـاقـةـ بـالـأـمـنـ الـقـومـيـ وـالـسـيـادـةـ وـالـكـرـامـةـ"ـ، مـبـرـراـ قـانـونـياـ لـأـيـ اـحـتجـاجـ مـحـتمـلـ مـنـ قـبـلـ بـغـدـادـ عـلـىـ سـلـوكـ بـعـضـ الـمـفـتـشـيـنـ الـدـوـلـيـيـنـ.

كذلك، تمثلت إحدى النتائج غير المباشرة لأزمة المفتشين الدوليين في السماح بزيادة الإنتاج النفطي المصرح به للعراق بموجب القرار الدولي الرقم ٩٨٦ المعروف ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"، إذ وافقت الأمم المتحدة على رفع هذا الإنتاج من قيمة مiliاري دولار كل ستة أشهر إلى أكثر من خمسة مليارات دولار للفترة ذاتها. وهذا مكسب ينطوي على أبعاد حيوية لل العراقيين.

وبالنسبة إلى حكومة الرئيس صدام حسين، فإن المكسب الأهم تمثل في قدرتها على مواصلة لعبة شد العصب حتى نهاية الأزمة، دون أن تسمح لهذه الأزمة بالوصول إلى نقطة الانفجار، لإدراكها التام بأن هذا الانفجار لن يكون في مصلحتها.

أما الولايات المتحدة، فقد استطاعت بسهولة، هي الأخرى، القول إنها كسبت المعركة، وإن "الدبلوماسية المدعومة بالقوة" قد حققت ثمارها.

وبالنسبة إلى روسيا، حليف العراق الأساسي في الأزمة، فقد حصدت دبلوماسياً ما خسرته الولايات المتحدة. وكانت العلاقة بين الكسب الروسي والخسارة الأمريكية محض طردية. ويمكن القول إن موسكو قد انتقمت خلال هذه الأزمة من واشنطن بإصرار هذه الأخيرة على توسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه شرق أوروبا. وفور انتهاء المواجهة، طالبت موسكو بتعيين نائب روسي لرئيس اللجنة الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأمكن النظر إلى تلك المطالبة باعتبارها محاولة لتكرис إنجازات موسكو الدبلوماسية، والبدء بقطف ثمار هذا الإنجاز. وما لا يمكن إغفاله في هذا الإطار أن لروسيا رهانات كبيرة على العراق.

فالروس يراهون على نفط العراق الذي قارب احتياطه المؤكد المائتي مليار برميل، كما أنهم بلد دائن لبغداد بمليارات عدة من الدولارات. وكلما شعرت موسكو بالضغط في شرق أوروبا، فإنها تتقدم من واشنطن في آسيا الوسطى وتعزز اقترابها الاستراتيجي من إيران والعراق<sup>(٢٥)</sup>.

وكتأكيد لحالة عدم الاستقرار في العلاقة بين العراق من جهة، ومجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة من جهة أخرى، عادت أزمة المفتشين الدوليين لتفجر مرةً

٢٥. مرهون عبد الجليل زيد، "قراءة سياسية في مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة: نصف انتصار ونصف هزيمة ونصف مكسب للعالم"، القبس، (الكويت)، ١٤/٢/١٩٩٨.

آخر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بلغت هذه الأزمة ذروتها باقتراب الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق، وُصفت بأنها ستكون «عنيفة وقاسية». ييد أنَّ العراق تقاضي الضربة في اللحظة الأخيرة، بإعلانه المفاجئ عن القبول باستئاف كافة عمليات التفتيش عن أسلحته المحظورة دون قيد أو شرط. وقيل لاحقاً إنَّ معلومات سُرِّيت إلى العراق من مصادر أوروبية قبل ساعتين من توجيه الضربة الأميركيَّة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنَّ الأزمة لا تزال مفتوحة، وحسب تصريحات المسؤولين الأميركيِّين، فإنَّ الردَّ الأميركي في المرَّة القادمة سيكون مفاجئاً ودون سابق تحذير. ييد أنَّ هذا القرار الأميركي لا يغيِّر حقيقة أنَّ الولايات المتحدة لا تمتلك حق توجيه ضربة عسكرية جديدة إلى العراق دون قرار خاص وصريح من مجلس الزمن الدولي<sup>(٢٦)</sup>.

#### سادساً: إعادة تأطير الاحتواء

إنَّ التفسير الأميركي الرسمي لمصلحة المواجهة مع بغداد، لم يقنع العديد من الشخصيات الأميركيَّة. وقاد زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ترينت لوتس ضد مذكرة التفاهم، وضد الأمين العام للأمم المتحدة، إذ رأى أنه «أساء كثيراً إلى مصداقية الأمم المتحدة بإبرامه ما يبدو أنه اتفاق خاص مع الذي ينتهك بطرقه فاضحة قرارات الأمم المتحدة». ورأى لوتس أنَّ «الاتفاق الذي تفاوض أنا نحن عليه بشأن العراق، لا يعالج بصورة كافية الخطر الذي يشكله (الرئيس العراقي) صدام حسين»، مضيفاً أنَّ الاتفاق يعطي الرئيس صدام قدرة لا يستحقة لها للتأثير على أعمال التفتيش<sup>(٢٧)</sup>.

وبعيداً عن ذلك الجدل، الذي لم يتخذه الحسابات الداخلية الأميركيَّة، ثار السؤال التالي: ما الذي ستفعله الولايات المتحدة، أو بالأحرى ما الذي يمكنها أن تفعله لامتصاص التداعيات السالبة لما حدث في الخليج في العام ١٩٩٨، والذي يمكن له أن يتكرر في أي وقت آخر؟

٢٦ - مرهون عبد الجليل زيد، «مجلس الأمن والمسألة العراقية: إشكالية المنظور الأميركي»، جريدة «السفير»، ١٩٩٨/١١/١٨.

٢٧ - مرهون عبد الجليل زيد، «قراءة سياسية في مذكرة التفاهم»، مصدر سابق.

من الواضح أن الحشد العسكري بمستوياته الراهنة، لا يمكن أن يُشكل هدفاً قائماً بذاته إلا بالمعايير المحلي فقط، كما أن اللجوء للاستخدام الفعلي لهذا الحشد لا بد أن يأتي على خلفية خرق عراقي محسوس لمذكرة التفاهم.

مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، مارتن إنديك، رأى أنه في حال حصلت نظرياً عملية "تطبيع" للعلاقات الأمريكية - الإيرانية، لن تكون هناك بالضرورة حاجة إلى "تطبيع" العلاقات مع العراق بهدف إيجاد توازن للقوى في منطقة الخليج العربي، موضحاً أن "الولايات المتحدة هي التي تحفظ ميزان القوى هناك". وقال إنديك "إن أي تطبيع محتمل مع إيران سيُساعد على المضي في سياسة احتواء العراق".<sup>(٢٨)</sup>

حديث إنديك هذا، الذي أدى به في الثالث من آذار/مارس ١٩٩٨، أي قبل الدعوة الأمريكية العلنية لإسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، ينطوي على تأثير ستراتيجي جديد لمبدأ الاحتواء، بل يمكن القول إن هذا التأثير هو من أهم التصورات стратегية التي أوردها مناخ أزمة شتاء ١٩٩٨ بين العراق والأمم المتحدة والولايات المتحدة.

إن مقاربة إنديك هذه قد تضمنت رؤية أميركية هي الأكثر شدة للانتباه على مستوى تصورات الولايات المتحدة المتعلقة بالخليج العربي، خلال السنوات الأربع الماضية. لم تكن هذه المقاربة انعطافاً حاسماً في المفاهيم السائدة، لكنها مواكبة معرفية لقطار الأحداث المتوجه بسرعة متزايدة. ولكن على الرغم من ذلك، تبقى مقاربة إنديك بحاجة إلى معالجة معرفية على المستويين المنهجي والمضمون.

من الزاوية المنهجية، هناك إشكالية إقتراب، أو تعايش، بين طرفي المقاربة: طرف الوجود الأميركي المتتطور في الخليج العربي (الذي يمكنه أن يكون ثقلاً موازيًا)، وطرف العلاقات الأمريكية - الإيرانية المتقدمة، أو الحسنة المنضبطة وغير المتوترة. إن العلاقة بين طرفي المقاربة تبدو هنا ذات طبيعة عكسية في أفضل الافتراضات، وصفيرية في الأسوأ، أي أن النمو في الطرف الأول سيعني بالضرورة انخفاضاً مساوياً في الطرف الثاني.

ومن الزاوية المضمنية، فإن الإشكالية التي تثار هنا هي مدى إمكانية أن تكون القوة بمفهومها العسكري مجرد موازنة للدولة بثقلها الكلي، الذي لا تمثل القوة العسكرية سوى أحد عناصره، حيث تبرز العناصر الأخرى للقوة ديمografياً واقتصادياً وجغرافياً. والقوة العسكرية الأمريكية في الخليج العربي ليست تعبيراً موازياً للولايات المتحدة كدولة.

شّمة افتراض أساسى ربما أخذت به ضمناً مقاربة إنديك من دون أن يتضح ذلك في حروف النص. هذا الافتراض هو أن يكون إنديك قد قصد بالقوة العسكرية الأمريكية في الخليج على أنها مضمون أولي أو أساسى، كمّي أو نوعي، لنظام أمني إقليمي ترتب عليه الأطراف الإقليمية كافة، بما في ذلك إيران نفسها. هذا الافتراض في حال وجوده يحل الإشكالية الأولى، أي إشكالية الإطار المنهجي للمقاربة، لكنه لا يقترب من حل الإشكالية الأخرى أي إشكالية المضمون، لأنّه في التحليل الأخير فإن الدولة لا توازنها سوى دولة تماثلها أو تتفوق عليها في القوة وتعاكسها أو تُقابلها في الاتجاه. على أن هذا التعاكس أو التقابل لا يعني بالضرورة وجود بعد صراعي للتوازن، كالذى كان قائماً بين إيران والعراق.

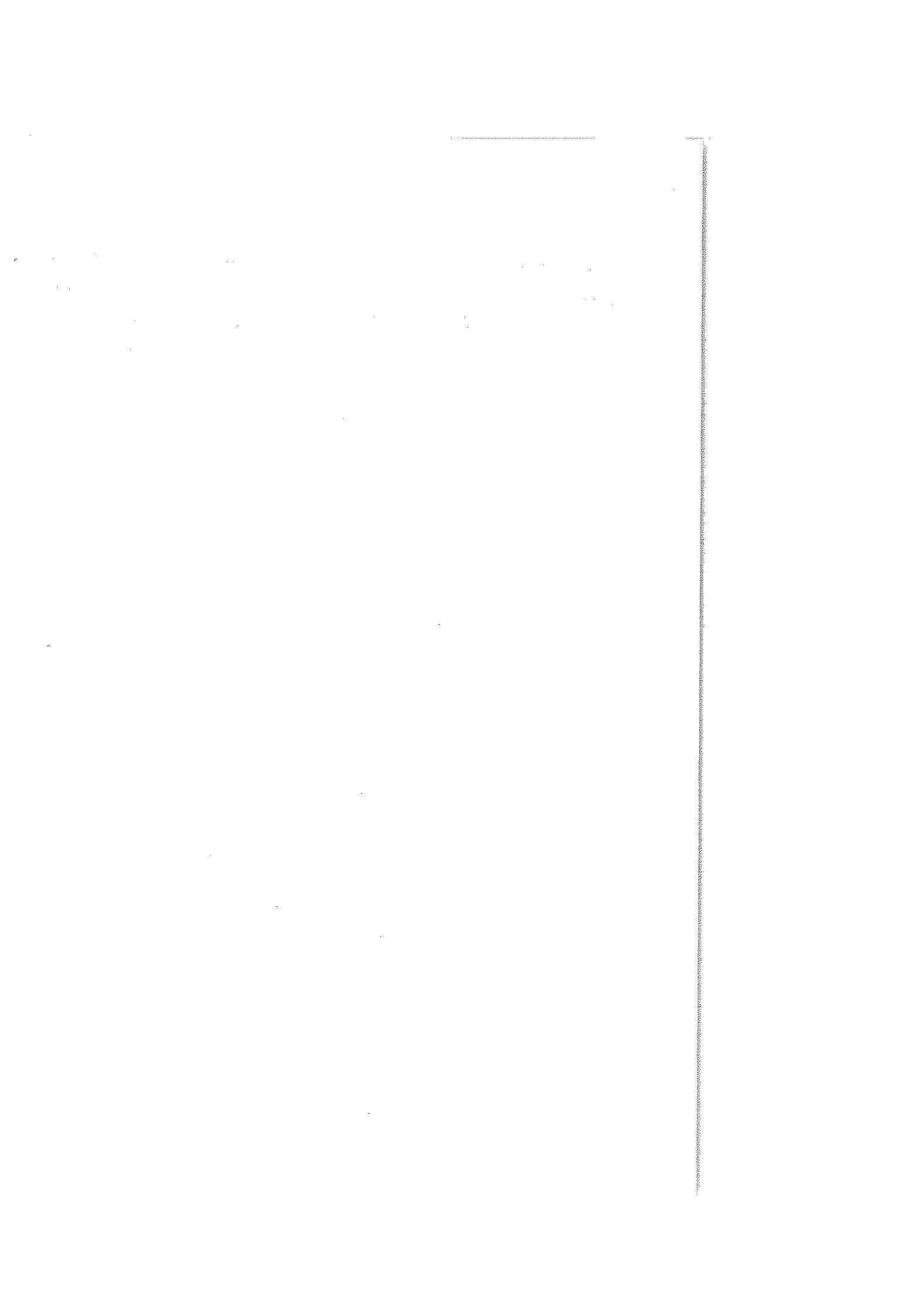
هذا النقد، لا يُقلل من الحساسية الاستراتيجية لمقاربة إنديك الداعي لإيجاد موازن لإيران من خارج المقارب التقليدية، أو نقل من خارج النظام القديم الذي ساد الخليج العربي.

إن غياب هذا الميزان يعني استمرار معضلة التوازنات، أو الفراغ الاستراتيجي، في الخليج العربي. وهو واقع لا يخدم أي من الدول الخليجية بما في ذلك إيران نفسها. فالفراغ الاستراتيجي من شأنه أن يُصعد، عن حقيقة أو وهم، هواجس دول الخليج العربية تجاه القوة الإيرانية ويعدّ تاليًا من فرص التقارب بينها وبين طهران<sup>(٢٩)</sup>.

إن هناك حاجة لإعادة صوغ منظومة المفاهيم الاستراتيجية السائدة في منطقة الخليج، بما يفضي لخلق نماذج أمنية قادرة على احتواء عوامل التوتر الإقليمي والحد

<sup>٢٩</sup>. مرهون عبد الجليل زيد: "العلاقات العراقية- الخليجية ومستقبل الأمن في الخليج"، "المستقبل العربي"، آذار/ مارس ١٩٩٨.

من تداعياتها. إن عودة العراق لممارسة دوره السياسي والاستراتيجي في البيئة الخليجية، يجب أن لا تكون مثار ريبة لدى الأطراف المحليين، كما أن اليمن وباکستان يجب أن يُعطيا دوراً في ترتيبات أمن الخليج كي تسجم هذه الترتيبات مع الحقائق الجغرافية للمنطقة.



## الأزمة التركية - السورية الدّوافع والنتائج

د. محمود نور الدين (\*)

عاشت منطقة الشرق الأوسط، طوال شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، حالة توتر عسكري هي الأخطر في تاريخ العلاقات التركية - السورية منذ ستين عاماً. والفتيل الذي أشعل هذا التوتر، كان إطلاق تركيا تهديدات متواتلة، ضدّ سورية لوقف ما تسميه أنقرة دعماً سورياً لحزب العمال الكردستاني (PKK) وطرد زعيمه عبد الله أوجلان (الملقب «أبو») من الأراضي السورية.

وكانت أولى هذه التهديدات قد صدرت عن قائد الجيش البري التركي الجنرال آتيللا آتيش في ١٦ أيلول / سبتمبر، ومن لواء الإسكندرية بالذات، عندما قال: «إنّ جيراننا، مثل سورية، يفسرون خطأ نوايانا الحسنة وجهودنا. إنهم إذ يدعمون «أبو» يريدون إغراق تركيا في بلاء الإرهاب»، وختم آتيش بتحذير شديد قائلاً: «ألا لا يدفعنا إلى نفاذ صبرنا».

وتلى هذا التحذير، «التحذير الأخير لدمشق»، كما سماه رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل في مطلع تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، لدى افتتاح السنة البرلمانية الجديدة. قال ديميريل أمام البرلمان: «مع كلّ يوم يمرّ تتطور علاقات الصداقة مع كلّ من إسرائيل وفلسطين. لكنّ بعض الدول، مثل سورية، تعمل على تحريض الدول العربية

(\*) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانيّة خبير في الشؤون التركية.

ضدّ تركيا لتخريب علاقاتها مع إسرائيل. إنّ هذا السلوك ليس ودياً. إنّ سوريا تتابع سياسة عداء واضحة ضدّ تركيا، وتواصل دعمها الفاعل لإرهاب حزب العمال الكردستاني. ورغم كلّ تحذيراتنا، فإنّي أعلن لكلّ العالم مرّة آخرة أنّ لنا حق بالردّ بالمثل ضدّ سوريا التي لم تخلّ عن موقفها العدائي، وإنّ صبرنا على وشك النفاذ».

في الوقت نفسه كان مجلس الأمن القومي التركي (MGK) يقرّ التعامل مع سوريا «باللغة التي تفهمها»، «القيام بما هو ضروري»، كما ورد في بيان المجلس. وفهم من هذا البيان أنّ الجهود الدبلوماسية قد انتهت وأنّ الباب مفتوح أمام عملية عسكرية.

وما لبث رئيس الحكومة التركية، وزراء في حكومته، ومن ثمّ زعماء الأحزاب السياسية المعارضة، أن انضموا جميعاً إلى موقف المؤسسة العسكرية التركية المتشدد ضدّ سوريا، واستثمرت وسائل الإعلام التركية، العلمانية بالذات، وعاشت تركيا، نظاماً وشارعاً، في جو حرب حتمية يُنْتَظِر انفجارها كلّ لحظة.

### لماذا التصعيد التركي ضدّ سوريا؟

رفعت القيادة التركية هدفاً معلناً ضدّ سوريا وهو «وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني». وما من شكّ أنّ مثل هذا العنوان يحظى بشبه إجماع داخل تركيا. فطوال ١٥ سنة تقريباً، شكلّ حزب العمال الكردستاني، في الفلسفة الأمنية التركية، الخطّ رقم واحد على الأمان القومي التركي. فهذا الحزب يدعوا إلى استقلال منطقة جنوب تركيا، التي يسميها «كردستان الشمالي» (باعتبار شمال العراق هو كردستان الجنوبية)، حيث تقطن غالبية كردية يقدّرها الأكراد بـ ١٢ مليوناً، فيما يحصر عددها الأتراك في ٥ - ٦ ملايين نسمة. ومع أنّ زعيم الحزب اوجالان تخلى لاحقاً عن مطلب الإستقلال الكامل نحو إقامة فيدرالية تركية - كردية، ضمن الجمهورية التركية، إلا أنّ أنقرة تتظر إلى نشاط حزب العمال على أنه يهدّد وحدة الكيان التركي الذي رسمت حدوده في معاهدة «لوزان» (١٩٢٣) والتي طوت إتفاقية «سيفر» (١٩٢٠) التي لحظت إقامة حكم ذاتي للأكراد في منطقة جنوب شرق تركيا. إلى ذلك فإنّ جهود الدولة التركية لمحاربة انفصاليي حزب العمال الكردستاني، تكّلفها حوالي ٧ - ٨ مليارات دولار سنويّاً، فضلاً عن سقوط ما يقارب ثلاثة ألف قتيل تركي، مدني وعسكري، خلال الحرب المستمرة بين الأتراك والقوات الحكومية منذ العام ١٩٨٤ وحتى الآن، ناهيك عن استنزاف الاقتصاد التركي وتعزيز الشرخ الإجتماعية والعرقية والسياسية. إذن حزب

العمال الكردستاني، بنظر أنقرة، ومعظم الأتراك، رأس البلاء على المجتمع والكيان والنظام، وبالتالي فإنه، مع المسألة القبرصية واليونان، العنوان الذي يجمع التأييد شبه الجماعي، في أية حركة للنظام للتخلص من خطره، يستوي في ذلك العلمانيون، بتيارهم اليميني والسياسي، والإسلاميون، بتياراتهم الحزبية أو الصوفية.

### الهدف المعلن: اوجالان وحزب العمال الكردستاني

حمل العسكريون الأتراك يافطة حزب العمال الكردستاني، في تصعيدهم ضد سوريا، متذرعين بجملة ظروف مشجعة، أولها النجاحات العسكرية الميدانية في شمال العراق ضد قواعد حزب العمال التي حققها الجيش التركي منذ بدء تدخلاته في العام ١٩٩٢، والتي اشتدت في ربيع ١٩٩٥، وما لبثت أن تطورت نوعياً منذ أكثر من سنة من خلال التعاون مع مسعود بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، لمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ثم جاء اتفاق واشنطن في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨، ليزيد من إحكام أنقرة قبضتها على شمال العراق، إذ انضم الفصيل الكردي العراقي الآخر، الإتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال طالباني، إلى جهود أنقرة وبازانى لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني.

في الآونة نفسها، وما سبقها من شهور، كانت عمليات حزب العمال تشهد تقليساً ملحوظاً داخل الأراضي التركية دون انقطاعها نهائياً. وفي الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ أعلن زعيم الحزب اوجالان، وفقاً لإطلاق النار من جانب واحد، داعياً الحكومة التركية إلى التفاوض لإيجاد حلّ سلمي للمشكلة الكردية.

هذه التطورات كان لها تفسير واحد لدى السلطات التركية وهو أنّ حزب العمال الكردستاني في مرحلة «إحتضار»، وأنّ الفرصة وبالتالي مؤاتية لتصفيته بصورة كاملة، من خلال كسر ما تسميه أنقرة «الحلقة الأخيرة» من قوة الحزب، وهو الدعم السوري له. فكان التحرّك العسكري التركي، وتصعيد الموقف ضدّ سوريا في أواخر أيلول وطوال شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨.

مع ذلك، فإنّ للتصعيد التركي ضدّ سوريا وجهاً آخر لا يقلّ أهمية عن العوامل التي ذكرنا وحدت بأنقرة إلى التهديد بشن الحرب ضدّ سوريا.

فقد جاءت اتفاقية واشنطن بين زعيمي أكراد العراق، وبرعاية أميركية، لتضييق الخناق على حزب العمال الكردستاني من خلال انضمام طالباني وبازانى وأنقرة لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني. غير أنّ هذه الإتفاقية نفسها، كانت تحظى

## ٥. الدفاع الوطني

في شقّها الآخر، إعادة البناء السياسي في شمال العراق عن طريق القيام بإحصاء للسكان الأكراد تمهدًا للقيام بتقسيمات إدارية، وإجراء انتخابات نيابية صيف ١٩٩٩، ومن ثم تشكيل حكومة كردية، مما يعني بلوحة نشوء «دولة كردية» قد تكون مستقلة تماماً وقد تكون مرتبطة ببغداد ضمن فيدرالية معينة. وهذا التطور كان وما زال موضع اعتراض تركي على أية محاولة لتأسيس كيان كردي في شمال العراق، نظراً لتأثيراته المباشرة والسلبية على الكيان التركي حيث تقطن غالبية كردية في منطقة جنوب شرق تركيا المحاذية لشمال العراق (كما لإيران وسوريا).

إلى ذلك كانت إيطاليا تستضيف في شهر أيلول / سبتمبر الماضي اجتماع ما يُسمى بـ«البرلمان الكردي في المنفى» التابع لحزب العمال الكردستاني، في خطوة وصفت بأنّها ذات دلالة نظراً لكون إيطاليا عضواً في «الإتحاد الأوروبي»، يضاف إليها استمرار تلفزيون حزب العمال الكردستاني المسمى «ميد تي في» (MED TV) بـ«ه من دولة عضو كذلك في الإتحاد الأوروبي وهي بريطانيا». وقبل ذلك، كانت ألمانيا ترفع اسم حزب العمال الكردستاني من قائمة المنظمات المتهمة بالإرهاب. ولا ننسى في هذا المجال أنّ لحزب العمال مكاتب تمثيلية في العديد من العواصم الأوروبية، ومنها أثينا وموسكو.

هذه التطورات غير العسكرية المتعلقة بحزب العمال الكردستاني وبالمسألة الكردية في تركيا والعراق عموماً، كانت مؤشرات مهمة جداً على «التقدم السياسي» الذي يتحققه حزب العمال على الساحة الدولية، مقابل تراجع الجانب العسكري من نشاطه. وتركيا التي لا تستطيع إيجاد حلّ عسكري، مبدئياً، للمشكلة الكردية، تعرف جيداً أنّ الخطر الذي كان مُحدقاً بها عام ١٩٢٠ جاء عبر اتفاقيات بين القوى الدولية، كما أنّ التخلّص من هذا الخطر عام ١٩٢٢ جاء كذلك عبر اتفاقية دولية.

إنّ توجّس تركيا للأخطار الذي يسبّبها لها تقديم المسألة الكردية سياسياً على الصعيد الدولي، كان دافعاً مهماً لإعلان اعتراضها على ما يجري، وقدرتها على التأثير في مجرى الأمور، من خلال تصعيد عسكري وتهديد بحرب شاملة في مكان متصل بالعديد من القضايا الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة (راعية اتفاق واشنطن) وأوروبا (مسرح النشاط السياسي لحزب العمال)، وهذا المكان إسمه: سوريا.

## أبعاد إقليمية ودولية

لكن، حتى مع افتراض أنّ من دوافع الحركة التركية ضدّ سوريا، الإعتراض على اتفاقية واشنطن، فالولايات المتحدة، التي بيدها التحكّم بالسقف الذي تستطيع أنقرة

أن تذهب إليه، كانت بتنسيق مع أنقرة أو من دون تنسيق، مستفيدة بقوّة من التصعيد العسكري التركي ضدّ سوريا وفقاً لما يلي:

- إنّ سوريا هي أحد الأطراف، ولعلّها الآن الطرف الوحيد، المؤثّر في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وبقدر ما تمسك دمشق بأوراق قوّة هنا وهناك، بقدر ما تستطيع منع رسم تسوية بالشكل الذي تريد واشنطن وتل أبيب كاملاً. ومع بدء محادثات مكثفة برعاية واشنطن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي المحدود، ومع توقيع انتقال هذه المحادثات إلى «واي بلانتيشن» خلال تشرين الأول ١٩٩٨، والإحتمال القوي لتوقيع اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، بشروط أميركية . إسرائيلية، فإن الضغط العسكري التركي على سوريا سيكون أداة مفيدة دون تجسيد الاعتراض السوري على أي اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، محتمل، في خطوات عملية.

- تصاعد، خلال شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٨، الحديث عن احتمال استئناف المسار السوري (واللبناني) مع إسرائيل، واشتراط استئنافه بتوصيّل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاق جديد. ولما كانت سوريا تشرط بدورها استئناف التفاوض مع إسرائيل من النقطة التي انتهت إليها نهاية ١٩٩٥، واعتراض حكومة بنiamin نتنياهو على ذلك، يجيء التصعيد العسكري التركي ضدّ سوريا في سياق إرغام دمشق على التخلّي عن شروطها المعروفة لاستئناف المفاوضات أو التخفيف منها، لصالح شروط أكثر ملاءمة للجانبين الأميركي والإسرائيلي.

- إنّ التصعيد التركي ضدّ سوريا، يأتي بعد فترة قصيرة من التطورات الدرامية الكيّة للوضع في أفغانستان، ومحاولات حركة «طالبان»، المدعومة من أميركا، جرّ إيران إلى المستنقع الأفغاني، إثر المجازر المذهبية التي نفذتها «طالبان» في مدينة مزار شريف ضدّ الآلاف من الشيعة وقتلها لأحد عشر دبلوماسيّاً إيرانياً، وذلك في سياق توريط إيران في مشكلات على جبهتها الشرقيّة، مما يسهل بسط الهيمنة الأميركيّة على مناطق آسيا الوسطى والقوقاز الفنّية بالنفط والغاز الطبيعي، من خلال إضعاف التأثير الإيراني المعارض للمخططات الأميركيّة. وبعدما تمكّنت القيادة الإيرانية من تجاوز «القطوع» الأفغاني، من خلال ضبط النفس، رغم المزاج الشعبي الغاضب في الشارع الإيراني، كان تحريك القوة العسكرية التركية ضدّ الحليف الأهم لإيران في الشرق الأوسط، أي سوريا، محاولة لمواصلة إرباك إيران في جناحها الغربي، ورسالة ضغط في اتجاه دفع إيران نحو التخفيف كذلك من معارضتها ومقاومتها للسياسات الأميركيّة،

بشأن التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل مناطق الطاقة في الخليج العربي والقوافز وأسيا الوسطى.

### الدور التركي في الشرق الأوسط

لكن، إرتباطاً باتفاق إسرائيلي - فلسطيني محتمل (وقع فعلياً في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٨) وباحتمال استئناف المفاوضات على المسار السوري (واللبناني)، يبدو أنَّ تركيا كانت تتوجّس، بدورها، من الإنعكاسات السلبية لأية تسوية لاحقة بين سوريا وإسرائيل على مجمل الوضع والدور التركي في محيطها الإقليمي ولا سيما في علاقاتها مع سوريا، فملف العلاقات التركية - السورية مثقل بالقضايا الخلافية، القديمة والجديدة، بدأ مع ضم لواء الإسكندرон السوري إلى تركيا، عام ١٩٣٨، بتواطؤ فرنسا مع تركيا، وما زالت هذه القضية مستمرة حتى اليوم حيث لا تعترف سوريا (وهي لم تكن طرفاً موقعاً على الإنفاق الفرنسي - التركي آنذاك) بشرعية الضم، وتذكّر من وقت إلى آخر، على لسان مسؤولين فيها، بعروبة اللواء، كما تُدرج منطقة الإسكندرون ضمن الحدود الدولية السورية، فيما تصنف الحدود الحالية بين اللواء وبين الأراضي السورية بأنها «حدود مؤقتة». وإلى مشكلة لواء الإسكندرон، طرأت على الملف التركي - السوري مشكلة انقسام مياه الفرات ودجلة مع كلٍّ من سوريا والعراق، ورفض تركيا التوصل إلى اتفاقية نهائية حول تقاسم المياه بين الدول الثلاث، حيث تتهم كلٌّ من سوريا والعراق تركيا بالسعى لاستخدام المياه أداة ضغط عليهما من خلال بناء عدد كبير من السدود القادرة حين انتهائهما حجز المياه عن البلدين لأشهر بكمالها. وإذا تتفق أتفقة ذلك، وعدم وجود أية نية في هذا الإتجاه، تتذرّع بأن القانون الدولي ليس موحداً في نظرته تجاه مسألة المياه، ولا بد من قواعد جديدة لحل هذه المشكلة. وتتهم أتفقة دمشق أيضاً باستخدام حزب العمال الكردستاني ورقة ضغط مقابل ورقة المياه التركية، وكذلك بتحريك المسألة الكردية في شمال العراق للتأثير على الوضع الداخلي التركي.

ويظهر ارتباط التصعيد العسكري التركي ضد سوريا بقضية التسوية في الشرق الأوسط وبملف العلاقات التركية - السورية، من خلال المعلومات التي نُشرت في سياق مهمة الوساطة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك بين أنقرة ودمشق. فقد أشارت هذه المعلومات إلى أن الرئيس مبارك حمل من أنقرة ستة شروط تركية على دمشق تتفيد لها لوقف التهديد التركي بشن حرب على سوريا. وهذه الشروط هي:

وقف دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وطرد زعيمهم عبد الله أوجالان من الأراضي السورية؛ إغلاق معسكراتهم في لبنان؛ منع استخدام الأراضي السورية ممراً لمقاتلي الحزب الكردستاني؛ إعتراف سوريا النهائي وال رسمي بالحدود الحالية لتركيا وأخيراً إقامة علاقات حسن جوار.

إنّ شرط الإعتراف السوري بالحدود الدولية الحالية لتركيا، يعني، ضمناً، تخلي سورية عن المطالبة باستعادة لواء الإسكندرон. وهذا الشرط ينـقل الأزمة التركية - السورية من عنوانها العلني حول حزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجالان إلى أبعد من ذلك، بما يمسّ مجلـم المشـكلـات التي تـشكـل عـناـصـر المـلـف الـخـلـافـي بـيـن تـرـكـيا وـسـورـيا.

والداعـع العمـيق لـطـرـح تـرـكـيا مشـكـلة لـوـاء الإـسـكـنـدـرـون فـي هـذـا الـوقـت بـالـذـاتـ، أو بـالـأـحـرـى بـدـءـاً مـن هـذـا الـوقـتـ، هو تـخـوـفـ أـنـقـرـةـ مـن اـسـتـئـافـ المـفاـوضـاتـ عـلـىـ المسـارـ السـوـريـ - الإـسـرـائـيلـيـ، وـاحـتمـالـ التـوـصـلـ، ولو بـعـدـ حـينـ، إـلـىـ تـسوـيـةـ تـنهـيـ الـصـرـاعـ العـرـبـيـ. الإـسـرـائـيلـيـ، وـاحـتمـالـ تحـوـلـ الإـهـتـمـامـ السـوـريـ بـعـدـهاـ، إـلـىـ الجـبـهـةـ التـرـكـيةـ، عـلـىـ صـعـيدـ الـمـيـاهـ وـالـإـسـكـنـدـرـونـ، مـسـتـفـيدـةـ مـنـ تـحرـرـهاـ مـنـ الـهـمـ الإـسـرـائـيلـيـ. وـتحـاـولـ أـنـقـرـةـ أـنـ تـصلـ إـلـىـ حلـ لـمـشـكـلـاتـهاـ مـعـ سـوـرـياـ المـشـغـلـةـ بـالـجـبـهـةـ الإـسـرـائـيلـيـةـ (ـفـيـ الجـوـلـانـ وـفـيـ لـبـانـ)، لـتـحـصـيـلـ أـكـبـرـ قـدـرـ مـنـ النـتـائـجـ لـمـصـلـحةـ تـرـكـياـ ذـلـكـ أـنـ دـمـشـقـ، فـيـ حـالـ التـوـصـلـ إـلـىـ تـسوـيـةـ مـعـ إـسـرـائـيلـ، سـتـكـونـ أـكـثـرـ تـطـلـباـ وـقـوـةـ فـيـ التـعـاطـيـ مـعـ مـشـكـلـاتـهاـ مـعـ تـرـكـياـ. لـذـاـ تـسـعـىـ هـذـهـ، مـسـتـفـيدـةـ مـنـ التـعـاوـنـ الـعـسـكـرـيـ مـعـ إـسـرـائـيلـ، وـمـنـ حـاجـةـ كـلـ طـرفـ مـنـ هـذـاـ التـعـاوـنـ لـلـآـخـرـ، إـلـىـ إـدـخـالـ مـشـكـلـاتـهاـ مـعـ سـوـرـياـ كـأـحـدـ عـنـاصـرـ مـلـفـ التـسوـيـةـ فـيـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ الـذـيـ يـوـجـبـ إـيـجادـ الـحـلـولـ لـهـ بـصـورـةـ كـلـيـةـ. وـعـلـىـ هـذـاـ يـمـكـنـ القـوـلـ إـنـ التـصـعـيدـ التـرـكـيـ ضـدـ سـوـرـياـ، يـحـمـلـ رـغـبـةـ أـنـقـرـةـ فـيـ أـنـ تـكـوـنـ طـرـفـاـ مـباـشـراـ فـيـ عـمـلـيـةـ التـسوـيـةـ فـيـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ. وـكـمـاـ يـوـجـدـ مـسـارـ سـوـرـيـ - إـسـرـائـيلـيـ وـلـبـانـيـ - إـسـرـائـيلـيـ، فـإـنـ أـنـقـرـةـ تـرـيدـ إـضـافـةـ مـسـارـ جـدـيدـ إـلـىـ هـذـهـ التـسوـيـةـ وـهـوـ مـسـارـ التـرـكـيـ - السـوـرـيـ.

### الدوافع الداخلية

إنّ وجود أبعاد دوافع كردية وإقليمية ودولية للتصعيد العسكري التركي ضدّ سوريا، لا يقلّ أبداً من أهمية دور العوامل الداخلية التركية في ظهور هذا التصعيد والدفع به إلى الذروة.

فتركتيا تُعاني منذ عدة أشهر من مشكلتين داخليتين أساسيتين: علاقة زعماء المافيا ببعض المسؤولين السياسيين والأمنيين، والتقدم المستمر في شعبية حزب الفضيلة الإسلامي على حساب الأحزاب العلمانية.

فبعد ظهور فضيحة «صوصورلچ» في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٦، والتي كشفت ارتباط رجل المافيا «عبد الله تشاتلي» بأحد النواب وقادة الشرطة، ظهرت في شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، فضيحة رجل المافيا الآخر علاء الدين تشاقجي وتسيير نشاطه مع مسؤولين سياسيين وأمنيين كبار، الأمر الذي أظهر الدولة كجهة غارقة في أحضان المافيا وعملياتها غير المشروعة في أكثر من مجال. وانعكس ذلك تملماً في الشارع وأضعافاً لثقة المواطنين في الدولة، لصالح القوى المعارضة للنظام وفي مقدمتهم حزب الفضيلة، حسبما جاء في استطلاعات متعددة الرأي. من هنا كانت الحاجة ماسة لإعادة اللحمة بين المواطنين والدولة من خلال استحداث حدث قادر على كسب الإجماع الوطني، وليس أفضل من اختيار المشكلة الأكثر حساسية في تركيا وهي حزب العمال الكردستاني. ولما كانت سورية، هي الجهة الأكثر ملائمة لممارسة الضغط التركي، بسبب انشغال دمشق بأولوية المواجهة مع إسرائيل، كان التصعيد العسكري التركي ضدها وتحت عنوان وقف دعم حزب العمال الكردستاني وإبعاد زعيمه أوجلان خارج الأرضي السورية.

أما المشكلة الثانية فمتعلقة بوضع الحركة الإسلامية داخل تركيا. فقد كانت هذه الحركة منذ انتخابات ١٩٩٥ تمثل «الخطر الأول» (بدل خطر حزب العمال الكردستاني) على النظام، خاصة مع وصول نجم الدين اريكان (الإسلامي) إلى رئاسة الحكومة التركية مطلع صيف ١٩٩٦. وقد حاول النظام التركي من خلال المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي ضرب الحركة الإسلامية، عبر العديد من الخطوات وآخرها حظر حزب «الرفاه». لكنَّ هذه الخطوة لم تؤد إلى ما يرغبه النظام، إذ سرعان ما تأسس حزب بديل، في شباط ١٩٩٨، باسم حزب الفضيلة، ظلل تحت جناحيه ما تبقى من قوى كانت في عداد حزب «الرفاه»، بل أكثر من ذلك، ساهمت إجراءات النظام للتضييق على الإسلاميين في زيادة شعبية حزب الفضيلة خاصة في انتخابات نيابية مبكرة تقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومن أجل الحווول دون فوز الإسلاميين في هذه الانتخابات، فإن الوسيلة الأنفع لذلك هي تأجيل هذه الانتخابات إلى ظروف أكثر مناسبة لقوى النظام. ويمكن التذرع بتصاعد التوتر مع سورية، باعتباره شأنًا وطنياً مهماً، من أجل تأجيل الانتخابات وبالتالي قطع الطريق أمام عودة الإسلاميين

أقوى من قبل، الأمر الذي في حال حصوله، سيُخرج الجيش والقوى السياسية المتضامنة معه، وقد تلّجأ إلى خيارات صعبة، منها الإنقلاب العسكري، الذي لن يمر دون مضاعفات سلبية على صورة تركيا في الساحة الدولية.

### سقف التصعيد وسياسة «حافة الهاوية»

يعتبر التصعيد العسكري التركي ضد سوريا، خريف العام ١٩٩٨، الأكبر من نوعه والأخطر في العلاقات بين البلدين في تاريخهما الحديث، رغم وجود سابقة، لكن أقل حجماً وحدة بينهما في العام ١٩٥٧ عشية نية سوريا ومصر إعلان الوحدة بينهما، ومعارضتهما حلف بغداد الذي كانت تركيا أحد أطراجه الأساسيين. لكن، على الرغم من أن الخطاب التركي العنيف ضد سوريا في مطلع تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، قد وصل بسرعة إلى ذروته، دون ترك أي هامش للمناورة، وخَلَّ سوريا بين الحرب أو الإستجابة ل الكامل الشروط التركية، إلا أنّ تركيا، برأينا، كانت تمارس سياسة «حافة الهاوية» دون الإنزلاق نحو حرب شاملة وواسعة مع سوريا وذلك لأسباب عديدة منها، أن الرأي العام التركي الداخلي، وإن كان مع ضرب حزب العمال الكردستاني، إلا أنه لم يكن راغباً في حرب شاملة مع دولة مسلمة، بخلاف الإجماع الداخلي على مواجهة قوى أخرى مثل أرمينيا واليونان وقبرص اليونانية. ثم إنّ جانباً من القوى السياسية، على رغم بياناتها الرسمية، لم تكن مقتعة بالأسباب التي تعلّنها المؤسسة العسكرية لشن حرب على سوريا، ولا يمكن لتركيا أن تمضي في حرب ضد دولة أخرى دون وجود إجماع داخلي.

وتعرف تركيا جيداً أنّ جبهتها الحقيقية ليست مع سوريا بل هناك حيث توجد خلافات جغرافية وتاريخية وحضارية مزمنة، مع اليونان وقبرص ومع أرمينيا وحتى مع روسيا. وأي حرب تشنّها تركيا في هذه المرحلة على سوريا ستُظهرها في صورة البلد المعتدي، خاصة أنه لم تبدِ من الجانب السوري في الفترة التي سبقت التوتر التركي، أية خطوة استفزازية أو حركة لها ملامح عدوانية ضد تركيا. هذه الصورة السلبية لتركيا كان سيسعى إليها بقوة خصوم أنقرة مع محيطها الإقليمي، وفي مقدمتهم اليونان وقبرص، وتعزّز موقف قبرص الراغبة في شراء صواريخ اس - ٣٠٠ الروسية للدفاع عن أراضيها ضد أي اعتداء تركي، وبضاعف فرص إنضمامها الكامل (الذى تعارضه تركيا) إلى الإتحاد الأوروبي.

إلى ذلك، إنّ سوريا بلد معنّي مباشرة، بل هو جوهر عملية التسوية في الشرق الأوسط. وإنّ آلية حرب تركية شاملة على سوريا ستُدخل الوضع في المنطقة في م tahات واحتمالات غير واضحة، مما يُريِك السياسات الأميركيَّة في الشرق الأوسط في الوقت الذي تحاول واشنطن، رغم بعض التعرّفات، ترتيب البيت الشرقيَّ أوسطي، منذ حرب الخليج الثانية، بما ينسجم مع تطلعاتها في الهيمنة الكاملة. إنّ تركيا، رغم افتراقها في بعض الموضوعات عن السياسة الأميركيَّة، إلا أنها محكومة بتعاليفها الاستراتيجيَّ مع الولايات المتحدة في المنطقة المتعددة من البلقان إلى حدود الصين، ولا يمكنها بالتالي أن تفamer بالدخول في حرب شاملة مع دولة أساس (سوريا) في «منطقة عمليات» السياسة الأميركيَّة في الشرق الأوسط.

إنّ هذه الأسباب تجعلنا نعتقد أنّ تركيا كانت تمارس في ضغطها على سوريا سياسة «حافة الهاوية» التي لا تصل إلى درجة الحرب الشاملة، لكنها لا تلغي في الوقت نفسه إمكانية القيام بعمليات عسكريَّة محدودة أو ضربات جوية أو صاروخية ضد أهداف معينة في سوريا أو في سهل البقاع اللبناني.

### نحو اتفاق أضنة

لم تتراجع وتيرة التهديد التركي ضد سوريا لحظة واحدة طوال فترة استمرار التوتر بين البلدين، وتنابُب المسؤولون الأتراك عسكريين وسياسيين على إطلاق الإنذارات الواحد تلو الآخر ضدّ سوريا، كما أطلقت وسائل الإعلام التركية، من مكتوبة ومرئية، أشرس حملة تشنيع لصورة العربي. في المقابل، كان موقف دمشق يتميز بهدوء ملفت ومرونة عالية، وركّز المسؤولون السوريون، كما وسائل الإعلام السورية، على ضرورة حل المشكلة عبر الحوار، بعيداً عن التصعيد الذي لا تستفيد منه سوى إسرائيل. وإذا خلت مرحلة التوتر من كثافة الوساطات، برزت فقط محاولات للوساطة بين الدولتين، الأولى كانت للرئيس المصري حسني مبارك، تابعها وزير خارجيته عمرو موسى، والثانية قام بها وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي. وعقب تلك الوساطتين، موافقة الطرفين المعنيين، سوريا وتركيا، على الاجتماع وجهاً لوجه، يومي ١٩ و٢٠ تشرين الأول / أكتوبر في منطقة سيمان قرب مدينة أضنة التركية. وترأس الوفد التركي مساعد وزير الخارجية التركي السفير أوغور زيال، فيما ترأس الوفد السوري رئيس جهاز الأمن السياسي اللواء عدنان بدر الحسن. وتوصل الوفدان إلى ما سُمي لاحقاً باتفاق أضنة والذي نزع فتيل تجغير الموقف.

وصف الأتراك «اتفاق أضنة» بأنه «تاريخي» ويعكس موافقة سورية كاملة على وجهة نظرهم، فيما رأت دمشق أنَّ الإنفاق انتصار لأولوية المواجهة مع العدو الصهيوني، وإفشال من يريدون الإيقاع بين شعبيْن شقيقين.

ويتضمن الإنفاق في قسمه الأول والثاني ردًّا إيجابيًّا سورياً على مطالب تركيا بشأن حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله اوجالان، حيث تعهد السوريون في الإنفاق بأن اوجالان «من الآن فصاعداً» لم يعد في سورية ولن تسمح له أبداً بدخولها، كما أنَّ معسكرات حزب العمال الكردستاني «لم تعد من الآن فصاعداً» قيد النشاط ولن يُسمح لها قطعاً بالعمل، كذلك تعهدت سورية بمنع دخول أي عنصر من حزب العمال إلى أراضيها من الخارج.

وفي الشق الثاني من الإنفاق، تعهدت سورية بعدم السماح لأي نشاط ينطلق من أراضيها بهدف تخريب الأمن والإستقرار لتركيا، ويعتمد مساعدة حزب العمال الكردستاني على الحصول على أي دعم مسلح أو لوجستي أو مالي أو دعائي على الأرضي السوري.

وفي البند الثاني من الشق الثاني من الإنفاق، توافق سورية على أن حزب العمال الكردستاني «منظمة إرهابية».

وفي الشق الثالث والأخير من اتفاق أضنة، توافق الطرفات على تشكيل بعض الآليات في اتجاه تطبيق مؤتمر وشفاف للتدابير المتفق عليها. وفي هذا الإطار تقرر إنشاء خط هاتف مباشر بين القيادات الأمنية العليا في البلدين. وقد اقترح الوفد التركي، كما ورد في الاتفاقية، تأسيس نظام إشراف على تنفيذ التدابير المضاعفة لضمان الأمن، في إطار مكافحة الإرهاب. وقد وعد الوفد السوري بنقل هذا الاقتراح إلى السلطات العليا، والإجابة عليه لاحقاً.

إلى ذلك، قرر الطرفان التركي والسوري، أخذ موافقة لبنان للإنضمام إلى جهود البلدين في مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني.

من الواضح أنَّ اتفاق أضنة يلبي الهدف المعلن من التصعيد العسكري التركي ضدَّ سورية وهو وقف دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني وإغلاق معسكراته في الأرضي السورية وطرد زعيم الحزب اوجالان خارج سورية. إلا أنَّ تركيا لم تستطع أن تحصل من دمشق على الموافقة على تشكيل آلية محددة للاشراف العملاني على تطبيق الإنفاق، وهذا ما يدخل في شؤون السيادة السورية. وجلَّ ما توصلت إليه أقرة في هذا المجال هو مجرد إدراج اقتراحها هذا ضمن الإنفاق.

لقد نزع اتفاق أضنة، بدون أدنى شك، فتيل الأزمة التي بدأتها تركيا مع سوريا في مطلع تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، والتزمت سوريا بالتطبيق الفوري للاتفاق عندما أعلنت، قبل الإتفاق بأيام، أن عبد الله اوجالان لم يعد في أراضيها، ونقلت المعلومات أنه غادر مدينة قامشلي السورية في اتجاه موسكو حيث مكث هناك حتى ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ثم انتقل على متن طائرة روسية إلى إيطاليا، حيث اعتقل في مطار روما، بعد طلبه منعه حق اللجوء السياسي.

ختاماً، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ان التصعيد العسكري التركي ضد سوريا، جاء مفاجئاً، حتى للرأي العام التركي، حيث لم تشهد العلاقات التركية - السورية أيام أحداث دراماتيكية أو ساخنة في الأشهر التي سبقت التصعيد، وهذا ما جعل موقف تركيا على الصعيد الخارجي ضعيفاً، وأمام الرأي العام العربي مشوهاً.

- إن التصعيد التركي ما كان ليتم بهذه الوتيرة من الإنفعال والتوتر والحدة خارج استفادتها من تحالفها العسكري مع إسرائيل، التي وإن أعلنت عن «حيادها» إلا أنها كانت وما زالت من المحرضين الأول لكل القوى التي لها موضوعات خلافية مع الوطن العربي.

- إن ردّة الفعل السورية، المعتدلة والمرنة، على التهديد التركي، ودعوتها للحوار، كانت مدعاة لتضامن عربي واسع وشامل مع الموقف السوري، خاصة في فترة تتعرض فيها عملية التسوية في الشرق الأوسط لابتزازات وصلف الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، الساعية إلى تدمير عملية التسوية أو المضي فيها وفقاً لشروطها غير العادلة.

- على الرغم من نجاح دمشق في تفكيك اللغم التركي، ومنعه من الانفجار، إلا أن ما جرى سيدفع السلطات السورية إلى إعادة النظر في العديد من الحسابات الإقليمية، والأخذ بعين الاعتبار دروس الأزمة لجهة احتمال تحول التهديد العسكري التركي، في المستقبل، إلى حرب فعلية ولأسباب أخرى. إن مثل هذه الإحتمالات يتطلب تعزيز التضامن والتسييق بين الدول العربية، السلاح الأكثر فعالية لمواجهة الآخر.

- نرى على الرغم من كل الأخطار التي حملها التهديد التركي، بل بسبب هذه الأخطار، وأخطار غيره من القوى الخارجية، أن يصار، إنطلاقاً من أولوية الصراع مع العدو الإسرائيلي، إلى وضع استراتيجية عربية متكاملة، في التعاطي مع تركيا، تأخذ بعين الاعتبار أن تركيا، دولة وبلداً، لنا معها روابط مشتركة كثيرة، ومن مصلحتنا (كما من مصلحتها) التعاون المتبادل والتفاعل المتبادل، من خلال تعزيز التواصل على مستوى المجتمع المدني، كما على صعيد تبادل الزيارات على أرفع المستويات السياسية والعسكرية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## ملحق

### نص «اتفاق أضنة» بين سوريا وتركيا

(كما نشرته صحيفة «حرىت» التركية في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٨، الصفحة السابعة)

(نقله إلى العربية: محمود نور الدين)

«في ضوء الرسائل التي حملها باسم سوريا، كل من رئيس جمهورية مصر العربية السيد حسني مبارك، ووزير الخارجية الإيراني كمال خرازي باسم رئيس الجمهورية الإيرانية، محمد خاتمي، ووزير خارجية جمهورية مصر العربية عمرو موسى، اجتمعت الوفود التركية وال叙利亚، المسجلة أسماء أعضائها في اللائحة، من أجل التحادث حول موضوع التعاون في مكافحة الإرهاب»، في أضنة بتاريخ ١٩ - ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨.

كرر الجانب التركي، في الاجتماع، التعهدات التركية التي قدمت إلى رئيس جمهورية مصر من أجل إزالة التوتر القائم في العلاقات عند النقطة التي وصل إليها. إلى ذلك ذكر الجانب التركي بالجواب الذي يتضمن التعهدات أدناه والتي وردت من سوريا بواسطة جمهورية مصر العربية:

- ١ - اوجالان، اعتباراً من هذه اللحظة، ليس في سوريا ولن يُسمح له قطعاً بدخول سوريا.
- ٢ - لن يُسمح لعناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) الموجودة في الخارج بدخول سوريا.
- ٣ - معسكرات PKK، اعتباراً من هذه اللحظة، لن تكون قيد النشاط، ولن يُسمح لها قطعاً بالعمل.
- ٤ - لقد اعْتَلَ عدد كبير من عناصر (PKK) ويواجهون العدالة. واللوائح موجودة. وقد أودع سوريا هذه اللوائح.

لقد أيد الجانب السوري الخصوصيات أدناه. وعلاوة على هذا فإن الأطراف توافقت على الخصوصيات أدناه:

- ١ - إن سوريا لن تسمح، في إطار مبدأ المقابلة بالمثل، لأي نشاط مصدره الأراضي السورية، وموجهة لتخريب الأمن والاستقرار لتركيا. ولن تساعد سوريا، على أراضيها، على تأمين الدعم السلاحي والموجسي والمالي لـ (PKK)، ولا على قيامه بالدعائية.
- ٢ - إن سوريا وافقت على أن (PKK) منظمة إرهابية. وهي منعت، كامل نشاطات (PKK) ومؤسساته الجانبية، والمنظمات الإرهابية الأخرى.
- ٣ - لن تسمح سوريا بتشكيل أية مؤسسات أو معسكرات بهدف تدريب أو إيواء عناصر (PKK) أو بأية نشاطات تجارية.

## ٦. الدفاع الوطني

- ٤ - لن تساعد سورية عناصر (PKK) على استخدام أراضيها للإنطلاق إلى بلد ثالث.
- ٥ - ستأخذ سورية كامل التدابير، وترسل تعليمات إلى بوابات الحدود من أجل عدم دخول رأس المنظمة الإرهابية (PKK) إلى أراضيها.

إنَّ الجانبين قرراً تشكيل بعض الآليات (ميكانيزم) في اتجاه تطبيق التدابير المشار إليها أعلاه، بصورة فاعلة وشفافة.

في هذا الصدد:

- ٦ - سيُخصص خط هاتفي فوري و مباشر بين المسؤولين الأمنيين و رفيعي المستوى في البلدين، والبدء باستخدامه.
- ٧ - سوف يتم تعيين موظفين خاصين ملتحقين بالممثليات الدبلوماسية لهما، وسيُقدم هؤلاء الموظفون إلى سلطات البلد الموجودين فيها من جانب «رؤساء المهمة» التابعين لهم.
- ٨ - إنَّ الجانب التركي، في ارتياح بمكافحة الإرهاب، اقترح على الجانب السوري تأسيس نظام من أجل الإشراف على التدابير الأمنية ومدى فعاليتها. وقد أعلن الجانب السوري أنه سينقل هذا الإقتراح إلى السلطات وسيعلم بنتيجة ذلك وفي أقرب فرصة.
- ٩ - إنَّ الجانبين التركي والسوري، بشرط موافقة لبنان، قرراً التعاطي مع موضوع الكفاح ضد الإرهاب (PKK) في إطار ثلاثي.
- ١٠ - تعهد الجانب السوري، اتخاذ التدابير الازمة من أجل تطبيق الخصائص التي تمَّ تناولها في هذا المعرض، ومن أجل ضمان نتائج محددة.

اضنة ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨

باسم الوفد السوري  
الجنرال عدنان بدرالحسن  
رئيس الأمن السياسي

باسم الوفد التركي  
السفير أوغور زينال  
مساعد المدير العام لوزارة الخارجية

## **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية**

محمد عطوي (\*)

لا يمكن تقويم العقيدة العسكرية لإسرائيل من دون العودة إلى موقعها الجغرافي، وأصولها وجزورها في التاريخ والمعتقدات، وأمكاناتها وطاقاتها البشرية والإقتصادية. وقد أشأت إسرائيل لنفسها مذهبًا عسكريًا خاصًا بها بُني على دعائم محددة، وخضع لتجارب كثيرة ومتعددة في ظروف مختلفة، واستمدّ أصوله من منابع تاريخية ودينية ذات إمتداد زمني طويل. وخاضت حروبًا ومعارك عديدة، أدت إلى تثبيت عناصره وإغاثتها وتطويرها بالتجربة والممارسة والإحتكاك بالواقع.

وإذا كانت معظم المذاهب العسكرية، قديماً وحديثاً، قد تضمنت تعاليم الدفاع والهجوم، وجولات عديدة في الكر والفر، فإنَّ المذهب الإسرائيلي يُعلم رجاله أنَّ إسرائيل لا يمكن أن تتحمل خسارة حرب واحدة، لأنَّ الهزيمة بالنسبة للإسرائيليين قد تعني زوالها من الوجود. لذلك كان الإلتزام ضرورياً بتطبيق المعطيات الأولية التي أخذها المخططون الإسرائيليون بالإعتبار، والتي إستندت إلى وقائع هامة قائمة لا يجوز تجاهلها أو الإنفاق عليها بأي شكل من الأشكال.

### **١ - الوضع الجغرافي**

يلعب هذا العامل دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات بشأن توقيت العمليات الحربية، واتجاه الضربة الرئيسية، وأماكن تركيز الجهد الرئيسي، وترتيب الوحدات على الأرض،

(\*) باحث وكاتب

وحجم القوات لكلّ محور أو عملية، بالإضافة إلى شكل المراورة، وتنظيم التعاون والتسييق بين مختلف صنوف الأسلحة... إلخ

ومنذ البداية، وصف «ليجال يا ويز» ، وضع إسرائيل الجغرافي بقوله: «إنّ شكل أرض إسرائيل لا يضم سوى مجموعة من السينات، إذ أنه لا يسمح إلا بالاتفاق على جناح العدو»<sup>(١)</sup>.

ويمكن اختصار الوضع الجغرافي وتطوره وفقاً لما يلي:

- تحيط بإسرائيل من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية بلاد عربية. وكان طول حدودها مع هذه البلاد حوالي ٩٥١ كلم قبل العام ١٩٦٧ ، موزعة كما يلي:

- ٢٦٥ كلم مع مصر بما فيها قطاع غزة.
- ٥٣١ كلم مع الأردن عدا ٥٦ كلم على البحر الميت شرقاً.
- ٧٦ كلم مع سوريا.
- ٧٩ كلم مع لبنان<sup>(٢)</sup>.

وأما الحدود البحرية فكانت ١٨٨ كلم على البحر المتوسط و ١٠ كلم على خليج العقبة<sup>(٣)</sup>.

ومن أهم الميزات الجغرافية لإسرائيل:

\* ليس لها أي منفذ بري للإتصال بالعالم الخارجي.  
 \* حدودها قريبة من عواصم عربية ثلاثة هي دمشق وبيروت وعمان.  
 \* كانت مساحة الأراضي المحتلة قبل العام ١٩٦٧ حوالي ٢١٧٠٠ كلم<sup>٢</sup>. وبعد العدوان الإسرائيلي، أصبحت مساحتها ٨٩٣٥٧ كلم<sup>٢</sup> موزعة كما يلي:

- فلسطين ٢٧٠٠٩ كلم<sup>٢</sup>.
- الأردن ١١٥٠ كلم<sup>٢</sup> يضاف إلى ذلك الجولان المحتل ومساحته ١١٧٦ كلم<sup>٢</sup>.
- سيناء ٦١١٩٨ كلم<sup>(٤)</sup>.

(١) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية وطريقة تنظيم الجيش»، وزارة الدفاع الوطني، قيادة الجيش اللبناني، ١٩٩٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) «دليل إسرائيل العام»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

كذلك أصبح طول حدودها مع مصر وسوريا والأردن حوالي ٥٦٠ كم.

وأصبح أقصر عرض لها من الشرق إلى الغرب حوالي ٩٠ كم. هذا، عدا عن وصولها إلى منافذ البحر الأحمر وقناة السويس. وأصبحت القدس تبعد عن أقرب نقطة عربية حوالي ٤٠ كم. وبعد أن كانت أقرب مستوطنة تبعد عن موقع الجيش المصري مسافة ١٠ دقائق سيراً على الأقدام، أصبحت تبعد حوالي ٤٠٠ كم تقريباً<sup>(٥)</sup>.

وقد أدى الوضع الجغرافي السابق إلى تأثيرات على المذهب الإسرائيلي أهمها:

- التركيز على إقامة جسور بحرية وجوية على ساحل البحر المتوسط لنقل الإمدادات العسكرية تحت حماية دول حليفة لها، ومن هنا تظهر إمكانات صمودها واحتمالها حروباً طويلة نوعاً ما.

- تبني стратегية الهجومية ونقل المعركة إلى أرض العدو، بسبب الشكل الطولي للأرض وضيق عرضها.

- إقامة شبكة موصلات واسعة في الداخل، عقدتها الرئيسية في الوسط، وإعتماد الخطوط الداخلية التي تؤدي إلى الجبهات، مما أمن لها سرعة في التعبئة والانتشار والحركة وتوزيع القوى وتوجيهها إلى الجبهات، كما سمح لها بإمكانية استقرار الجبهات العربية الواحدة بعد الأخرى بسرعة فائقة، وذلك لعدم قدرتها للإاستجابة لمتطلبات الوضع الجغرافي لو اضطررت إلى القتال على جبهات عديدة ضاغطة في وقت واحد.

- إيلاء السلاح الجوي أهمية خاصة والإعتماد عليه كسلاح فعال ومؤثر في المعارك التي تخوضها<sup>(٦)</sup>.

من هنا نفهم لماذا سعت إسرائيل دائماً، كلما خُلقت الظروف الملائمة، إلى مد عمقها стрategي بالاحتلال الأرضي العربي عن طريق خوض الحروب، أو بجعل الأرض العربي التي تخليها، مناطق منزوعة من السلاح وزرع محطات إنذار مبكر. وهذا ما حدث في سيناء بعد اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

إزاء هذا الواقع، قسمت القيادة العسكرية الإسرائيلية مناطق سيطرتها إلى ثلاثة

هي:

(٥) المصدر رقم (٢).

(٦) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، مصدر سابق.

**أ - المنطقة الشمالية:** تشمل خطوط وقف النار مع سوريا وقسماً من خطوط وقف النار مع الأردن، وخطوط الهدنة مع لبنان.

ويبلغ طول حدود هذه المنطقة حوالي ٢٣٤ كيلومتر موزعة كما يلى:

- ٨٠ كيلومتر مع سوريا.
- ٧٥ كيلومتر مع الأردن.
- ٧٩ كيلومتر مع لبنان.

وهي تستوعب حوالي ٦ فرق قتالية من النسق الأول<sup>(٧)</sup>.

**ب - المنطقة الوسطى:** تشمل ما تبقى من خطوط وقف النار مع الأردن حتى البحر الميت بطول ١٢٠ كيلومتر. وهي تستوعب عمل ٢ إلى ٤ فرق من النسق الأول<sup>(٨)</sup>.

**ج - المنطقة الجنوبية:** وتشمل محورين: الأول هو إتجاه العقبة، ويمتد بطول ١٨٠ كيلومتر من جنوب البحر الميت حتى خليج العقبة على البحر الأحمر. والثاني هو إتجاه سيناء وبطول ٢٠٠ كيلومتر تقريباً<sup>(٩)</sup>.

وتستوعب هذه المنطقة حوالي ست فرق.

أما المنطقة التي تواليها القيادة الإسرائيلية أهمية كبرى من حيث الحيوية والخطورة فهي تلك التي تمتد بين جنين والقدس حيث تبلغ الكثافة السكانية أعلى نسبة فيها، وتتجمع المراكز السكنية الكبيرة والمنشآت والمعامل<sup>(١٠)</sup>.

وأهم المكاسب التي حققتها إسرائيل إثر حرب ١٩٦٧، هي تغيير شكلها الجغرافي الذي وفر لها الميزات стратегية الآتية:

**أولاً:** عمق جغرافي استراتيجي جديد في الطول والعرض. وهذا ما ظهرت أهميته في حرب عام ١٩٧٣ من حيث زيادة قدرتها على المناورة.

**ثانياً:** نقل المعركة إلى أرض العدو. فقد دارت أحداث و المعارك حرب ١٩٧٣ في الأرض التي احتلّت في العام ١٩٦٧.

**ثالثاً:** تعزيز القدرة على الإنذار المبكر وتجنب المفاجأة.

**رابعاً:** إتاحة مزيد من الوقت لتعبئة قوات الاحتياط وسوقها إلى جبهات القتال<sup>(١١)</sup>.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

## العقيدة العسكرية الإسرائيلية أو المذهب العسكري الإسرائيلي

### أولاً: العقيدة العسكرية العامة

يمكن القول إنَّ المذهب العسكري القتالي الإسرائيلي، بجميع مقوماته وال استراتيجيات والتكتيكات التي بُنيت عليه واستمدت منه، لم يتغير من حيث الجوهر لأنَّ نواة هذا المذهب تشكلت تدريجياً. فقد استمدَّ أصوله من منابع تاريخية ودينية ذات امتداد زمني طويل، وخاصة حرباً ومعارك عديدة أدت إلى تشبيث عناصره وإغناها وتطويرها بالتجربة والممارسة (حروب ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧). وعلى الرغم من التوسع الذي أحرزته إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧، والذي عُرض لها عن النقص في العمق الاستراتيجي، وما أدى إليه ذلك من تغيير في الفكر الاستراتيجي (امتصاص الضربة الأولى بدلاً من نظرية الضربة الاستباقية الوقائية)، فإنَّ إسرائيل، واعتباراً من تاريخ استلام الليكود عام ١٩٧٧، ما لبثت أن عادت تدريجياً إلى نظرية ذريعة الحرب وتطبيق الضربة الاستباقية منذ مطلع الثمانينات، وذلك بعد الدروس وال عبر المستقة من حرب الفران ١٩٧٣.<sup>(١٢)</sup>

من جهة أخرى، لا يجب النظر إلى المذهب العسكري الإسرائيلي على أنه نص ثابت لا يتغير، بل يجب بحثه من خلال اعتبارات الأمان لهذه الدولة وتحقيق مصالحها المرهونة دائماً بالتطورات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تجري ضمن ظروف تاريخية معينة. فالمقارنة بين نظرية الأمن الإسرائيلي تاريخياً وبين أمن إسرائيل الراهن غير مجديّة، لأنَّنا لا نستطيع الجزم بأنَّ إسرائيل قد حققت ما أرادت (إنشاء دولة خاصة لليهود، لأنَّها تحتوي الآن على ٣٧٪ من يهود العالم فقط)، أو لم تتحقق ما تريده (تأمين حل لما سُمي بالمشكلة اليهودية)، أي أنَّ تحقق أمن اليهود في هذه الدولة في مرحلة تاريخية معينة، ضدَّ أخطار وعبر استراتيجيات التي توضع للرد عليها، هذه الاستراتيجيات تشكّل مجتمعة استراتيجية العليا للدولة، وتوضع وفقاً للأولويات، ويُستكمَل تحقيقها تباعاً، أو يُعاد النظر فيها بناء على ما يستجد من ظروف سياسية أو عسكرية على مختلف المستويات. وبكلام آخر، فإنَّ أمن دولة ما لا يمكن في الحفاظ على وجودها فقط، بل هو مرتبط بما تراه مناسباً لتحقيق مصالحها التي لا تكون عادة أمنية في مرحلة معينة.<sup>(١٣)</sup>

(١٢) عطايا أمين، «الجيش الإسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٩٥)»، دار المنارة، بيروت، ١٩٩٥.

(١٣) المصدر السابق.

وهناك العديد من الدول، قادرة على الحفاظ على أنها، ضمن مفهوم الحفاظ على الوجود فقط، دون اللجوء إلى التدخل في شؤون البلدان الأخرى أو غزوها. من هنا، فإنَّ الإدعاءات الأمنية ليست سوى تبرير لأعمال دولة تُنفذ استراتيجية معينة من أجل خدمة مصالحها المباشرة وغير المباشرة.

وفي البحث نفسه يجب أيضًا تناول الدور الذي ترسمه إسرائيل لنفسها، أو الذي يوكِّل إليها، وبالتالي استراتيجيات التي وُضعت من أجل تمكينها القيام بذلك، دون إغفال طبيعة العلاقات الدولية التي صارت تُشكّل، بعد العام ١٩٧٢ بالتحديد، عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار أو عدمه في منطقة الشرق الأوسط.

ضمن هذا الإطار، يتبيَّن أنَّ الوجود الإسرائيلي في المنطقة إنْتَدى أربعة مظاهر رئيسية تضمنها أربع مراحل تاريخية رئيسة تحدُّها الحروب العسكرية، وهي:

- المرحلة الأولى: ١٩٤٨ - ١٩٥٦.
- المرحلة الثانية: ١٩٥٦ - ١٩٦٧.
- المرحلة الثالثة: ١٩٦٧ - ١٩٧٣.
- المرحلة الرابعة: ١٩٧٣ - ١٩٨٢<sup>(١٤)</sup>.

يُضاف إليها المرحلة الأخيرة وما تشهده من توسيع مصالح إسرائيل الأمنية إلى دائرة تتعدى بكثير دول الطوق العربي، مع التركيز على ما قد ينجم عن ذلك من إنعكاسات على صعيد المنطقة وعلى الصعيد الوطني.

## **ثانياً: مراحل تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية**

### **المرحلة الأولى (١٩٤٨ - ١٩٥٦)**

لدى الإعلان عن إنشاء دولة إسرائيل، وقبول دول المواجهة العربية بذلك من خلال سلسلة من اتفاقيات الهدنة التي وقعت في رودس في العام ١٩٤٩، كانت الدولة اليهودية بحاجة إلى فترة من الهدوء لترسخ خلالها مكتسباتها العسكرية والسياسية.

**الأهداف:** كان الهدف الرئيسي لل استراتيجية الإسرائيلية العليا تكوين الدولة اليهودية وإنزاع الإعتراف العالمي بها. أما الأهداف الأخرى فيمكن حصرها بالأتي:

<sup>(١٤)</sup> عطایا أمین، «الجیش الإسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٩٥)»، دار المنارة، بيروت ١٩٩٥.

- محاولة تحبيط بعض الدول العربية.
- دفع المزيد من اليهود للهجرة إلى فلسطين بأعداد كبيرة وصهرهم في بوتقة واحدة.
- إكراه عرب فلسطين على الهجرة.
- تأمين الأسلحة الكافية عن طريق البريطانيين والفرنسيين.
- إحتلال مناطق ذات أهمية عسكرية وسياسية وسكنانية، ومحاولات ربطها ببعضها ولو بأعلى التكاليف<sup>(١٥)</sup>.

وهكذا، بفضل ظروف سياسية وعسكرية مرحلة، وفي إطار المعطيات الجغرافية والسكانية والإقتصادية التي توفرت، تبلورت العقيدة العسكرية الإسرائيلية بفضل بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وقد تركت هذه العقيدة على الأسس الآتية:

#### ١ - مبدأ التفوق النوعي

يقول بن غوريون في هذا الصدد: «إنّ أمن إسرائيل يعتمد في المقام الأول على استمرار الهجرة وازدياد عددها، ليس فقط من الناحية الكمّية، وإنما أيضًا من حيث النوعية... وإنّه قدرنا أن نبقى عبر الأجيال «القلة في مواجهة الكثرة»، ولذلك يجب علينا أن ندرك ليس فقط ضرورة الحفاظ على تفوقنا النوعي لفترة طويلة مقبلة من الزمن، ولكن أيضًا ضرورة تزايد هذا التفوق باستمرار»<sup>(١٦)</sup>.

وهكذا، بدأ تحقيق هذا المبدأ، باختيار نوعية المهاجرين اليهود إلى فلسطين بغية مواجهة التفوق الكمي العربي مع ضرورة ترجمة هذا التفوق النوعي عسكريًا كي يُصبح الجيش الإسرائيلي قادرًا على مواجهة أي جيش عربي على حدة أو الجيوش العربية كلها مجتمعة إذا لزم الأمر ذلك، ومراعاة تجنب تورط إسرائيل في أي صدام عسكري مع أي دولة كبرى.

وقد عمل بن غوريون في العام ١٩٤٨ على إنشاء الجيش النظامي الإسرائيلي على نمط الجيش البريطاني. فحلّ أولًا جميع التنظيمات العسكرية داخل الجيش وقياداتها، ثمّ عمّد إلى خطوة تسريح ألوية وتشجيع ضباط على ترك الجيش ليحلّ مكانهم ضباط

(١٥) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، وزارة الدفاع اللبنانية، مصدر سابق.

(١٦) المصدر السابق.

تدرّبوا في الجيش البريطاني ويدينون لبن غوريون، ثم تمّ تعيين يغفال يادين رئيساً للأركان العامة، وعُهد إليه إعادة تنظيم الجيش الإسرائيلي وصياغة عقيدته العسكرية.

## ٢ - مبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير

لم يكن من الممكن الإبقاء على مئة ألف مقاتل من رجال ونساء، الذين تمت تعبئتهم خلال حرب ١٩٤٨، دون أن تتأثر بشدة كافة مراقب الدولة الناشئة ومؤسساتها الاقتصادية. وقد قدر أقصى عدد ممكّن الإحتفاظ به للخدمة العسكرية في ذلك الوقت بثلاثين ألفاً. من هنا نشأت فكرة «الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير». وكانت الصعوبة في تطبيقها لجهة تشكيلات الجيش الاحتياطي فور استدعائه عند إعلان التعبئة العامة، إلى أن تم التوصل إلى الحلول التالية<sup>(١٧)</sup>.

أ - تشكيل قوة نظامية محترفة (ضباط ورتباء الجيش البري) وعدد من الإختصاصيين الفنيين، بالإضافة إلى اعتماد سلاح الطيران والبحرية بصورة رئيسة على الضباط والفنين المحترفين بنسبة أكبر كثيراً من الجيش البري. وكذلك تشكيل جهاز الاستخبارات من محترفين دائمين ومجندين نظاميين.

ب - تشكيل قوة نظامية عاملة من المجندين لفترات حددت بثلاث سنوات للرجال وسنتين للنساء، يتكون منها معظم الجيش البري العامل.

ج - الإستدعاء الدوري لجنود وضباط الاحتياط بعد تسريحهم لفترات تدريب بهدف المحافظة على لياقتهم البدنية وكفاءتهم القتالية. وقد تنوّعت فترات التدريب السنوية وفقاً للرتبة وللسن.

د - إخضاع المجندين لفترة تدريب أساسية يتم فرزهم بعدها في وظائف وفقاً لكتفاءاتهم.

ه - إستدعاء الاحتياطي إلى الألوية (التشكيل الأساسي) التي تتشكّل إما جزئياً أو كلياً من قوات الاحتياط، وتكون موزعة بصورة إقليمية توخيًّا للسرعة في الوصول إليها. ويتم الإستدعاء بكافة الوسائل وضمن أكبر قدر ضروري من السرية.

ولم تُخصص مدرسة حربية لتطوير وتخريج الضباط، إذ يتم اختيار هؤلاء من بين المجندين برتبة عريف لإخضاعهم لدورات آمر فصيلة يُركّز فيها على تربية روح المبادرة

(١٧) ألون، إيفال «إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي»، دار العودة، بيروت ١٩٧١.

وروح القدوة. وقد شمل نظام الاحتياط أيضًا جميع المعدات والمركبات الموجودة في الدولة في تلك الفترة، بما فيها الخيول والبغال في ذلك الوقت. وتمت الصياغة الأخيرة لنظام خدمة الاحتياط عام ١٩٥١ ووضع التنفيذ في العام ١٩٥٢.<sup>(١٨)</sup>

### ٣ - إنشاء العمق الاستراتيجي

تم ذلك من خلال شبكة متطورة من المستوطنات تتوفر لها قوات للدفاع الإقليمي وتساهم في تأمين الدفاع أثناء استدعاء الاحتياط، وتحرر القوات النظامية، إلى حد ما، في الإنغالب بمهام دفاعية ثانوية، مما يتيح لها قدرة أكبر على تركيز جهودها على العمليات الهجومية الرئيسية.

و الواقع أن الدور الأساسي لقوات الدفاع الإقليمي والمستوطنات كان<sup>(١٩)</sup>:

- دفاعياً: المساعدة في تأمين الحدود ضد عمليات التسلل من خلال الدوريات الحراسة المحلية.

- هجومياً: استخدامها كنقطة إنطلاق للعديد من الغارات على القرى والأراضي العربية، وتعزز ذلك بإقامة شبكة واسعة من الطرق طولية وعرضية وعلى محاذاة الحدود، وأنطقت مهام الدوريات ونصب الكمائن على امتداد الحدود بالجنود النظاميين وجند الاحتياط وبحرس الحدود ضمن إطار الشرطة.

وقد بلغ عدد المستوطنات في تلك الفترة أكثر من ٦٠٠ مستوطنة<sup>(٢٠)</sup>، لعبت دوراً استراتيجياً على مسار بعض المعلومات العسكرية، وأبرزها مستوطنات النقب الأربع عشرة الصغيرة، إذ لعب صمود هذه المستوطنات دوراً غير مباشر في تشتيت وعرقلة عمليات الجيش المصري خلال المراحل الأولى للحرب، ثم دوراً مباشراً في الهزيمة أواخر الحرب (أواخر عام ١٩٤٨ - بداية ١٩٤٩ تاريخ إتفاقات الهدنة)<sup>(٢١)</sup>.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

#### ٤ - ستراتيجية عسكرية "نقل الحرب إلى أرض العدو"

في العام ١٩٥٣، وخلال اجتماعات عديدة عُقدت في الأركان العامة بحضور بن غوريون، طرحت ستراتيجية "نقل الحرب إلى أرض العدو"، وذلك لتجنب أضرار ومخاطر الحرب التي ستلتحق بالمناطق الحيوية في إسرائيل، خاصة في السهل الساحلي الممتد من شمال حيفا إلى جنوب تل أبيب، والشريط الضيق الممتد من اللد/القدس حيث يتركز معظم السكان والموارد الاقتصادية في إسرائيل، ومن جهة أخرى، توفير الظروف الملائمة لتعبئة وحشد ومناورة الجيش الإسرائيلي ضمن أوضاع ضحالة العمق الاستراتيجي للأرض المحتلة في حرب ١٩٤٨، لأنّ منطقة العمليات للتعبئة والحشد تقع كلها تحت مرمى المدفعية الأردنية. وقد تركّزت الأقوال الإسرائيلية المضخّمة للخطر العربي الكامن في استمرار الوجود العسكري الأردني في أراضي الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧، لتبرير مبدأ "نقل الهجوم إلى أراضي العدو" الذي تمّ تطويره في ما بعد إلى مبدأ الهجوم المضاد المسبق أو "الضريبة الاستباقية" (٢٢).

وقد عزّز إمكانية تطبيق هذا المبدأ ميزة "الحركة على الخطوط الداخلية" بفعل شبكة الطرق الواسعة التي أقامتها إسرائيل لربط المناطق ببعضها البعض، الأمر الذي مكّن القيادة الإسرائيلية من تركيز قواها على جبهة واحدة بسرعة وسهولة، ثم تغيير التركيز على جبهة أخرى مع تثبيت باقي الجبهات (٢٣).

#### ٥ - مبدأ "الحرب القصيرة"

لقد طبقت إسرائيل هذه الستراتيجية لتأمين سرعة تنفيذ الضربات ذات الأهداف التوسيعة قبل أن يُتاح الوقت الكافي لتدخل أي قوة دولية، أو لاستكمال القوى العربية حشد طاقاتها العسكرية بالكامل، ومنعاً لاستنزاف موارد إسرائيل في حرب طويلة الأمد، في الوقت ذاته (٢٤).

(٢٢) «أمن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها»، العقيد أ. إيلون، ملف «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق.

وبدأ الإهتمام يتركز على الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه الدبابات كقوة صدم تحت مكان الصدارة في تقديم القوات البرية، ثم أعطيت أولوية مطلقة للسلاح الجوي الذي كان دوره الأساسي مساندة القوات البرية، كما أعطيت الأولوية لجهاز الاستخبارات العسكرية لجمع المعلومات الميدانية الخاصة بال العدو. أما جهاز الاستخبارات العامة "الموساد" فكان مسؤولاً عن توفير الإنذار стратегي وكشف نوايا العدو<sup>(٢٥)</sup>.

تلك كانت حصيلة عمل لجنة حاييم لاسكوف التي شكلها رئيس الأركان يادين لصياغة العقائد التكتيكية. وضمن هذه المفاهيم، بدأ التخطيط لبناء القوة الجوية التي أصبحت مرغوبة بشدة كونها أسرع وسيلة في جسم المارك على الأرض، ثم ما لبثت أن تطورت المفاهيم إلى ضرورة تحقيق السيطرة الجوية عن طريق ضرب طيران العدو على الأرض أساساً، وضرورة تشكيل سلاح الطيران من طائرات مقاتلة . قاذفة. وبدأ التركيز على رفع كفاءة الطيارين القتالية وقدرات الصيانة، وإعادة تجهيز المقاتللات في أقصر وقت ممكن، الأمر الذي يساعد على تحقيق التفوق الكمي على العدو من الناحية العملية سواء من حيث إجمالي عدد الطائرات أو عدد الطلقات<sup>(٢٦)</sup>.

تلك كانت أبرز معالم تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي إشتهرت في ما بعد بنظرية الأمن الإسرائيلي، وقد سبقت نظرية الأمن في الخمسينات البناء المادي القائم فعلاً للقوة العسكرية، وقد سارع الإسرائيليون إلى تحقيق السلاح الذي يتماشى مع مفهوم العقيدة وخاصة لدى فرنسا وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

وقد استطاعت إسرائيل تحقيق معظم الأهداف التي وضع في هذه المرحلة، فقد تم بناء الجيش الموحد، وصهر المهاجرين الجدد، وانتزاع الاعتراف العالمي، وتغييب الشعب الفلسطيني واعتباره مجموعة من اللاجئين العرب.

لكن هذا لا يعني أن هذه المشكلات قد تم حلها إلى الأبد، بل شكلت في مرحلة معينة استراتيجية علينا، فقد عاد بعض هذه المشاكل ليظل برأسه مجدداً، في تركيبة المجتمع الإسرائيلي كمشكلات الفلسطينيين واليهود الشرقيين والغربيين.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٢٥ عاماً»، (ملف حدود التوزيع)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٣.

وفي نهاية هذه المرحلة، أصبح لدى إسرائيل أداة عسكرية أكثر حداً، تمكّن بواسطتها من لعب دور إقليمي مكملاً أو مساند لمخططات الدول صاحبة النفوذ في المنطقة، وتستطيع بمشاركة بريطانيا وفرنسا من توجيه ضربة ضد القوة العسكرية والسياسية المتاهية في مصر، وتأكيد وجودها والخروج عملياً عن إطار الحدود المؤقتة في محاولة لضم أراضٍ عربية جديدة.

### المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦٧)

١ - حرب ١٩٥٦: لا يمكن النظر في كيفية تطبيق العقيدة العسكرية الإسرائيلي خلال هذه الفترة، وتقدير النتائج والدروس المترتبة على التطبيق العملي الأول لنظرية الأمن الإسرائيلي (حرب السويس ١٩٥٦)، بمعزل عن الإطار الاستراتيجي الشامل للحرب التي كانت لها آثارها المباشرة وغير المباشرة قبل وأثناء وبعد هذه الحرب.

لقد وضعت القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية خطتها للحرب الوقائية ضد مصر في العام ١٩٥٦ وأطلق عليها اسم عملية "قادش". وكان دور إسرائيل خلق الذريعة للتدخل البريطاني - الفرنسي على مصر بدعوى أن القتال الدائر في سيناء يهدد الملاحة الدولية في قناة السويس.

وقد كانت مبادئ التطبيق العملي الأول لنظرية الأمن الإسرائيلي كما يلي:

١. مبدأ التفوق النوعي: أثبتت حرب السويس مقوله التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي. وقد ظهرت نتائج التدابير الإسرائيلية بشكل بارز لتحقيق هذا التفوق في شتي الميادين العسكرية وعلى مختلف المستويات، نوجز أهمها<sup>(٢٧)</sup>:

- تأجيل إتخاذ الإجراء العسكري الذي طلبته رئاسة الوزراء بن غوريون من وزير الدفاع موشي ديان ضد مصر بسبب الحصار الذي فرضته على الملاحة البحرية والجوية (أيلول ١٩٥٥)، وذلك بناء على توصية ديان الذي تعهد بخلق موقف لاحق يجعل من العمل العسكري المذكور عملاً ممكناً للتنفيذ، بعد أن تبيّن تزايد قوة مصر العسكرية والجوية منها خاصة. وهكذا، أجلت إسرائيل عدوانها على مصر حتى أمكن لها الحصول على طائرات "الميستير - ٤" الفرنسية المتفوقة على طائرات "ميغ ١٥" التي

(٢٧) المقيد شـ، «مبدأ حفظ القوة - أساس للتغيير في العقيدة الإسرائيلية»، مجلة معروفة، العدد ٢٨٦، عام

كانت بحوزة مصر. هذا، فضلاً عن ظهور الموقف الملائم الناجم عن رغبة بريطانيا وفرنسا في الإشتراك في الهجوم على مصر، وما وفر لإسرائيل تأمين الحماية الجوية لمدنها، وقيام البريطانيين بتصفيف الطيران المصري على الأرض بصورة مفاجئة، وبهذا تحقق التفوق نوعاً وكماً.

- أثبت الطيارون الإسرائيليون كفاءة قتالية أفضل في استيعاب المقاتلات الحديثة التي استلموها وسرعه أكبر من تلك التي استوعب بها الطيارون المصريون طائراتهم "الميج - ١٥" و"أليوشن - ٣٨".

- تمثل التفوق النوعي في القدرات البشرية في القيادة وإدارة العمليات وممارسة أساليب الحركة السريعة بنجاح.

وقد ساهم في ذلك تبني الجيش المصري عقيدة عسكرية دفاعية صرف تقوم على أسلوب الدفعات الثابتة.

- الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير: تُعتبر حرب السويس أول فرصة عملية يجري فيها اختبار تعبئة الاحتياط عشية الحرب أو خلالها ودفعه إلى القتال، وقد سُجل في هذه الخانة إنشغال رئاسة الأركان الإسرائيلية بالتوقيت وكيفية الاستدعاء. فأبدىت آراء وحصلت نقاشات عديدة تقرر في نهايتها أن يتم إستدعاء الضباط قبل عدة أيام من يوم "ي"، واحتياطي المدرعات قبل ثلاثة أيام، وبقية القوات قبل يومين (٢٨).

- العمق الاستراتيجي: إنحصر دور المستوطنات خلال حرب ١٩٥٦ في استخدام القريبة منها من الحدود ومن قطاع غزة، كنقطاط تجمع وحشد بعض التشكيلات المشاركة في العمليات الهجومية، وفي بعض المستوطنات تجمعت بعض وحدات الناحال لتأمين الحماية الدفاعية لها، خاصة في مواجهة قطاع غزة بالإضافة إلى المستوطنات على الجبهتين الأردنية والسورية. لكن دور المستوطنات المفترض في نظرية الأمن الإسرائيلي كان سيتضخم حجمه ومدى فعاليته لو طبقت الجيوش العربية أو الجيش المصري على الأقل عقيدة عسكرية ذات طابع هجومي (٢٩).

٤ - نقل الحرب إلى أرض العدو: قامت الخطة الإسرائيلية في حرب السويس على الهجوم ضد مصر لتحقيق المفاجأة الاستراتيجية منذ بدء القتال. ولم تكن على أي نحو

(٢٨) «العقيدة العسكرية»، مصدر سابق.

(٢٩) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

تطبيقاً لمبدأ نقل الحرب بسرعة إلى أرض العدو، بل كانت بمثابة "ضربة استباقية" لافتقار الدولة إلى العمق الاستراتيجي، وجرت في أراض تابعة للطرف الآخر<sup>(٢٠)</sup>.

٥ - **الحرب القصيرة:** شدد دايان على أهمية عنصر السرعة في إنهاء العملية، إذ قال "إنَّ إنهاء الحملة والإستيلاء على سيناء كُلُّها يجب ألا يستغرق أكثر من أسبوعين"، وعلى هذا الأساس يُعتبر مبدأ الحرب القصيرة قد تحقق عملياً بفضل التكتيكات الحربية التي اتبعت، بالإضافة إلى التدخل البريطاني والفرنسي الذي أثَّر بشكل كبير على ممارسة أساليب "الحرب الخاطفة"<sup>(٢١)</sup>.

**ب - حرب ١٩٦٧:** شهد التطبيق العملي للمذهب الإسرائيلي تطوراً هاماً من حيث الأساليب التي مورست قبيل الحرب وأثناءها والمعتاد الذي تم تحقيقه، وكشف عن أهمية الإستعدادات والتحضيرات والتجارب المكتسبة.

#### ١ - مبدأ التفوق النوعي:

سجلت حرب ١٩٦٧ نجاح مبدأ التفوق النوعي بشكل ملفت، وقد بُرِزَ:

في العتاد:

- إستيراد دفعة كبيرة من دبابات "باتون م ٤٨" الأمريكية، عملت على تحديتها وتطويرها بحيث أصبحت قوتها في هذا المجال ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٥٦.

- الحصول على كميات ضخمة من المعدات والذخائر المتقدمة لخدمة الأسلحة كافة، من أجهزة لأنظمة القيادة والسيطرة والإتصال وصواريخ متقدمة للطائرات وصواريخ مضادة وغيرها<sup>(٢٢)</sup>.

**في القوى البشرية والتدريب:** جاءت إسرائيل بنخبة شبابها (٢٢ عاماً) خاصة إلى سلاح الطيران، وفرضت عليهم تدريباً شاقاً في سبيل تفيد خطتها<sup>(٢٣)</sup>.

**في أساليب المناورة وأنظمة القيادة والسيطرة والإتصال:** تجلَّت السرعة والمرنة وروح المغامرة وأثَّرت على سير العمليات القتالية بشكل ملفت.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) د. تسيفي لاين، «عنصر النوعية في سباق القوة الإسرائيليـ العربية»، مجلة معروضات، العدد ٢٨٦، شباط ١٩٨٣.

(٢٣) المصدر السابق.

**في عمل الاستخبارات:** توصلت الاستخبارات الإسرائيلية إلى معرفة شبكة الإتصالات اللاسلكية المصرية وحلّ رموزها، الأمر الذي مكّنها من توجيه القوات العربية إلى الأماكن التي تخدم أهدافها وغاياتها، هذا عدا إثباتها سعة إطلاق أثناء مرحلة التحضير للهجوم في تعقب لجريات الأمور في مصر والبلاد العربية الأخرى لتقدير الوحدات المقاتلة ومدى استعدادها للقتال<sup>(٢٤)</sup>.

#### ٢- مبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير:

أعلنت إسرائيل التعبئة العامة في ١٨ أيار عام ١٩٦٧، وجمعت القوات الاحتياطية ودربيتها مدة خمسة عشر يوماً، ونظمت الوحدات تنظيماً كاملاً. وكان لدى إسرائيل عند إستكمال التعبئة العامة نحو ٢٦٥ ألف جندي، مقابل ٢٤٥ ألف جندي عربي لدى مصر وسوريا والأردن<sup>(٢٥)</sup>.

#### ٣- العميق الاستراتيجي المصطنع:

لم تقم المستوطنات المنخرطة في نظام الدفاع الإقليمي بالمهام الدفاعية وفقاً لما هو مخطط لها أي "كبح الهجوم المعادي"، لكن دورها تعدّى ذلك لخدمة الاستراتيجية الهجومية. وقد تميّزت هذه المستعمرات عملياً بدور أمني مزدوج، إذ توّلت المهام التقليدية المتعلقة بحراسة الحدود وإحباط محاولات التسلل والعمل كقاعدة لعمليات الجيش الإسرائيلي الخاطفة ضد القرى العربية المجاورة، بالإضافة إلى مهامات الأمن الجاري في مواجهة السكان العرب الذين بقوا في قراهم بعد حرب ١٩٤٨<sup>(٢٦)</sup>.

#### ٤- نقل الحرب إلى أرض العدو:

كما حرب ١٩٥٦، كذلك كانت حرب ١٩٦٧ من حيث تحقيق المفاجأة الاستراتيجية باللجوء إلى الضربة الاستباقية التي ظلت تلجم إلينا إسرائيل حتى نهاية حرب ١٩٦٧. وأتاح لها هذا النجاح دفع قواتها إلى خارج فلسطين حيث جرت المعرك في أراضي الغير، وتمكّنت في نهايتها من إحتلال أراضٍ بمعدل ثلاثة أضعاف مساحتها الأصلية لتتملي شروطها وإرادتها وتفرض سياسة الأمر الواقع<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) «العقيدة العسكرية»، مصدر سابق.

(٢٦) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

(٢٧) المصدر السابق.

#### ٥- مبدأ الحرب القصيرة:

شهدت حرب ١٩٦٧ أفضل تطبيق لهذه النظرية التي تحققت بما يأتي:

- تجهيز القوى ومسرح العمليات بما يحقق سرعة الحركة والمناورة.
- تدمير القوة الجوية العربية منذ الساعات الأولى قبل بدء المعارك البرية، وقد تحقق التفوق الجوي نتيجة فقدان القوات الجوية العربية ٦٥٪ من طائراتها، وانعدام الغطاء الجوي للوحدات البرية، وإتاحة المجال للطيران الإسرائيلي للقيام بإغارات في العمق لتدمير خطوط الإمدادات وكافة منشآت البنية التحتية للقوات العربية وعزلها.
- الإستقرار بالجبهات العربية الواحدة تلو الأخرى<sup>(٣٨)</sup>.

وبعد حرب الأيام الستة حصلت إسرائيل على المكاسب التالية:

- الإستيلاء على شبه جزيرة سيناء وشرم الشيخ وفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية.
- ضم القدس وقطاع غزة والضفة الغربية.
- الإستيلاء على منطقة الجولان.
- الإستيلاء على كميات كبيرة من سلاح العرب وقلب ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالحها.
- الوصول إلى ضفاف قناة السويس والأردن وتهديدها.

لقد حققت هذه المكتسبات لإسرائيل عملاً استراتيجياً كبيراً. فأقامت في الأرض المحتلة خطوطاً دفاعية ودعمتها على قناة السويس (خط بارليف)، وفي الضفة الغربية والجولان بشبكة من المستوطنات، مما شكل منعطفاً هاماً في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وذلك بالتحول نحو الاستراتيجية الدفاعية ونظرية إمتصاص الضربة الأولى التي استمرت سنوات حتى العام ١٩٧٢.

#### المرحلة الثالثة: ١٩٦٧ - ١٩٧٣

أهم ما تميزت به هذه المرحلة سياسياً وعسكرياً هو:

- عودة المشكلة الفلسطينية إلى البروز كمشكلة سكان يرفضون الاحتلال، من جهة، ومشكلة لاجئين انخرطوا في منظمات مقاومة لخوض الصراعسلح ضد إسرائيل.

(٣٨) المصدر السابق.

- مواجهة إسرائيل لشبة إجماع دولي يطالبها بالعودة إلى حدود العام ١٩٦٧.

- إنلاع حرب الإستزاف على الجبهة المصرية.

وكانت استراتيجية العليا لإسرائيل في المرحلة نفسها، تثبيت وجودها في المناطق التي احتلتها وتعزيزه، أي خلق الأرضية المادية التي تؤهلها بسط سيطرتها على هذه الأرضي (المستوطنات)، والتفرغ لمواجهة ما أسمته بـ"الإرهاب الفلسطيني" عن طريق ضرب الفدائيين وخلق الفتنة والصراعات الداخلية وإذكائها في بعض الدول العربية<sup>(٣٩)</sup>.

وانطلاقاً من أن الحدود الجديدة ستؤمن لإسرائيل عمقاً يمكّنها من امتصاص الضربة العربية الأولى بعد تدعيم الخطوط الدفاعية، واستكمالها شبكات الإنذار المبكر تأميناً للوقت اللازم لاستدعاء الاحتياط (٢٤ ساعة على الأقل)؛ حولت إسرائيل وجهة نظرها نحو نظرية "تفوق الدفاع" التي تُبني على أساس أنّ من يكون في وضعية الدفاع يتمتع بأفضلية على المهاجم الذي يضطر لكشف موقعه وقواته وإلى دفع العديد من قواته وأسلحته إلى ساحة المعركة، بالإضافة إلى الوقت الذي سيسفرقه في الهجوم (مبدأ كلاوزفيتز)<sup>(٤٠)</sup>.

وعلى أساس هذا الواقع الجديد، حاربت إسرائيل في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، وواجه المذهب العسكري الإسرائيلي تجربة جديدة قاسية، بدت في ساعاتها وأيامها الأولى أقرب ما تكون إلى المحنّة والكارثة لها، ذلك أن التطورات والمفاجآت التي حملتها تلك الحرب كانت أوسع من أن تحتويها стратегية العسكرية الإسرائيلية، سواء من حيث التبعُّ بها قبل الحرب، أو استيعابها لاحقاً. مقابل ذلك، أتاحت بعض الأخطاء العربية للجيش الإسرائيلي أن يطبق بعض مبادئ مذهبِه العسكري الذي توسيّع مفاهيمه بعد حرب ١٩٦٧ ليشمل إضافة إلى النظريات السابقة الردع والحدود الآمنة.

#### ١. التفوق النوعي:

كان من نتائج حرب ١٩٦٧، أن أسقط قادة إسرائيل من اعتبارهم أن يكون للعرب مذهب عسكري خاص بهم، وظلوا مقتعين بأنّ العرب دائمو الإنقسام، وأن قواتهم المسلحة ضعيفة لن تجرؤ على مواجهة القوات الإسرائيلية في حرب شاملة. لكن حرب ١٩٧٣ أثبتت أن التفوق الإسرائيلي لم يكن سوى وليد ظروف دولية استثنائية، سرعان

(٣٩) العقيدة العسكرية، وزارة الدفاع، مصدر سابق.

(٤٠) المصدر السابق.

ما تتحول وتبدل. ولم تتح الفرصة لتطبيق هذا المنظور الإسرائيلي في حرب تشرين ١٩٧٤، أقله في الأيام الأولى منها، بدليل ثبات القوات الجوية العربية، وفعالية شبكات الدفاع الجوي، واستعمال أساليب تكتيكية وقتالية جديدة، أثمرت عدم تمكّن القوات الإسرائيلي وبخاصة المدرعات من القيام بعمليات إقتحام سريعة في عمق الأرضي العربية وتعرّضها لخسائر فادحة، باستثناء الخرق الذي حدث في الدفرنسوار على الجبهة المصرية حيث تمكّنت القوات الإسرائيلي بقيادة شارون من تطويق الجيش الثالث المصري، الأمر الذي أثر على سير المعارك وساهم في وقفها وفي تعزيز الموقع الإسرائيلي في التفاوض<sup>(٤١)</sup>.

#### ٢ - مبدأ الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير (التعبئة):

فرضت حرب ١٩٧٣ على إسرائيل إتباع طريقة التعبئة المعلنة. وما أن قررت الحكومة إعلان التعبئة العامة، حتى بدأت أجهزة الإعلام كافة تدعو الناس إلى الإلتحاق بوحداتهم فوراً. وقد وقع اضطراب وفوضى كبيران في مختلف مراحل التعبئة. وكان من نتيجة ذلك أن قامت القيادة الإسرائيلي بإعادة النظر في خطط التعبئة وأساليب إستدعاء قوات الاحتياط. وقد تردد من مصادر غربية أن الوقت اللازم لإكمال التعبئة قد انخفض من ٧٢ ساعة إلى ٢٤ ساعة<sup>(٤٢)</sup>.

#### ٣ - العمق الاستراتيجي:

أدت حرب حزيران ١٩٦٧ وما نجم عنها من تضخم في مساحة إسرائيل إلى إهمال نظام "الدفاع الإقليمي" بعض الشيء، على الرغم من إقامة المستوطنات في الجولان، التي لم تكن قد أعدت لتلعب الدور المرسوم لها في نظام "الدفاع الإقليمي" بتشكيل عائق أمام الهجوم المعادي، وهذا ما اعتبر خللاً وضعفاً في الدور الأمني الذي يفترض أن تلعبه المستوطنات. ونتج عن ذلك، نشوء مفهوم معدل لنظام "الدفاع الإقليمي" بعد حرب ١٩٧٣. فأُعدت خطة من أجل تجهيز المستوطنات للصمود بالدبابات والمدفعية والمشاة والكومندوس. وقد نفذت الحكومة الإسرائيلي هذه الخطة منذ العام ١٩٧٤ وأنشأت مستوطنات جديدة تتلاءم واحتياجات الدفاع الإقليمي وتنسجم مع الخارطة الحالية للحدود<sup>(٤٣)</sup>.

(٤١) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) المصدر السابق.

#### ٤ - نقل المعركة إلى أرض العدو:

أكدت إسرائيل في حرب ١٩٧٣ تمكّنها بمبدأ نقل المعركة إلى أرض الخصم حتى لو طلب ذلك القيام بمحاجة من أجل تطبيق هذا المبدأ. واعتمدت إسرائيل هنا كما في الحروب السابقة مبدأ القتال على جبهة واحدة وتثبيت الجبهات الأخرى. وخلافاً لما اعتمدته في حرب حزيران ١٩٦٧، ركّزت أولًا على الجبهة الشمالية، لما يشكل الزحف السوري من تهديد لوسط إسرائيل<sup>(٤٤)</sup>.

#### ٥. مبدأ الحرب القصيرة:

نتيجة تراجع مبدأ "الحرب الوقائية" في ترتيب أولويات العقيدة العسكرية الإسرائيلية، فشلت إسرائيل في تطبيق مبدأ الحرب الصاعقة، وذلك بعد أن اصطدمت بقوات عربية ذات مستوى عالٍ من التدريب والتسليح والتجهيز والمعنويات في شتي التشكيلات الجوية والبرية، وخاضت معارك طويلة من الكرو والفر. وبخلافاً من أن تدوم الحرب ستة أيام طالت حتى بلغت العشرين يوماً. ونتيجة عدم قدرة إسرائيل على تحمل حرب طويلة الأمد، إنها أياً مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية وأضطررت إلى طلب النجدة من الولايات المتحدة. وخرجت القيادة الإسرائيلية من هذه التجربة لتعمل على إعادة تنظيم مؤخرة الجيش بما يتافق مع المعطيات المستجدة، ويؤمن له القتال لمدة طويلة، من خلال توفير مستودعات الطوارئ والخدمات التقنية وإنتاج المصانع الحربية والمدنية، وتنظيم عمليات الإمداد والتمويل والإخلاء وعمليات الإمداد الإنقاذية<sup>(٤٥)</sup>.

### المرحلة الرابعة (١٩٧٣ - ١٩٨٣)

شهدت هذه المرحلة تحولاً رئيسياً في وضع إسرائيل ضمن المنطقة، من جراء تكثيف العمل السياسي الذي اقترب في بعض أهدافه بسلسلة من العملية والعسكرية خدمة للدور الذي رسمته إسرائيل لنفسها في إطار مصالح الدول الغربية، الأمر الذي أدى إلى تغيرات طرأت على الفكر الاستراتيجي بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

وقد تميزت هذه المرحلة بما يأتي:

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢.

## ٨. الدفاع الوطني

### سياسيًّا:

- الإعتراف عمليًّا بإسرائيل كدولة قائمة في المنطقة، ذات دور رئيسي فيها ضمن الصراع العالمي وتحت لواء الولايات المتحدة. يقابل ذلك عزلها سياسياً من قبل الدول التي كانت تدعم الحق العربي باستعادة أراضيه.
- توقيع معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ من ضمن ما عُرف بمسار كامب ديفيد، وتشكيل موقف عربي موحد ضده.
- الإعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والدعم المتضاد لها خاصة بعد العام ١٩٧٤.
- توقيع مذكرة تفاهم وتعاون ستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١، تم تعليق العمل بها على أثر ضم إسرائيل للجولان في ١٤ كانون الأول ١٩٨١، ثم أعيد التأكيد عليها في أوائل كانون الأول ١٩٨٣.
- وصول إدارة ريجان إلى الحكم وما رافقه من تحول جديـد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركيـة والقاضـية بالتدخل الأميركي المباشر للحفاظ على مصالحـها الإقتصـادية في العالم.

### عسكرياً:

- استمرار سباق التسلح بين أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي بشكل كثيف، وازديـاد الـاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة الأميركيـة لرفع مستوى الجيش كماً ونوعـاً.
- توقيـع إسرائيل اتفـاقيـات الفـصل بين القـوات مع مصر وسورـية عامـي ١٩٧٤ و ١٩٧٥.
- ضرب المـفاعل النووي العراقي في حـزيران ١٩٨١.
- سلسلـة أعمـال عـسـكريـة ضد منـظـمة التـحرـير الفـلـسـطـينـية، إـجـتـياـحـ لـبنـانـ عامـ ١٩٨٢ وـتـدمـيرـ الـبنيـةـ العـسـكـريـةـ الفـلـسـطـينـيةـ وإـبعـادـهاـ عنـ حدـودـهاـ باـحتـلالـ المـنـطـقـةـ المعـرـوفـةـ فـيـ جـنـوبـ لـبنـانـ باـسـمـ منـطـقـةـ الشـرـيطـ الحـدـودـيـ(٤٦ـ).

(٤٦) «العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، وزارة الدفاع الوطني، قيادة الجيش اللبناني، ١٩٩٥.

### التطورات الاستراتيجية الإسرائيلية الأخيرة

في ما يلي التغييرات التي طرأت على الفكر العسكري الإسرائيلي والمكانة التي توصلت إليها إسرائيل في المنطقة:

#### ١- الاستراتيجية الدفاعية:

استمرت إسرائيل في الإعتقد بأنها لا تزال قادرة على امتصاص الضربة الأولى، وتوافق على هذا الرأي عدد كبير من القيادات الإسرائيلية التي كانت في موقع السلطة، ولم يكن هذا خياراً طوعياً بقدر ما كانت تتحكم به اعتبارات عديدة أهمها:

- عجز القدرة الإسرائيلية في المرحلة الأولى لما بعد حرب العام ١٩٧٣ عن القيام بضربيات استباقية، بسبب الخسائر التي مُني بها الجيش الإسرائيلي.

- بروز موقف دولي معارض لغير صالحها، وخاصة الضغط الأميركي والإستجابة له. لكن فكرة الدفاع لم تكن واردة في الذهن الإسرائيلي لسببين:

أ - إن العرب أغنوا من إسرائيل من ناحية الطاقة البشرية والمادية، وبالتالي أقدر على الصمود في حرب كهذه، وسيتحولون من الدفاع إلى الهجوم وسيستخدمون وسائل هجومية.

ب - حاجة إسرائيل إلى نصر سريع وحاسم من أجل استباق تدخل الدول الكبرى، وكلما تعرض الإسرائيليون لضفوط دولية كلما زادت حاجتهم لإحراز إنجازات سريعة<sup>(٤٧)</sup>.

لذلك حصر الفكر الإسرائيلي إهتمامه بإحباط الهجوم العربي وضرره في المرحلة الأولى من الحرب، وجعل أهداف المرحلة اللاحقة:

- تدمير القوات العربية المهاجمة قبل وصول قوات من دول عربية أخرى للمساعدة.

- إحراز إنجازات إقليمية تعزّز الموقع التفاوضي لإسرائيل.

- تحطيم الإرادة العربية وقدرتها على شن حرب عن طريق تدمير القوات العربية وبناها التحتية<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٧) المصدر السابق.

(٤٨) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

**٢ - تعزيز الاستراتيجية الدفاعية:** لقد عززت إسرائيل في المرحلة التي تلت حرب ١٩٧٣ وضعيتها الاستراتيجية الدفاعية، واعتمدت العديد من الإجراءات لإثبات قدرتها على امتصاص الضربة العربية الأولى، فأصبحت تهتم بتدريبات أمنية قائمة على مناطق منزوعة السلاح، وعلى إقامة وسائل للإنذار المبكر، ووسعـت قواتها المسلحة، وعوّلت على تحسين التكتولوجيا وعلى إعادة تبني نظرية "الدفاع الإقليمي"<sup>(٤٩)</sup>.

**- ترتيبات أمن حدودية:** يتضمن التصور الإسرائيلي للترتيبات الأمنية الحدودية أن تكون هناك مناطق منزوعة السلاح بين جيشهـا والقوات العربية، وإقامة إجراءات الإنذار المبكر، مما يخفـف من حاجتها إلى القيام بهجوم مسبق، ويمكـنها من التوفيق بين الاستراتيجية الدفاعية والتكتيـات الهجومـية، بعد أن برزـت نقاط ضعـفـ في هذا المجال إثر حرب ١٩٧٣، بالإضافة إلى كسبـ عـاملـ الوقتـ الذيـ يؤـمنـهـ الإنـذـارـ المـبـكـرـ<sup>(٥٠)</sup>.

**- عدم الإكتفاء بالتفوق النوعي، والإهتمام بالكم في القوة العسكرية:** لقد كان هناك أكثر من سبب لهذا المنـحـىـ :

- أرادت إسرائيل جيشـاـ أكبرـ وـقوـةـ وـنـيرـانـاـ أـكـثـرـ لـتـجـنـبـ الإـنـهـيـارـ فـيـ حـالـةـ مـفـاجـأـةـ جديدةـ، خـاصـةـ بـعـدـمـ أـصـبـحـ إـكـشـافـ الـهـجـومـ المـفـاجـئـ عمـلـيـةـ غـيرـ مـضـمـونـةـ.

- كان لضعفـ قـوـةـ الرـدـعـ السـتـرـاتـيـجـيـةـ وـتـقـلـصـهاـ أـكـبـرـ الأـثـرـ فـيـ زـيـادـةـ إـحـتمـالـ المـبـادـرـةـ العسكريـةـ العـرـبـيـةـ. فـمـنـ أـجـلـ الحـفـاظـ عـلـىـ حدـودـ أـكـبـرـ يـعـتـحـاجـ الـأـمـرـ إـلـىـ قـوـاتـ أـكـبـرـ وـوـحدـاتـ إـضـافـيـةـ يـقـظـةـ.

- عدم الإـتكـالـ المـطلـقـ عـلـىـ قـوـةـ الـجـوـيـةـ الإـسـرـائـيلـيـةـ، لأنـهـ بـالـإـمـكـانـ عـزـلـهـاـ وـتحـيـيـهـاـ بـوـاسـطـةـ دـفـاعـاتـ جـوـيـةـ أـرـضـيـةـ، كـمـاـ حـصـلـ فـيـ حـربـ ١٩٧٣ـ.

- توفيرـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ شـنـ هـجـومـ مضـادـ عـلـىـ جـيـهـتـيـنـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ.

- تعـاظـمـ الجـيـوشـ العـرـبـيـةـ مـسـتـقـبـلاـ وـتـطـورـهـاـ.

- تـوقـعـ إـرـتفـاعـ نـسـبـةـ الـخـسـائـرـ فـيـ الـأـرـواـحـ وـالـعـتـادـ فـيـ أـيـةـ مـجاـبـهـةـ عـسـكـرـيـةـ قدـ تـحدـثـ مـسـتـقـبـلاـ بـسـبـبـ التـطـوـرـ الـذـيـ تـشـهـدـهـ الـأـسـلـحةـ وـالـذـخـائـرـ<sup>(٥١)</sup>.

(٤٩) «تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، مصدر سابق.

(٥٠) المصدر السابق.

(٥١) «العقيدة العسكرية»، مصدر سابق.

- تحسينات تكنولوجيا الحديثة دور كبير في تعزيز أنظمة الأسلحة للقدرة الدفاعية. وهي تؤثر إلى حد بعيد على ديناميكيات ساحة القتال عن طريق زيادة فعالية قوة النيران، إذ أن هذه الأسلحة تستخدمن ذخائر دقيقة التوجيه تُبطئ حركة القوة المهاجمة وتجعل الهجوم أكثر كلفة وتعقيداً وقد جهز الجيش الإسرائيلي نفسه بأحدث الأسلحة، وطور مفهوماً دفاعياً يوفر الحركية للوحدات المضادة للدبابات، كما تم الإعداد لإنشاء عوائق فورية، كإقامة حقول ألغام بشكل سريع، واستخدام ذخائر معدة لقصص مناطق بشكل مرکّز لسد الطرق أمام تغلغل القوات المهاجمة<sup>(٥٢)</sup>.

- التحسينات: بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، أقيمت تحسينات إسرائيلية كثيفة لتعزيز القدرة على إمتصاص الضربة العربية الأولى. واعتبر بيريز، وزير الدفاع آنذاك، عملية تحسين الحدود من أهم أهداف خطته. وقد تركّزت التحسينات في الجولان ووادي الأردن والحدود اللبنانية، والخطوط الدفاعية في سيناء قبل الإنسحاب منها<sup>(٥٣)</sup>.

- الدفاع الإقليمي: المقصود بالدفاع الإقليمي هو نظام من المستوطنات الحصينة المشيدة على الطرق التي من المحتمل سلوكها أثناء الهجوم العربي. وتقام المستوطنات بهدف وقف تقدّم العدو أو تأخيره إلى أن يتمكّن الجيش الإسرائيلي من إتمام استدعاء الاحتياط وحشد قواته لهجوم مضاد. والتغيير الذي حصل هنا هو إعادة التأكيد على الدفاع الإقليمي الذي كان قد أهمل إثر حرب ١٩٦٧. وقد شكلت المستوطنات الضعيفة التحسين والتجهيز عائقاً عسكرياً بحيث إنتهك جزءاً من جهد القوى النظامية التي قامت بإخلائها.

٣ - الردع: حاولت إسرائيل تعزيز قوتها الرادعة بالإعلان عن أنها في آية مواجهة في المستقبل لن تركز جهدها فقط على تدمير الجيوش العربية المشاركة في الحرب، بل ستسعى إلى تدمير البنية الاقتصادية لأعدائها. وبennie التأكيد على إقناع العدو بالتوايا الإسرائيلي، لم يلغ بعض أركان القيادة الإسرائيلية نظرية الضربة الاستباقية ضمن الخيارات المتاحة، بل عمدو إلى التخفيف من هذه النقطة كإحدى السيناريوهات لاستمرار التأثير على الولايات المتحدة بغية الحصول على دعم ملائم. وتزايدت قوة الردع الإسرائيلي أثناء تسلّم الليكود للحكم (١٩٧٧)، واعتبر المحللون أنّ الجيش

(٥٢) المصدر السابق.

(٥٣) المصدر السابق.

الإسرائيلي تحول إلى آلة حرب من الدرجة الأولى، واستطاع تحقيق العديد من العمليات البعيدة المدى، دلت على تفوقه العسكري (تدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١).

وممّا ساهم في زيادة قدرة إسرائيل على الردع:

- أ - تأكيد إسرائيل على قوتها الردعية قولهً وفعلاً، فهي تهدّد باستخدام القوة وتستخدمها، إذ أنها نفذت غارات جوية متعددة في لبنان بعد كلّ تهديد كانت تطلقه.
- ب - توقيع معااهدات السلام مع مصر والأردن وتحبيبهما مما يدعم قدرتها العسكرية<sup>(٥٤)</sup>.

### **العقيدة الداعية الإسرائيلية الجديدة**

دار مؤخراً نقاش بين الأكاديميين وال العسكريين حول ضرورة إعادة النظر في العقيدة العسكرية الإسرائيلية القديمة وصياغتها من جديد. والعقيدة الإسرائيلية القديمة هي مجموعة مبادئ وضع قواها الأولى ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، وتعرضت لبعض الإضافات في سنوات ما بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧. وهناك إجماع بين الأكاديميين وال العسكريين الإسرائيليين على أن هذه العقيدة لم تشهد أي تغييرات جوهرية على مدى السنين على الرغم من الإضافات والتعديلات عليها.

وبالإمكان تلخيص هذه العقيدة بالآتي:

- أولاً: لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل خسارة ولو حرب واحدة.
- ثانياً: الموقف الداعي على الصعيد الاستراتيجي والأسلوب الهجومي على الصعيد التكتيكي.
- ثالثاً: العمل على تجنب الحرب بالوسائل السياسية، وتوفير قدرة الردع ذات المصداقية والحلولة دون تصاعد الموقف.
- رابعاً: حسم نتيجة أي مواجهة حرية بسرعة وبشكل حازم<sup>(٥٥)</sup>.
- وعلى المستوى العملياتي فإن إسرائيل توفر لنفسها:

(٥٤) «الجيش الإسرائيلي»، مصدر سابق.

(٥٥) حلمي موسى، السفير، ١٤ تموز ١٩٩٨.

- قوة عسكرية دائمة ذات قدرة واسعة على الإنذار المبكر، وقوة جوية وبحرية نظامية كبيرة.

- أسلوب ناجح لتجنيد القوات الاحتياطية بسرعة، وتوفير وسائل المواصلات الالزامـة.

- توفير التسقـيق الناجـح بين أذرع الجيش لتأمين الهجوم.
- نقل المعركة إلى أرض العدو بسرعة.
- تحقيق غـايـات الحرب بأسرع وقت ممـكـن.

وتسـتـدـدـ هذهـ السـترـاتـيـجـيـةـ إـلـىـ مـجمـوعـةـ منـ الـقـدـرـاتـ:

- إـسـتـخـبـارـاتـ نـاجـحةـ وـقـدـرـةـ عـالـيـةـ عـلـىـ تـدـمـيرـ المـاـقـعـ المـتـحـرـكـ وـقـدـرـاتـ بـعـيـدةـ المـدىـ وـشـبـكـةـ دـفـاعـيـةـ ضـدـ الصـوـارـيـخـ وـقـدـرـاتـ لـلـعـمـلـ فـيـ جـمـيعـ الـظـرـوـفـ الـجـوـيـةـ وـفيـ أـوـضـاعـ تـعـسـرـ الرـؤـيـةـ وـأـنـظـمـةـ تـدـرـيـبـ مـتـطـوـرـةـ.

وتحـيطـ بـكـلـ هـذـهـ الـمـبـادـىـءـ وـالـوـسـائـلـ آـلـيـاتـ مـثـلـ:

- المحافظة على درجة تأهب عالية، واستعداد دائم للحرب، وأمتلاك أساليب مواجهة حرب العصابات، وبناء الجيش دوماً على أساس مواجهة ميدان المعركة المقبلة<sup>(٥٦)</sup>.

إـلـىـ جـانـبـ هـذـهـ الـمـبـادـىـءـ وـالـأـسـسـ،ـ هـنـاكـ ماـ يـتـعـلـقـ بـالـمـوـضـوـعـ النـوـويـ:

١ - إـسـرـائـيلـ لـاـ تـعـلـنـ عنـ قـدـرـاتـهاـ النـوـوـيـةـ،ـ وـتـتـهـجـ أـسـلـوبـ "ـالـفـمـوـضـ النـوـوـيـ"ـ،ـ وـتـصـرـ عـلـىـ تـغـلـيفـ ذـلـكـ بـالـقـوـلـ:ـ "ـإـسـرـائـيلـ لـنـ تـكـونـ الدـوـلـةـ الـبـادـئـةـ بـإـدـخـالـ السـلـاحـ النـوـوـيـ إـلـىـ الـمـنـطـقـةـ"ـ.

٢ - الـخـيـلـوـلـةـ دـوـنـ إـمـتـلـاكـ أيـ دـوـلـةـ عـرـبـيـةـ مـثـلـ هـذـهـ الـقـدـرـاتـ،ـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ ضـرـبـهاـ فيـ حـالـ تـقـدـمـهاـ نحوـ هـذـاـ الـهـدـفـ:ـ "ـإـنـ إـسـرـائـيلـ لـنـ تـسـمـحـ لـأـيـ دـوـلـةـ عـرـبـيـةـ بـإـمـتـلـاكـ قـدـرـاتـ نـوـوـيـةـ"ـ.<sup>(٥٧)</sup>

وـعـمـومـاـ،ـ وـرـغـمـ أـحـادـيـثـ أـكـادـيـمـيـيـنـ وـعـسـكـرـيـيـنـ سـابـقـيـنـ عـنـ أـنـ هـذـهـ الـعـقـيـدـةـ قدـ غـفـاـ عـلـيـهـاـ الزـمـنـ،ـ وـخـصـوصـاـ فـيـ ظـلـ التـفـيـرـاتـ الـدـولـيـةـ وـإـحـتـلـالـ الصـوـارـيـخـ وـالـأـسـلـحـةـ غـيـرـ

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) المصدر السابق.

التقليدية مكانة بارزة في ترسانة الدول العربية، فإن هذا الموضوع لم يحتل أبداً مكانة مركبة في السجال الداخلي في إسرائيل، وبقي محصوراً في الأطر الأكademية والعسكرية، في مراكز البحث الاستراتيجي والندوات المشتركة.

وفي هذا الصدد، قال نائب رئيس الأركان السابق متان فلنائي: "إن العقيدة العسكرية الإسرائيلية ليست مواكبة لتطورات الزمن ولا توفر ردوداً على الأخطار المرتفعة"<sup>(٥٨)</sup>. وأضاف إنه كان هناك إحساس داخل الجيش الإسرائيلي بعدم الحاجة إلى عقيدة عسكرية مكتوبة: "من الواضح أنه بدون عقيدة محددة وواضحة فإن الجيش يطرح تساؤلات، إذ بدون أمور محددة ولغة مشتركة لدى متخدلي القرارات فإنه يمكن لنا أن نتشتت". وقال فلنائي: "إن السلام لا يلغى المخاطر، وهو في أفضل الأحوال يؤجلها، كما أن السلام لا يقلص الميزانيات". وحسب كلامه، فإن "الميدان العسكري يتغير في مواجهة إسرائيل بوتيرة مذهلة. وهناك تناقض في قدرة الجسم. وليس بوسعنا اليوم حسم المعركة بشكل كامل وتمام، كما أنّ بوسّع العرب التطلع إلى حسم مطلق"<sup>(٥٩)</sup>.

والتقى كثير من السياسيين والأكاديميين والعسكريين، بشكل يشبه الإجماع، حول تصريحات فلنائي، إذ حمل رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، عوزي لانداو على وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق مردخاي واتهمه بالتباطؤ في تحديث العقيدة العسكرية الإسرائيلية. وقال لانداو إن لجنته طلبت منذ عام ونصف تقديم العقيدة العسكرية المعدلة للجنة بغية النظر فيها. وأخبر لاندو الإذاعة الإسرائيلية أنه "تبين لنا فجأة أنه ليس هناك شيء من هذا، وزیر الدفاع لا يزال يُشكّل لجاناً. وأعتقد أن وقتاً كبيراً قد انقضى ولذلك أؤمن بأنه ينبغي علينا رؤية النتائج الجزئية لعمل هذه اللجان"<sup>(٦٠)</sup>.

وردّ مردخاي على هذه الاتهامات بالقول إن وزارته ستقدم العقيدة العسكرية المعدلة للجنة الخارجية والأمن بأسرع وقت ممكن. ومن المعروف أنّ مردخاي شكل ما يسمى بـ"هيئة التفكير" والتي تضم مجموعة من أكبر ضباط الجيش والشرطة والموساد والشاباك، بالإضافة إلى مجموعة من الأكاديميين وكبار المسؤولين الحكوميين السابعين وال الحاليين، لإعادة صياغة هذه العقيدة.

(٥٨) المصدر السابق.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) السفير، العدد ١٤، ٨٠٤٤، تموز ١٩٩٨.

لكن هذه الهيئة لم تجتمع إلا في كانون الثاني المنصرم (١٩٩٨)، ومنذ ذلك الحين تعقد اجتماعاتها بشكل دوري. وقال مردخاي: "ربما سأكون وزير الدفاع الأول في تاريخ إسرائيل الذي يقدم عقيدة عسكرية مكتوبة للمصادقة عليها"<sup>(٦١)</sup>.

وذكرت صحيفة "هارتس"<sup>(٦٢)</sup> أن رؤساء المؤسسة العسكرية أنهوا المرحلة الأولى من صياغة عقيدة عسكرية مكتوبة ومتطرفة لإسرائيل. وفي نهاية هذه المرحلة، أعدّت وثيقة تُظهر المبادئ الأساسية لنظرية الأمن القومي، وقد صادق مردخاي مؤخراً على هذه الوثيقة وأمر بتشكيل خمسة طواقم عمل. وينشغل طاقمان بالتغييرات الجيوسياسية الكوبنية مثل إنتهاء الحرب الباردة، ومشاكل الشرق الأوسط، كما تشغله الطواقم الثلاثة الأخرى في مواضيع إسرائيلية داخلية هي: الجيش والمجتمع والإقتصاد. وأوضحت "هارتس"<sup>(٦٣)</sup> أن مداولات بلورة نظرية أمن قومي جديدة بدأت في مطلع هذا العام (١٩٩٨)، وجرت في إطار مغلقة تحت قيادة كبير مساعدي وزير الدفاع ديفيد عجري، وقد شارك في هذه المداولات حوالي ٩٠ من العسكريين والسياسيين والأكاديميين.

وسعت هذه المداولات إلى فحص مدى تحقق نظرية الأمن الإسرائيلي منذ قيام الدولة اليهودية وتبلور هذه النظرية على يد بن غوريون، وكان الرأي السائد - حسب هارتس - هو أن معظم المبادئ قابلة للتحقق، وإن إسرائيل لا تزال تواجه مخاطر وجودية تتبع حتى الآن من مساحتها ومشاكلها الديموغرافية.

وعملت هذه الهيئة على إعداد مبادئ عمل للسنوات العشرين القادمة، وجرى التأكيد فيها على وجوب إستعداد إسرائيل لمواجهة أنواع مختلفة من المفاجآت الأمنية، وكما أشار المشاركون إلى أن أحداً لم يتباين بوقوع حرب الخليج الثانية.

وتعتبر إحدى أبرز النقاط التي تبحثها هذه الهيئة، ما إذا كانت إسرائيل لا تزال تحتفظ بقدرة الجسم في ميدان المعركة. وتختلف الآراء في هذا الشأن. مع ذلك، فإن ديفيد عجري، منسق نشاطات هذه الهيئة، يرى أنه "لم تكن لتكون هناك عملية سلمية لو أن الدول العربية كانت تعتقد أنه لا توجد لدى إسرائيل قدرة الجسم". وأضاف إن إسرائيل "ستبذل كل جهد ممكن للمحافظة على قدرة الجسم"<sup>(٦٤)</sup>.

(٦١) جيروزاليم بوست، ١٠ / شباط ١٩٩٨.

(٦٢) هارتس ١٤ تموز ٩٨.

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) السفير، ١٤ تموز ١٩٩٨.

وقد سبق وأثار الشكوك في العقيدة العسكرية الإسرائيلية كلّ من الجنرال إسرائيل طال والجنرال إسحق بن إسرائيل. وقد رأى هذان الجنرالان أنه في عهد الصواريخ البعيدة المدى، التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل من دول عربية وإسلامية لا تقع على حدودها بشكل مباشر، ثمة مجال لإحداث تعديل في أسس نظرية بن غوريون وبجئال يادين، وقالا إن الواقع الأساسية السكانية والمساحية، وكذلك موازين القوى القومية، لم تتغير، لكن نظرية الأمن الإسرائيلي بُنيت على أساس حرب ١٩٤٨، أو على أساس صيغة محلية للحرب العالمية الثانية. فإسرائيل، من وجهة نظرهم، لا زالت بحاجة إلى قدرة الإنذار والتركيز على جهاز استخبارات ناجح، وإلى مرونة في الإحتواء والصد والتقطيع على عملية تجنييد الاحتياطي بالتركيز على مرونة القوة الجوية، ولكن من الضروري إيجاد توازن بين مقومات القوة: التسليح المتتطور، الصواريخ، الصواريخ الذكية والطائرات والأسلحة البرية والبحرية، مقابل القوات المدرعة والموللة<sup>(٦٥)</sup>.

وهذا يتعلق بمعادلة "المهجوم مقابل الدفاع" و"النيران مقابل قدرة المناورة"، وهي محاولة تتعرض لعراقيل كبيرة في ضوء ارتفاع تكلفة السلاح والذخائر، وفي ضوء التباين في الحركة الاقتصادية.

وفي مقالة حول نظرية الأمن القومي الإسرائيلي في القرن الحادي والعشرين، كتب إسحق مردخي مقالة لمجلة جامعة «هارفرد»، جاء فيها أنه بموازاة العملية السلمية لا يمكن إنكار تطور أخطار جديدة أو مستجدة في الشرق الأوسط». ورأى مردخي أنه في الإعتبارات الأمنية المستقبلية، فإن السلام كان وسيبقى وسيلة مركبة جداً لضمان أمن إسرائيل. وقد أقررت كل حكومات إسرائيل بأن أي بديل للسلام هو بديل مؤقت، غير ثابت وباهظ التكلفة جداً، ومن أجل حماية السلام، وردع منتهكي السلام ومواجهتهم، فإن إسرائيل سوف تحتاج في المستقبل أيضاً إلى عسكرية متقدمة.

ومن الجائز أن في كلمات مردخي هذه تكمن كل رواية التغيير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي. فقد كانت النظرية القديمة تهدف إلى إجبار العرب على القبول بإسرائيل والتعامل معها. وعندما حققت هذه النظرية هدفها، بات من الواجب تطويرها بحيث تلبي متطلبات المرحلة الجديدة: اعتبار كل ما جرى طبيعياً ومعاقبة الخارجين على هذه الطبيعة، وهنا تكمن حقيقة الموضوع، وكل ما تبقى يرد في باب التفاصيل.

(٦٥) المصدر السابق.

### المعلم الأولي للعقيدة الدفاعية الجديدة

في ظل السجال الدائر في إسرائيل حول نظرية أمن قومي جديد، يلعب كتاب إسرائيل طال «الأمن القومي»<sup>(٦١)</sup> دوراً هاماً، فهو يشكل الأساس النظري للنقاشات المستجدة في المؤسسة العسكرية والأكademية والسياسية الإسرائيلية حول هذا الموضوع. ويمكن تلخيص الكتاب بأنه يدعو إلى التمييز بين قدرة الصمود وقدرة الجسم، ويُطالب بهم حقيقة أنه محظوظ أن تكون قلة أمام كثرة وأن القلة لا يمكنها أن تحسم الأمور بوسائل عسكرية، وأن جُلّ ما يمكنها أن تتطلع إليه هو إحباط أهداف العرب ودفعهم إلى التخلي عن طريق الحرب.ويرى إسرائيل طال أن التفوق العسكري لا يُعبر بالبُتة عن تناسب القوى القومية الشاملة، وإنما هو فقط تفوق عسكري ذو طبيعة مؤقتة، ويقوم على حساب كل الموارد والقوى النفسية القومية.

ويؤكد طال في كتابه أن نظرية الأمن القومي الإسرائيلية القديمة كانت صائبة وأنها حققت أهدافها، لكنها لا تستجيب في الظروف الراهنة لتحديات المستقبل، ولذلك من الضروري أن تبني إسرائيل نظرية أمنية متعددة وأكثر واقعية.

ويشير طال في كتابه إلى ما هو متوقع من نظرية الأمن القومي الجديدة بقوله: «في ظل غياب العمق الجغرافي - الأقصى الهام، وفي ضوء حدة المخاطر المرتبطة، ثمة ضرورة للتطوير والإستاد إلى كل مقدمات العمق الاستراتيجي. ومفهوم العمق في فن الحرب الحديثة هو أيضاً عمق "وترى" يمتد ليس فقط على المساحة البرية... وإنما أيضاً في الفضاء الخارجي. وفي عصر الحرب الحديثة، فإن هذا المفهوم يتعلق أيضاً بالحجم وليس فقط بالمساحة».

ويقول طال: «إن إسرائيل أفلحت وقدر على تحقيق النصر في حروب كثيرة - وهذه القدرة شرط ضروري لوجودها . ولكن إسرائيل لا تستطيع أن تُتملي بواسطة نصر عسكري إرادتها على المحيط العربي والإسلامي الذي يمتد من المحيط إلى الخليج وأبعد من ذلك. ففرض الإرادة على العدو يستلزم نزع سيادته بالقوة وإعادتها إليه فقط مقابل الوفاء بالشروط التي تُملّى عليه، وهذا أمر لا تقدر عليه إسرائيل».

ولذا، فمن الواضح أن نظرية الأمن القومي الجديدة التي يُطالب بها طال هي نظرية مؤقتة أيضاً وتتطابق من دوافع النظرية القديمة، مع الأخذ في الإعتبار للمستجدات التكنولوجية والأدواتية. وفضلاً عن ذلك فإنها تتطوّر أيضاً على المفارقة نفسها وعنصر

(٦١) إسرائيل طال، «أمن قومي: قلة مقابل كثرة»، ١٩٩٦.

صواريخ "سكود" العراقية، ينبغي أن يفهم أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لا تمتلك لا خطة واضحة ولا أساليب لمواجهة خطر الصواريخ البعيدة المدى، كما أنّ أزمة غاز "الانتراكسن" في شباط المنصرم (١٩٩٨) أثبتت أن شيئاً لم يتغير منذ حرب الخليج، وأنّ سبعة أعوام ثمينة ضاعت هباءً.

ومع ذلك، فإنّ خطر الصواريخ هو مجرد واحد من الأخطار التي تواجهها نظرية الأمن الإسرائيلي، وهناك أخطار أخرى تدارسها إسرائيل حتى في حالة وقوع حرب تقليدية أخرى.

فامتلاك الدول العربية للصواريخ، وقدرة هذه الصواريخ على تهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فرضاً موضوعياً إعادة النظر في مهام وحشد قوات الاحتياط. وفضلاً عن ذلك، فإنّ هذا يفرض، حسب الخبراء الإسرائيليين، إعادة النظر في نوعية التسلیح الإسرائيلي بحيث يكون أفضل مما لدى الجيوش العربية، غير أنّ تكلفة التسلح بأنظمة جديدة إزدادت أضعافاً مضاعفة عمّا كانت عليه في الماضي. مثلاً بات مطلوباً من سلاح الجو الإسرائيلي لمواجهة الصواريخ أن يبقى في الجو وي العمل في الجو، وهذا يدخل في باب الميزانيات التي لا تستطيع إسرائيل توفيرها بالكامل<sup>(٢٠)</sup>.

ولذلك، فإنّ الخيار الذي ينتصب أمام إسرائيل هو المزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة للمحافظة على الفارق النوعي. وحيث أنّ الأمر يتعلق بbillions الدولارات، فإنّ إسرائيل بحاجة إلى برنامج مساعدات عسكرية أميركية يجمع ما بين الهبات والقروض.

وينجم عن ذلك، وبشكل حاسم، أنّ أمن إسرائيل بات أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة من أي وقت آخر في الماضي. وهذه حقيقة لا يمكن إغفالها في نظرية الأمن القومي الجديدة. وهكذا فإنّ أي تأخير في تسليم الشحنات الأميركيّة نتيجة عملية "إعادة تقويم" للعلاقات السياسية الأميركيّة - الإسرائيليّة، يُلحق ضرراً خطيراً بقدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها.

كذلك فإنّ إتفاقيات السلام تغيّر مفهوم العمق الاستراتيجي. فإذا ما تمّ تطبيق إتفاقيات أوسلو وأقيمت دولة فلسطينية، فإنّ العمق الإسرائيلي سوف يتقلّص، لذلك فإنّ السلام مع الفلسطينيين ينطوي على مقومات أمنية، وكذلك الحال مع الأردن. وتتناول إحتمالات الخطر البعيد، مثل التصدي للصواريخ الإيرانية أو العراقية فوق

(٢٠) السفير، ١٥ تموز ١٩٩٨.

الأراضي الأردنية أو حتى إحتمالات الهجوم المضاد، ليس فقط ضد العراق أو إيران، وإنما ضد سوريا من الأراضي الأردنية، وهذا ما يبرز حاجة إسرائيل إلى السلام مع جيرانها والتقاهم على هذه النقاط.

ومع ذلك، فإن إسرائيل، ماضياً وحاضراً، تؤمن بأن العرب لن يقيموا سلاماً معها نتيجة إقرارهم بحقوق تاريخية لها في المنطقة، وإنما لأنّها تمتلك قوّة الردع. وإذا كانت إسرائيل في نظريتها القديمة قد أمنت "الجدار الفولاذي" الذي يضمن عدم إبادتها، فإنّها تتطلع الآن إلى الحيلولة دون إنزعاع العرب مكاسب سياسية أو إقليمية منها عبر التهديد باستخدام القوة العسكرية.

أما عن مقومات الردع الإسرائيلي التراكمية، فهي توالى الإنتصارات التي حققتها خلال الخمسين سنة من وجودها، وقوّة سلاح الجو الإسرائيلي، والقدرة النووية التي تتستر إسرائيل عليها بسياسة "الغموض النووي".

ويرى أليكس فيشمان، المراسل العسكري لـ"يديعوت أحرونوت"، أن بعض مقومات الردع هذه قد إهتزّت صورتها، فسلاح الجو الإسرائيلي يشيخ، وكانت إسرائيل حتى الآن قادرة على تهديد الجبهة الداخلية للأقطار العربية بواسطة ذراعها الطويلة، دون أن تتمكن الدول العربية من تشكيل خطّر مماثل على إسرائيل، غير أن هذه الصورة تتغيّر الآن، فإسرائيل التي تريد بناء قوّة ردعية جديدة تقاسمها الآن مدرستان:

الأولى: مدرسة دافيد عجري، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلي، والذي غدا كبير مساعد وزير الدفاع مردخي، وهو يرى ضرورة إنفاق الأموال على مشاريع الدفاع الفعال مثل مشروع صواريخ "حيتس" (السهم) لمواجهة الصواريخ بعيدة المدى، أو مشاريع ضرب الصواريخ في مرحلة إنطلاقها الأولى. ويعرف الإسرائيليون بصعوبة مواجهة الصواريخ القادمة من مسافة ١٥٠٠ كيلومتر وحتى مواجهة الصواريخ السورية، ويقرّون أيضاً بأنّ مشروع صواريخ "حيتس" يوفر حلولاً جزئية وليس حلولاً شاملة.

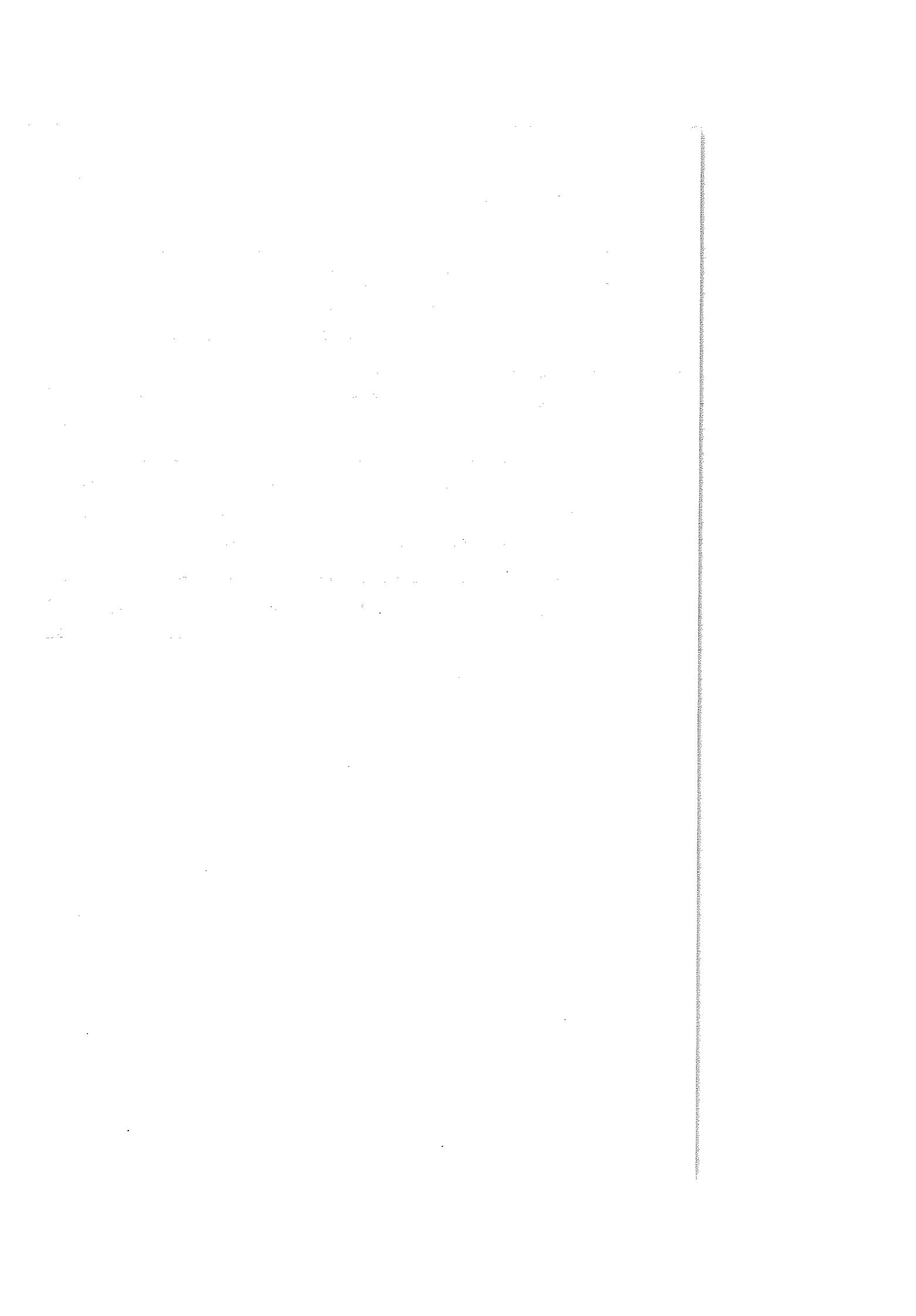
الثانية: يقف في مواجهة المدرسة الأولى إسرائيل طال الذي يؤكّد على ضرورة الردع الهجومي. وهو يرى أنّ إسرائيل هي مواجهتها للأسلحة غير التقليدية ينبغي أن تمتلك قدرة تدميرية موثوقة قادرة على تهديد المراكز السكنية في العراق وإيران. ويرى أنه إذا كانت إسرائيل تمتلك معلومات استخبارية جيدة وكافية كافية من الصواريخ بعيدة المدى، فإنّ بوسفها أن تشكل الردع المناسب. ويمكن لإسرائيل أن تهدّد ليس فقط بضرب المدن

الكبرى، وإنما كذلك السدود بحيث تحدث فيضانات في دول الشرق الأوسط التي تتحقق بحرب ضد إسرائيل، ويمكن الاستعانة في مثل هذه الهجمات بالغواصات التي توفر القدرة على توحيد "الضريبة الثانية" التي ليست بالضرورة نووية.

كذلك فإن نظرية الأمن القومي الحديثة سوف تعامل مع موضوعي خطر الأصولية الإسلامية واستقرار الأنظمة العربية التي توقع على اتفاقيات سلام مع إسرائيل. وتنطلق إسرائيل في ذلك من توصيفها لهذا الخطر بأنه "خطر استراتيجي" يقع تحت قائمة "الإرهاب".

وتأخذ نظرية الأمن الجديدة أيضاً في الاعتبار متغيرات ما بعد الحرب الباردة، واحتمالات إستعادة روسيا لدورها في المنطقة، فضلاً عن إحتمال تقليص اهتمام أمريكا بإسرائيل. ويرى خبراء إسرائيليون أن تخفيض أسعار النفط قلص من إهتمام أمريكا بأمن إسرائيل والعملية السلمية، ليتركز على العلاقة الاستراتيجية مع تركيا.

وعدا ذلك، فإن نظرية الأمن القومي الجديدة تتبعاً أيضاً مع التغييرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، علماً أن هناك نظرة تقول إن الجمهور الإسرائيلي يفقد الثقة بقيادته السياسية.



## نُمط التطور الاقتصادي الياباني عند المنعطف

د. مفيد قطيش (\*)

ما زالت أخبار الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في اليابان تتصدر وسائل الإعلام التي تنقل كلّ يوم أخباراً جديدة عن سوء الأوضاع الاقتصادية والمالية في بلد القوة الاقتصادية الثانية في العالم: من احتمال إنهيار المالية الحكومية العامة وعجز وزارة المالية عن التحكم بالوضع المحيط بالدين العام الذي شارف على ١٢٧٪ من الناتج المحلي وهو من أضخم ديون الدول السبع الكبرى، وعجزها عن تأمين مستلزمات التمويل للسنة المالية الجارية بواسطة سندات الخزينة، إلى أخبار تراجع مؤشر نيكاي بشكل كارثي (وهو بارومتر الثقة بالإقتصاد الياباني وبالوضع الإستثماري) حيث يتراجع تحت ١٢٠٠ نقطة وهي أدنى درجة يصل إليها، وإلى ما هنالك. ومع ذلك فإن ردات الفعل على ما يجري في اليابان ليست واحدة، فمنها من يعتبر أن حجم المصيبة يتاسب وحجم المصاب، وما هي إلا أزمة عابرة ستتجاوزها اليابان كما تجاوزت غيرها وهي التي أبدت براعة في اجتراح المعجزات. لكن آخرين ينظرون إلى الوضع بكثير من الوجل والحدر، ويصل بهم التشاوُم إلى حد القول إنه لا قيمة لليابان من هذه الكارثة. جدير بالذكر أن النقاش حول الوضع في اليابان ومصير نظامها الاقتصادي، سابق لتفاقم الأزمة في السنتين الأخيرتين ويعود لمطلع التسعينيات عندما انفجرت الأزمة الدورية آنذاك<sup>(١)</sup>. وتستأثر هذه المسألة باهتمام دوائر الأبحاث العلمية على اختلافها.

(\*) الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال

١ - للإطلاع على بعض هذه النقاشات يمكن الإطلاع على:

1 - BOURGUIGNON Annick, "Le Modèle Japonais de Gestion", Paris, la découverte, 1993.

2 - "Le Japon modèle en mutation", Revue Française de Gestion, Paris N° 91.

3 - TRINH Sulraine, "Il n'y a pas de Modèle Japonais", Paris, Edition Odile Jacob 1993.

ما نود البرهنة عليه في هذه الدراسة هو التالي: إن ما تعاني منه اليابان في العقد الأخير من القرن الحالي ليس مجرد أزمة دورية عابرة، وإن تكن البداية في الوضع الحالي أزمة دورية، وإنما أزمة بنوية مركبة تقاطع فيها الدوري الداخلي مع البنوي الخارجي (أزمة شرق آسيا) في تعبير واضح عن إنجاز موجة من الموجات الكبيرة (موجات كوندراتيف)<sup>(\*)</sup> في اليابان. وهذا يعني بروز الحاجة وتشكل إمكانية لحلول مشاكل تكنولوجية وإدارية وسياسية إجتماعية جديدة نوعياً، كما يعني ضرورة استبدال أسلوب التطور القائم على الإقتحام بعمليات تطورية ارتقائية تتضمن عملية استيعاب طويلة للتتجددات المختلفة والتي بإنجازها يتم تجاوز الأزمة البنوية.

#### ١ - عن المعجزة اليابانية وأسرارها

إن مصدر الإرباك في اليابان والتشاؤم خارجها، يعود إلى خيبةأمل المراهنين على قدرة اليابان بتكرار إنجازاتها التي أدهشت العالم بها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. فهي المبادرة والسباقية لتقديم نماذج التطور السريع والفعال. وقد ربحت السباق في المنافسة بين المراكز الرأسمالية الثلاثة إن في مجال وتأثير النمو الاقتصادي أو الأبحاث العلمية والتطبيقية أو حتى في مجال إعادة هيكلة اقتصادها وعصرتها أو حتى، وهذا هو الأهم، في مجال تحضير شروط التطور ما بعد الرأسمالي. واليابان اليوم مجمع اقتصادي ضخم ومركز عملي - تقني وتكنولوجي ودائن كبير للعديد من بلدان العالم (تقدير أموالها خارج حدودها بـ ٩٠٠ مليار دولار) وهي في طليعة البلدان التجارية. ومع ذلك عجزت حتى الآن عن الخروج من الأزمة. فكيف يمكن أن تكون آفاق تطورها اللاحقة؟ وهل تستطيع تكرار المعجزة؟

لقد تمكّنت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية أن تعيد بناء اقتصادها بسرعة وقوة هائلة على الرغم من افتقارها للمواد الأولية الضرورية ومحدودية أراضيها. غير أنها استفادت حتى الحد الأقصى من جملة من الأوراق الهامة بما ساعدتها في أواسط السبعينات على تجاوز بريطانيا وفرنسا وألمانيا بمستوى تطورها الاقتصادي. ونما ناتجها المحلي الإجمالي من ٦ تريليون بين سنة ١٩٥١ إلى ٢٩١ تريليون سنة ١٩٨٩ أي ٥٦ مرة.

(\*) هي نوع من الدورات الطويلة الأجل .٤٠ .٥٠ سنة التي تتضمن عدة مراحل دورية قصيرة الأجل .٧ .٦ سنوات. يتم خلال الدورة الطويلة تبدل في النظام التكنولوجي ويتأخّله مراحل نمو وتراجع اقتصادي. أما في اليابان فيبلغ مداها ٢٠ سنة.

وهو ما يعادل ٢٠٤ ترليون دولار بأسعار ١٩٨٧، مقابل ٥٤ ترليون للولايات المتحدة. ويبلغ ناتجها هذا العام حدود ٤٥ ترليون<sup>(١)</sup>. وخلال عقد الثمانينات، حققت اليابان وتيرة نمو في ناتجها بلغت ٣٤٪ مقابل ٩٢ لبلدان منظمة التعاون والتطور الاقتصادي. وبدا هذا المعدل متواضعاً بالمقارنة مع السبعينات حيث حققت معدل نمو بلغ ١٢٪ و ٧٪ في مطلع السبعينات<sup>(٢)</sup>. وكان ناتجها المحلي قد شكل في أواسط السبعينات ١٥٪ من الناتج الأميركي وارتفع سنة ١٩٩٠ إلى نصفه تقريباً واليوم تجاوز النصف.

ويُجمع الباحثون على أن هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية أعطت دفعة كبيرة للتطور الاقتصادي والإجتماعي بعد أن صفت العوائق القديمة أمام التطور الرأسمالي وافساح المجال أمام آلية السوق والإندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بدعم من سلطات الاحتلال المتمثلة بقوات الولايات المتحدة الأميركية آنذاك.

ودفع افتقار اليابان للموارد الطبيعية بالقائمين على الشؤون السياسية والاقتصادية في البلاد إلى اختيار طريق النمو المكلف وليس التوسيع لمضاعفة مردود العوامل المتوفرة على قاعدة التقدم العلمي والتكنى، ورفع إنتاجية العمل، واستخدام الآلات والمعدات المقتدية للمواد الأولية، ولاختيار نمط تطور اقتصادي موجّه منذ البداية للتصدير واستخدام العائدات لتمويل استيراد المواد الأولية وخاصة النفط. من هنا كان انخراطها القوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل الدولي لتعظيم استفادتها منه. وتنطلب ذلك منها تحضير الكوادر والإختصاصيين في الخارج في مجال الإدارة بغية رفع قدرة السلع اليابانية على المنافسة. وأولت إهتماماً أساسياً بالصناعة التحويلية. بالمحصلة، تكون في اليابان إقتصاد فريد من نوعه، عالي الكثافة الرأسمالية، موقّر للموارد الأولية والمحروقات.

ووفرت الخصائص الفريدة للشعب الياباني عنصر قوة مهم: حيث حب العمل والإلتظام والحرص على الوقت والقناعة والصبر، تضافت وساعدت اليابان على تجاوز

Le nouvel économiste, N° 1113, 1998, p. 115.. ٢

- "Japan Facing Economic Maturity". Wash, 1988, p. 3.. ٢

"Economic Report of the President", Wash. 1988, p. 374.

" OECD, Economic Outlook", N° 59, déc. 1991, Main economic indicator, OECD,  
March 1992.

محنتها، إذ تحمل الكادحون الأجر المتدني والعمل المضني وتحفيض الإحتجاجات والتزاعات تجاه أرباب عملهم.

كما ساهم المستوى المتدنى للنفقات العسكرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث لم تتجاوز هذه النفقات بعد الحرب ١٪ من الناتج المحلي مقابل ٧٪ في الولايات المتحدة و٥٪ في بريطانيا و٣٪ في ألمانيا. وبلغت نفقاتها العسكرية ٦٠٪ سنة ١٩٨٨ مقابل ٢٦٪ في أمريكا و١٥٪ في الاتحاد السوفياتي؛ أي ٢٥ مليار دولار مقابل ٢٨٨ ملياراً في أمريكا. ويبلغ تعداد قواتها المسلحة ٤٠ ألفاً مقابل ما يزيد عن مليونين في الولايات المتحدة. كلّ هذا سمح لها بتوظيف الجزء الأعظم من مخصصات الأبحاث إلى القطاع المدني وليس العسكري، معتمدة على الخارج في تحقيق أنها.

لكن هذه الأوراق ما كانت لتمارس فعلها لو لا السياسة الاقتصادية البعيدة الأفق التي مارستها الحكومات اليابانية منذ الأربعينات، والتي تلخصت في الجمع الناجع للقيم الوطنية والتقبل الواسع للمنجزات والتجارب الأجنبية والقدرة العالمية على التكيف مع الأوضاع المتغيرة في العالم. وإلى حد بعيد نجحت في استخدام التخطيط المقترن بفعل آليات السوق وفي تأمين العقلنة على صعيد المشاريع وإعادة هيكلة الصناعة.

وُحدَّد هدف السياسة الاقتصادية منذ البداية ببلوغ أعلى وتأثير نمو لكل المؤشرات الاقتصادية: الناتج المحلي، الإنتاج الصناعي وإنتجالية العمل وال الصادرات. من هنا بُرِزَ تعبير "الاقتصاد السائر على الدراجة" والذي يعني إدارة عجلة الاقتصاد بقوة من قبل الدولة (ستحدث بتفصيل عن دور الدولة لاحقاً) دون أن يفقد التوازن. وبالفعل تحققت هذه الأهداف، لكن رافقها بعض الظواهر السلبية: تلوث البيئة، اختلافات المدن بعدد السكان، وتفرغ الريف، واحتلال توازن النمو بين المناطق الذي استدعى صياغة سياسة خاصة به سنعرضها أيضاً في ما بعد. وقد أُنجزت هذه الوتائر على قاعدة نمو إننتاجية العمل التي بلغت في الثمانينات ٧٪ مقابل ٤٪ في أوروبا.

وكان للتقدم العلمي وتسريع إستيراد التكنولوجيا المعاصرة حصة لا بأس بها في النهضة الاقتصادية، حيث استوردت اليابان ما بين الخمسينات والسبعينات أكثر من ٢٦ ألف براءة اختراع أجنبية بلفت قيمتها ٧ مليارات دولار؛ واستخدمت التكنولوجيا والتقنية المستوردة لتجديد المشاريع الصناعية الثقيلة، مما وفر عليها الوقت والموارد ودرّ عليها أرباحاً بلغت ٧٠ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. ولم تكتف بتوظيف ما استورده في الصناعة، بل استخدمته لتطوير العمل البحثي، مما جعلها تنافس المراكز

الرأسمالية الأخرى في هذا المجال. وبدأت بتصدير التكنولوجيا المتقدمة، وبلغت نفقاتها على الأبحاث العلمية والتطبيقية في نهاية الثمانينات ٩٪ من ناتجها المحلي. ولعبت العلاقات بين العمال وأرباب العمل التي إنصبت بطابع التعاون دوراً مهماً في النهوض الاقتصادي، حيث بات نمط الإستثمار مدى الحياة حجر أساس لازدهار الشركات. وقد قدم العمال وفق هذا النظام الولاء والحماس والتحيز للمؤسسة لقاء ضمانته هائلة مضمونة مدى الحياة: الأجر، الترقى في الوظيفة، عدم الصرف، المعاش التقاعدي. ولا يطال هذا الأمر العمال العاديين فقط بل المدراء والإختصاصيين أيضاً. وشكل نظام الإدارة والعلاقات الهرمية بين الشركات عامل نمو وازدهار للشركات اليابانية، حيث سادت علاقات التعاقد بين الشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى والشركات التجارية مما شكل تجمعاً هو عبارة عن حلقة مغلقة، تخدم الشركات بعضها وتؤمن العمل لبعضها بشكل تراتبي غير آبهة بمخاطر هكذا ارتباط.

## ٢- دور الدولة

وكان لعامل الإعتماد على النفس والقدرات الذاتية المتكامل مع دور فعال للدولة هادف لدمج اليابان في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتقييم الدولي للعمل، والإستفادة من مزايا الأخير؛ دور مهم جداً في بناء الاقتصاد الياباني المعاصر. فالإليابان لم تقترض من الخارج لإعادة بناء إقتصادها، ولم تستدرج الرساميل الأجنبية، وجلّ ما استفادت منه بعد الحرب هي مساعدة أميركية بلغت ٤,١ مليار دولار. وبالتالي لم تقع اليابان في براثن المديونية الخارجية.

وcameت الدولة بانتهاج سياسة حماية إقتصادية للإقتصاد وللأسواق المحلية: لم يُسمح بدخول رساميل أجنبية ضخمة، وتم الحد من الإستيراد المفرط الذي اقتصر بشكل رئيسي على السلع الإستثمارية ودعمت الصناعة الوطنية وقاعدة التصدير. وتمكنّت اليابان من بناء قدرة عالية على المنافسة للصادرات التي كانت الضمانة الرئيسية لتفطية الإستيراد، فتحولت اليوم إلى الدولة التجارية الثالثة في العالم، وجعلت من دعم المشاريع المنتجة للتصدير مهمة وطنية رئيسية نفذتها بشكل مباشر وغير مباشر، وساعدتها بكل الوسائل لاقتحام الأسواق الأجنبية.

واقترب دور الدولة هذا بأطر تشريعية ودستورية أشدّ صرامة مما هو في البلدان الأخرى. وقد قام جيش البيروقراطية الحكومية بدور مباشر وهام لإنجاز العمل التحلي، وهو ليس جديداً بل يستند إلى تقاليد عريقة في تاريخ اليابان.

لقد ترسّخت في عقلية الموظفين الحكوميين قناعة مفادها أنّ جهاز السوق مهم جداً في الحياة الاقتصادية، لكنه يعني من الكثير من النواقص التي لا بد من تخفيف تأثيرها عبر تدخل الدولة لحماية المصالح الوطنية العامة. وقد اتفق الرأسمال الخاص مع الدولة في هذه النظرة وفي الجهد الذي بذلتها للحد من سلبيات السوق<sup>(٤)</sup>. وكان المثل الساطع على هذا الدور النشيط للدولة، السياسة الصناعية التي تعدّت مسألة تنظيم الدورة الصناعية إلى التنظيم البعيد المدى للبنية القطاعية الصناعية، فرسمت بنية تسمح لها ليس باللحاق بالغرب وإنما بتجاوزه أيضاً. وقد ساهم هذا الدور وهذه السياسة في إضفاء طابع من الاستقرار على وتائر النمو منذ ما بعد الحرب الثانية وحتى أواخر الثمانينات.

وتسنى للحكومة أن تمارس تأثيرها على القطاع الخاص على قاعدة التفاهمن المتبادل بينهما، متخلية عن المشاريع الصناعية التي تبنتها بوسائلها الخاصة للقطاع الخاص وقدمت له المساعدات، مما جعله ينصاع للسياسات الحكومية.

ولعبت القيادة الإدارية للعمليات الاقتصادية دوراً هاماً في نشاط الدولة التدولي، أي تلك النشاطات التي لا يحددها القانون بل يقوم بها الموظفون لتسهيل تطبيق توجيهات الدولة. واستُخدمت هنا الحوافز المختلفة للتأثير على بنية الاقتصاد: وسائل السياسة الضريبية والمالية، والمحادثات بين الدولة ورجال الأعمال<sup>(٥)</sup>، والحد من المنافسة.

وهكذا كان التدخل الحكومي في الاقتصاد الياباني يكمن في الوسائل غير الرسمية بالدرجة الأولى، بالرقابة من قبل القيادة والحد من الوسائل الرسمية للتنظيم، مما حدد المقدار المتواضع للملكية الدولة والتنظيم المستمر للحوار وتبادل الآراء بين الدولة والقطاع الخاص.

لكن هذا النهج التدولي لم يمر من دون شوائب ونواقص، حيث تحولت البيروقراطية إلى جيش جاثم على الاقتصاد يغدو كل أنواع الفضائح التي طالت الطبيعة السياسية الحاكمة، وإلى سبب لتبدل الحكومات المتكرر.

٤ SAMUELS R. J. "The Business of Japanese State". London 1987, p. 261 - 262.

٥ "The Political Economy of Japan", vol 2, Stanford, California 1984.

### ٣- التمايزات حقيقة مميزة

غيرت الثمانينات الاقتصاد الياباني تغييرًا جذرًا وبالدرجة الأولى نمط تطوره. فقد تمكنت من تحقيق اختراقات جديدة على الجبهة التقنية العلمية، باحتلالها موقع متقدمة في مجال التكنولوجيا العالمية وإنتاج وسائل الاتصال والكمبيوتر الشخصي والفيديو والآلات الصوتية. وسمح لها ذلك برفع ملموس لنوعية الإنتاج ودقته، وبإدخال أنواع الإنتاج المرنة وعصرتها. وأنتجت مواد جديدة ووسع استخدام البيولوجيا في الزراعة والطب.

وجاء ذلك على وهج صدمتين نفطيتين (ارتفاع الأسعار) وصدمة ناجمة عن ارتفاع صرف الين. وتمكنت اليابان من شلّ فعل هذه الصدمات على قاعدة تسريع التقدّم العلمي وتتجدد المعدات والآلات الموفّرة للمواد الأولية.

وتفيرت طبيعة العملية الاستثمارية التي كانت تتركز في الماضي على توسيع الطاقات الإنتاجية، فتحولت إلى إيلاء الاهتمام لعقلنة الإنتاج وتخفيض النفقات، وإنتاج تقنية وتكنولوجيا جديدين، وإنتاج سلع تلبى الطلب الإستهلاكي الداخلي. وجرت تصفية الطاقات الإنتاجية الفائضة والتركيز على الفروع الصناعية الجديدة. ونوعت الشركات نشاطها الأساسي بحيث لم يعد يقتصر على النشاط الأساسي بل تعدد لأشكال إنتاج إضافية. وقد حفز هذا الأمر اندماج الشركات وعمليات الإبتلاء ما بينها. وبدأ التغير في نمط استثمار اليد العاملة.

ومع ذلك بقيت حيوية العلاقات التجارية مرتفعة، فنما الإستيراد بنسبة ١٨٪ سنوياً والتصدير بنسبة ١٠٪ في نهاية الثمانينات، وبقي الفائض التجاري ضخماً بحيث تحول إلى مادة إحتكاكات سياسية بين اليابان وشركائها وخاصة الولايات المتحدة. لذلك حاولت التحول عن تصدير السلع إلى تصدير الرساميل والإستثمارات المباشرة إلى الخارج، مستددة في ذلك إلى تكدس كميات مالية هائلة لديها وتحرير تصدير الرأسمال ونقص اليد العاملة، وارتفاع أسعار الأرض، وتراجع الحالة الاقتصادية في معظم البلدان الرأسمالية آنذاك، والرغبة لدى رجال الأعمال اليابانيين في الإقتراب من نتائج الأبحاث العلمية ومصادرها.

كلّ هذا ساعد على تحول اليابان إلى سوبر دولة صناعية ومالية وتجارية، فشارف ناتجها المحلي في نهاية الثمانينات على ٣ تريليون دولار، وبلغت حصة الفرد من الناتج ٢٧ ألف دولار، وارتفعت حصتها من الصادرات العالمية إلى ١٠٪، وتحولت طوكيو إلى مركز مالي ضخم فتضاعفت قيمة الأسهم في بورصتها ٩ أضعاف، واحتلت المصارف اليابانية طليعة لائحة البنوك الكبرى في العالم.

#### ٤ - سياسة النمو المتوازن

إكتسب موضوع تطوير المناطق والأقاليم حلّة جديدة في الثمانينات والتسعينات، فانعكس ذلك على خطة التطور الاقتصادي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦. وتجري محاولة لصياغة مركبة لمفهوم التطور الإقليمي ذاته تتجاوز صيغة التوزيع العقلاني للقوى المنتجة إلى صيغة تشكيل بيئية لائقة لحياة الناس في مختلف المناطق ذات معايير اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية متعددة، دون أن يعني ذلك تدمير نمط التفاعل القائم بين المركز والأطراف وإنما تكيفه مع الواقع الجديد في المجتمع الياباني.

وكان دستور اليابان قد وضع حداً لسياسة "الاستعمار الداخلي" وما كانت تتوجه من قمع وارغام المناطق على الطاعة، فنصّ في أربع من مواده على الدرجة العالية لاستقلالية أجهزة الإدارة المحلية ومنحها حق التصرف الذاتي بالموارد المحلية وإقرار القوانين في ظلّ صلاحيات محددة<sup>(٧)</sup>. غير أن هذه الصياغة تطلب وقتاً طويلاً لتساهم في تغيير مضمون التطور الإقليمي، لدرجة أنّ فترة "الأعجوبة الاقتصادية" شهدت ميلاً

إلى تركيز الهيمنة السياسية والإقتصادية في المركز المتمثل في الشاطئ الضيق للمحيط الهدى، وتركيز الصناعة الثقيلة ومشاريع البنية التحتية الإنتاجية فيه. وبالفعل فقد استحوذ إقليم توكيودو الذي يضم طوكيو، كاناماما، سايتاما، فاكاياما نارا، اوساغا على ٥٣٪ من السكان، ٥٥٪ من المبيعات، ٥٧٪ من استهلاك الطاقة الكهربائية، ٦٠٪ من الناتج المحلي، علمًا أنه يحتل ١٨٪ من مساحة اليابان، وجذب ٩٠٪ من اليد العاملة، وتضمن ٨٠٪ من الوظائف الإدارية العليا للشركات الكبرى.<sup>(٨)</sup>

لكن الاختناقات في المدن الكبرى والارتفاع الجنوبي لسعر الأرض وتفاقم مشكلة السكن والكوارث البيئية وتلوث الأنهر والبحار والأمراض المعدية الناجمة عن هذا التمركز الهائل، حفزت صياغة سياسة إقليمية نشيطة تسهل حل مشاكل التطور الإقتصادي - الاجتماعي اللاحق. فأخذت في البداية شكل ردة فعل عشوائية تمثل بنقل المشاريع الصناعية والرساميل واليد العاملة الفائضة إلى خارج المراكز كحل لاستحالة توسيع المشاريع القائمة ولتفادي التدمير، ثم تحولت إلى صياغة قوانين وبرامج لتحقيق هذه المهمة الشاقة. وبالفعل تسعى الدولة، بالإشتاد لاحترام الذي تحظى به، إلى أن تؤثر على الوضع وتلطّف آثاره.

وكانت بداية التشريعات إقرار قانون التطور المركب لمناطق اليابان الذي أقره البرلمان سنة ١٩٥٠، وألحق بقوانين وإضافات جعلته أكثر وضوحاً، وقانون إنشاء المناطق الصناعية الجديدة سنة ١٩٦٢، وقانون الحد من إقامة المشاريع الصناعية في المدن الكبرى والمناطق المحيطة بها سنة ١٩٥٩<sup>(٩)</sup>؛ القانون الأساسي للرقابة على تلوث البيئة سنة ١٩٦٧، الذي وضع في أساس السياسة البيئية<sup>(١٠)</sup>.

وتجسد العمل الفعلي بسياسة التطور الإقليمي، في ثلاثة خطط للتطور المركب للأراضي اليابان: الخطة الأولى وقد وضعت لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠، ومهماها تأمين التطور المتوازن على قاعدة "بئر النمو"، أي اختيار بعض المناطق المتأخرة وتوجيه الجهد الإستثماري إليها، على أن يكون لاختيارها أثر فعال في تطوير المنطقة. وبالفعل تم اختيار ٢١ نقطة جرى العمل فيها. أما الخطة الثانية فوضعت لفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥. وكانت تحت عنوان، "الخطة الجديدة للتطور الإقليمي لأراضي اليابان"، مهمتها الحفاظ

٨ - اليابان، بنية الإقتصاد الإقليمية، موسكو ١٩٨٧، ص. ١٨٦ - ١٨٧.

٩ - المصدر نفسه، ص. ١٨٧.

"Environmental Laws and Regulation in Japan", Environment agency, Tokyo, 1967.. ١٠

على منجزات الخطة السابقة واقتصرت على تطوير ثمانى نقاط. وبالفعل ساعدت هاتان الخطتان في إيقاف الهجرة إلى شاطئ الهدىء من الأطراف اليابانية، ونجحت في تخفيف التمركز في المراكز الأساسية. وأقرت الحكومة اليابانية سنة ١٩٧٧ الخطة الثالثة للتطور الإقليمي المركب لفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠، وتضمنت معايير جديدة للتطور المتوازن للمناطق، وذلك بالتركيز على العامل البشري بنقل ثمار الحضارة والتمدن إليه بغض النظر عن مكان السكن. فبدأت المصادر بنقل فروعها إلى المناطق، وطورت وسائل النقل البري والبحري وسكة الحديد مما خفف الأعباء عن المراكز، وساهم في تحسين وضع الأطراف، وهذا ما اتفق على تسميته حركة "الإدارات الثقافية" التي أدت لبناء المراكز الثقافية والمتحاف وإحياء الحرف القديمة. وقد ساهمت الشركات الخاصة في تنفيذ هذه الحركة عبر تقديم المساعدات المالية لدعم المشاريع الثقافية.

## ٥- أزمة التسعينات

دخلت اليابان عقد التسعينات محظوظة بوتيرة نمو الثمانينات لفترة قصيرة، فاستمر الناتج بالنمو وكذلك الإنتاج الصناعي. لكن الأزمة انفجرت مع ما سُمي بانفجار "نمط فقاقع الصابون"، فانهارت بورصة طوكيو التي فقدت أكثر من نصف قيمة الأسهم بحدود ٤٠٠ تريليون ين وهو ما يعادل الناتج المحلي آنذاك؛ وقد جاء ذلك بعد ارتفاع أسعار الأسهم على مدى عشر سنوات حيث ارتفع مؤشر نيكاي ٨ مرات ويبلغ سنة ١٩٨٩ أكثر من ٣٨ ألف نقطة. وقد جاء هذا الارتفاع على أرضية إعادة هيكلة الاقتصاد في الثمانينات بالنمو الاقتصادي وإنخفاض أسعار النفط وتدني سعر الفائدة. أما الإنهايار فيعود إلى التشبع في الاقتصاد الياباني وهروب الرساميل وتعقد العلاقات اليابانية الأمريكية في مجال التجارة واستفاد العديد من عناصر القوة لطاقتها. وانعكس ذلك على ضعف سعر الين وتراجع أسعار الأراضي بشكل كارثي. ومع ذلك سمح اتساع الطلب الداخلي النسبي (الاستهلاك والإستثمارات) باستمرار النمو خلال النصف الأول من ذلك العام، لكن الفائض التجاري تدنى إلى ٥٢ مليار دولار.

وكانت الحكومة قد توقفت عن تحضير الطلب الداخلي ومارست سياسة نقدية تسليحية متشدد بهدف تنظيم الأوضاع في الأسواق المالية، فنجم عن ذلك تباطؤ في النمو الاقتصادي وتراجُّ في أوضاع المصادر التي وحدت نفسها أمام مقادير هائلة من الديون المشكوك في تحصيلها، فعمدت إلى الحد الصارم من التسليفات مما تسبب

بإفلاس آلاف المشاريع، وتبخّرت قيمة إدخارات ملايين اليابانيين. لهذه الأسباب لم تم الإستثمارات إلا ٤٪ سنة ١٩٩١ مقابل ١١٪ سنة ١٩٩٠. لكن الإنفاق الحكومي عوّض بعض الشيء عن النقص في الإستهلاك. ونما الناتج بنسبة ٣٪ والإنتاج الصناعي ٢٪، مما دفع بالبنك المركزي للقيام بحركة معاكسة فخفض سعر الفائدة ثلاثة مرات متتالية.

واستمر الركود مسيطرًا خلال ١٩٩٢، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي ٠٪، وبتراجع ٢٪، وهي أدنى نسبة تعرفها اليابان خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتراجع تراجعه بنسبة ٤٪ سنة ١٩٩٣ و ٤٪ سنة ١٩٩٤ (١). وجرى ذلك على الرغم من الجهد الذي بذلتها الحكومة لإعادة ضخ الأموال إلى الأسواق.

و قبل أن تتأثر اليابان بالأزمة الآسيوية التي تركت عليها إنعكاسات سيئة (على الأقل هناك ٢٠٠ مليار دولار تسليفات مصرافية مشكوك في تحصيلها)، فإن سوء الوضع الاقتصادي استمر خلال ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ حيث تراجع النمو بحدود ٥٪. ومع أن الحكومة ضخت خلال السنوات الثلاث المنصرمة ما يفوق ٥٠٠ مليار دولار في الأسواق، إلا أن المؤسسات لا توسع في إنفاقها يسبب الصعوبة في الحصول على القروض وتراجع حجم المبيعات وتزايد المخزون. وشهدت اليابان آلاف الإفلاسات في مختلف أنواع المؤسسات وبعض المصارف الضخمة، مما استدعى تدخل الحكومة لتأمين أكبر المصارف اليابانية.

وشهد قطاع البناء خلال العام الماضي تراجعاً زاد عن ١١٪، وتراجعت الأجور الفعلية. ويستمر هروب الرساميل اليابانية إلى الخارج بنسبة تزيد عن مليار دولار شهرياً، علمأً أن اليابانيين وظفوا ما يقارب ٢٧٠ مليار دولار في سندات الخزينة الأميركية مقابل ٢٥٨ ملياراً في السندات اليابانية (٢). وتشير هذه الأرقام إلى المعدل المرتفع للإدخار في اليابان، من جهة، وإلى الإحجام عن التوظيف في المشاريع الاستثمارية من جهة ثانية. أضاف إلى ذلك تزايد القدرات الإنتاجية المعطلة لدى الشركات.

"Bank of England, Quaterly Bulletin" vol. 33, N° 1, February 1993, p. 47.. ١١

"OCED economic outlook", N° 54, December 1993, p. 2.

Le monde diplomatique, Octobre 1998.. ١٢

وتبقى خطة رئيس الحكومة الجديد المحتملة بخفض الضرائب بمعدل ٥٠ مليار دولار وزيادة المصارييف العامة بمقدار ٧٠ مليار دولار، عاجزة عن اجتراح المعجزة لأن معدل الإنفاق المرتفع يحول دون توظيف هذه المقادير في الإستهلاك المتميز بميول جدي متدين للإستهلاك.

#### كيف يبدو الوضع هذا العام وفي العام القادم؟

حسب معطيات وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي وصندوق النقد الدولي، يبدو الوضع قاتماً في اليابان. فالصناعة اليابانية استعادت نمواً بسيطاً خلال شهر أيلول بالمقارنة مع شهر آب بلغ ٢,٥ %، وهي كانت قد عولت على تحقيق ٣٪ (وهي عموماً أرقاماً متواضعة لأن الصناعة اليابانية لم تتعدّ على نسب أقل من ٧ - ١٠٪). وتتوقع الوزارة تراجعاً بنسبة ١,١٪ في تشرين الأول و ٢,٠٪ في تشرين الثاني. أما منظمة التعاون فقد قدرت التراجع الاقتصادي هذه السنة في اليابان بنسبة ٦,٢٪، ويعتقد المصادران بأن اليابان قد تحقق نمواً في العام ١٩٩٩ بنسبة تتراوح بين ٢,٠٪ و ٥,٠٪. أما البطالة فسترتفع من ٤٪ إلى ٤,٧٪ في بلد فاخر على الدوام ببقاء هذا المعدل بين ١٪ و ٢٪. ويعود السبب في كلّ هذا إلى استمرار النقص في القروض وفي الصادرات. ويكتفي القول إن صادرات السيارات اليابانية تراجعت كثيراً (تراجع ٥٠٪ إلى شرق آسيا) وبلغت نسبة ٣,٢٪ خلال أيلول على حساب توسيع المبيعات بنسبة ٣٪ إلى الاتحاد الأوروبي و ٨,٣٪ إلى الولايات المتحدة. إلى ذلك أبقى المصرف المركزي سياسته النقدية دون تغيير خلال الشهر الحالي، أي لم يمس سعر الفائدة ولا نسبة الاحتياط الإلزامية للمصارف.

وترجع منظمة التعاون والتطور الاقتصادي أسباب استمرار الإنكماش، إلى عجز المسؤولين السياسيين اليابانيين عن إيقاف تدهور ثقة القطاع الخاص وتأجيل النفقات الحكومية.

#### ٦- إلى الصين أيضاً

بعد انفجار الأزمة الآسيوية وما تركته من انعكاسات على اليابان، قصدت الرساميل اليابانية الصين كبيئة آمنة ومرجحة. وهي كانت قد فتحت الطريق أمامها منذ الثمانينات وتحولت إلى المستثمر العالمي الثالث في الصين بعد العام ١٩٩٢. جدير بالذكر أن هذه الإستثمارات تمت بدون أية ضمانات حكومية، بل كانت تعبيراً عن مبادرة

فردية نابعة من ستراتيجية المشاريع اليابانية. وجرى ذلك بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي ما زالت تفرضها القوانين الصينية على عمل المشاريع الأجنبية. وكانت اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بين البلدين قد حركت النشاط الإستثماري والتجاري. وجرى تطوير بعض وكالات الأعمال والمعلومات من قبل مؤسسات يابانية صغيرة ومتوسطة مستندة إلى مساعدات وقروض مصرافية. وبعد سنة ١٩٩٢، تطورت الإستثمارات إنطلاقاً من ستراتيجية خاصة للشركات اليابانية بالتوسيع، على قاعدة تطبيع العلاقات بين الصين والغرب، وعلى أساس رغبة الصين في إعطاء دور هام للمستثمرين الأجانب في تطوير البلاد.

وبالفعل احتلت اليابان الموقع الثالث في الإستثمارات المباشرة بعد هونغ كونغ وتايوان سنة ١٩٩٥، حيث كانت الإستثمارات من هونغ كونغ ٨٠ مليار دولار، و١٠،٨ مليار لتايوان و٢،١٠ مليار للإمارات و٨،٨ مليار دولار للولايات المتحدة<sup>(١٢)</sup>. وتتوقع الصين تزايد الإستثمارات اليابانية في اقتصادها.

وارتفعت نسبة الإستثمارات اليابانية من نسبة الإستثمارات الأجنبية في الصناعة الصينية من ٥٤٪ سنة ١٩٩١ إلى ٧١٪ سنة ١٩٩٤ وبشكل خاص في المشاريع ذات الكثافة المرتفعة لليد العاملة (النسيج والغذائية). إلا أنها تشهد في الفترة الأخيرة تحولاً للصناعات الآلية والإلكترونية التي جذبت كبريات الشركات اليابانية. وتمركزت هذه الإستثمارات في شانغهاي وشنزن زين، حيث بلغت ٩٠٠ مليون دولار في الأولى موظفة في ٣٦٠ مشروعًا، و ٥٥٠ مليوناً في الثانية في ما يقارب ٢٠٠ مشروع. واستقر ٣٦٠ مليوناً في تيانجين<sup>(١٤)</sup>.

وعلى قاعدة توسيع الإستثمارات، نمت التجارة البينية ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ بنسبة ١٥٣٪ محققة فائضاً تجارياً للصين بلغ ١٤ مليار دولار. فأصبحت الصين الشريك الثاني التجاري لليابان بعد الولايات المتحدة. كلّ هذا يشهد على أن اليابان باتت تولي أهمية أكبر لتوجيه استثماراتها إلى الصين منها إلى شرق آسيا: فقد نمت الإستثمارات اليابانية في الصين من مجموع استثماراتها في آسيا من ٢٥٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٢٦٪ سنة ١٩٩٤ وإلى ٣٦٪ سنة ١٩٩٥. وتراجعت نسبة بلدان شرق آسيا من هذه الإستثمارات خلال تلك الأعوام على التوالي من ٣٦٪ إلى ٢٩٪ إلى ٢٦٪. وانخفضت في بلدان الآسيان من ٤٠٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٣٣٪ سنة ١٩٩٥.

## ٧- اليابان مجتمع هرم

تحتل اليابان منذ عقدين من الزمن لائحة الدول الطالعية في المستوى الرفيع للعمر الوسطي للسكان، حيث أشارت معطيات ١٩٩١ إلى أن هذا المعدل هو ٧٦ عاماً للرجال و٨٢ عاماً للنساء. لكن هذه النزعة تترافق مع تدني معدل الولادات. وقد تراجع معدل السكان حتى عمر خمس عشرة سنة من ٣٧٪ سنة ١٩٤٠ إلى ١٨٪ سنة ١٩٩١، ويتوقع أن يتراجع إلى ١٦٪ حتى العام ٢٠٢٠. وتراجعت الولادات الصافية إلى ٥٪، أي أقل من ١٪ وهو المعدل الضروري لإعادة إنتاج السكان في المرحلة المعاصرة. وتباطأت وتيرة نمو السكان سنة بعد سنة وربما بدأت بالتوقف عن النمو. وبدأ التراجع المطلق لعدد السكان الذي سيصل إلى ذروته: ١٣٦ مليوناً بحلول العام ٢٠١٠، أي أقل بستة ملايين مما كان ينبغي أن يكون عليه. وربما تراجع عدد سكان اليابان إلى ١٠٠ مليون نسمة في العام ٢٠٦٠. وسوف تتغير بنية السكان لصالح المتقدمين في السن الذين تزايدت نسبتهم منذ الخمسينات.

وقد بلغت نسبة السكان ما فوق الخمسة وستين عاماً ٧٪ في السبعينات، وارتفعت إلى ١٢٪ في التسعينات وهي تعادل ١٥ مليون نسمة. وسترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول العام ٢٠٢٠ أي حوالي ٣٣ مليوناً. وهذا الواقع ينعكس تناقصاً في عدد القادرين على العمل.

وتراجعت نسبة السكان ما بين ١٥ سنة و٣٥ سنة من ٤٨٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٣٣٪ سنة ١٩٩٤. وارتفعت نسبة السكان بين عمر ٣٥ و٦٥ سنة من ٤٧٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٦٠٪ سنة ١٩٩٤. وهذا يعني تزايد نسبة المسنين في صفوف الفئة العاملة مما سينعكس على عرض العمل والطلب عليه وبالتالي على النشاط الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يجري تغيير في بنية عرض قوة العمل والطلب عليه. فسيرتفع الطلب على قوة العمل في عمر أقل من ٣٠ سنة إلى حوالي الثلث من الحاجة لليد العاملة، وسينخفض الطلب على العاملين في عمر بين ٣٠ و٥٥ سنة من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ من الحاجة لليد العاملة. وبالتالي سينخفض العرض في الفئة الأخيرة ويرتفع في الفئة الأولى. كلّ هذا سيسمّي اتخاذ إجراءات في مجال إدارة العمل التي ما زالت تستدّ بشكل رئيسي، حتى الآن، على تحفيز العمال بالإشتغال الطويل الأجل والدفع حسب الأقدمية في العمل. ذلك أن تقادم أعمار الملوك العاملة في الإنتاج، إنعكس مباشرة على نمو نفقات الشركات على الأجور، كون إنتاجية هذه اليد العاملة في تناقص مستمر

بسبب التقدّم في السن. وفقدت اليابان ما كانت تمتاز به من نسبة متذكّرة لمخصص الأجر إلى مقدار القيمة المضافة التي شكلت عنصراً أساسياً في قدرة السلع اليابانية على المنافسة.

وتصبح اليوم مسألة إيجاد العمل للمتقدم بالسن معقدة جداً، بعد تصدع نظام الإستئجار مدى الحياة وتحفيز المسنين على ترك العمل طوعاً. فبات على المسن أن يبقى في بيته لاستحالة انتقاله إلى مشروع آخر، وإن تم ذلك فلفترة وجيزة لا تتجاوز السنين. لذلك تحاول الحكومة تحفيز استئجار المتقدين بالسن ذوي الخبرة والكفاءة، وذلك عبر مساعدة الشركات التي ترفع سن التقاعد، وتوسيع قاعدة إعادة الاستخدام. كما تبرز أمام اليابان مشكلة نمو نفقات تأمين معيشة هذه الفئة من السكان وخاصة نفقات الضمان الاجتماعي التي بلغت ٤٨ تريليون سنة ١٩٩٠، وتشكل اليوم ٦٠٪ من النفقات الاجتماعية.

كما أن إعادة توزيع السكان حسب القطاعات وإعطاء الأولوية في القطاعات الحديثة للشباب، دفعاً إلى هجرة واسعة من الريف الذي يقى فيه الجزء المتقدم بالسن والذين يعيشون على حساب الضمان الاجتماعي.

#### ٨- الإصلاح يدق أبواب اليابان

يتساءل الباحث المطلع على مسيرة اليابان عما إذا كان اليابانيون يبالغون في تشوّهم وهم المعروف عنهم أنهم كانوا يحولون الإنكماش والأزمات إلى حواجز فعلية لإعادة هيكلة الاقتصاد ودفعه قدماً. أليس بالإمكان تكرار السيناريو ذاته هذه المرة أيضاً؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك، بعدما شهدته اليابان من أحداث في السنوات الأخيرة. فقدان الثقة بالنظام والتقاليد والعادات التي كانت في أساس تجارات اليابان، يتفاقم يوماً بعد يوم ويتجسد كما رأينا في الإحجام عن التوظيف وفي هروب الرساميل الكثيف إلى الخارج وفي عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التغييرات السريعة للحكومات وفي الفضائح. ولا يبدو الأمر هذه المرة كما في الأزمات الدورية السابقة حيث كان اليابانيون يستقبلون الأزمات كظاهرات عادية تأخذ مدتها ويتقنون بتجاوزها عبر ما اختزنه النظام الياباني من أوراق قوة: أشكال تنظيم النشاط الاقتصادي، النظام المالي، نظام الإدارة، نظام تدخل الدولة ونظام الإستئجار مدى الحياة.

ومع ذلك فالأمر واقع: لم تعد هذه البنى تستجيب لتحديات العولمة الراهنة وتبخر الحدود بين الدول وإلغاء القيود والعوائق وانفجار موجات المنافسة الإحتكارية الجديدة، خاصة وأن هذه البنى متهمة بصيانة الإنفلات والحمائية وقمع المبادرة "بالتمر" والتواطؤ الجماعي لإبعاد الأجنبي. وبقيت هذه السلبيات مطموسة غير معترف بها، مصنفة كصناعة الأجانب وخاصة الأميركيين، إلى أن أقرّ بها بعض المسؤولين، وبعد أن أصبحت مادة بحث ونقاش في الدوائر العلمية . أضف إلى ذلك أن تفسير تراجع الإنتاج وانخفاض المدخلات والإفلات المطردة، لم يعد ممكناً وكافياً في إطار آلية الأزمة الدورية العادية، ناهيك عن ارتفاع سعر اليدين وما جرّه من ويلات على القطاعات التصديرية في بلد يُعتبر فيه سعر الفائدة الأدنى في العالم، وفشل العديد من المشاريع الاستثمارية في الخارج والهجوم بالغاز في المترو والخسائر بالأرواح من جراء المهزات الأرضية. كلّ هذا مجتمعاً خلق جوًّا من التشاؤم والذهول، وبات الجميع يتضرر تغييراً ما يرفع اليابان من القعر الذي انحدرت إليه بعد أن حسبت نفسها قد تجاوزت مرحلة الركض للحق بالمتقدمين عنها ودخلت نادي النخبة الدولي. والتغيير المنتظر إصلاحات تطال النظام الاقتصادي . الاجتماعي وما كان يُعتبر عناصر قوة فيه، بما في ذلك دور الدولة . وهم يعتبرون أن رأسمالية الدولة النامية<sup>(١٥)</sup> التي تجسدت في اليابان، لم تعد تلبي حاجات بلدتهم المتتطور والناجع الذي يحتاج لافتتاح كامل لاقتصاده . وهل تستغرب هذا النمط من التفكير وقد تجاوزت خسائير التراجع الأخير ١٢ ترليون ين، أو ما يزيد عن ٣٪ من الناتج المحلي سنويًا؟ لقد كان ذلك كافياً لنصف الثقة بهذا النمط من الرأسمالية، في وقت تراكم جارتها الأميركيّة النجاحات والنمو الاقتصادي . من هنا كانت دعوة رئيس غرفة التجارة والصناعة لخلق بيئة إجتماعية . - إقتصادية تعطي الثقة للناس بمستقبلهم<sup>(١٦)</sup>.

ومنذ أواسط التسعينات، تحول الإقرار باستفاد عوامل القوة في الاقتصاد الياباني إلى موضوع صراع، حيث جعلته المعارضة مادة للهجوم على السلطة، وهو ما فعله حزب الأفاق الجديدة وزعيمه أوساوا المنشق عن الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي أعلن أن لا مخرج لليابان من أزمتها إلا بالإفتتاح الكامل على المجتمع الدولي وأسوقه، وإزالة العوائق والقيود التي تخنق المبادرة والإبداع والنمو الاقتصادي<sup>(١٧)</sup>. وكانت دعوة

Ch. Jonson. "Japan. Who Governs" (the rise of development state, New York, 1995. . ١٥

"Financial Time" 20. III. 1996. . ١٦

"The Economist" 9. III. 1996. . ١٧

صريحة للإصلاح يوافقه الرأي فيها قادة التحالف الحاكم الذين أقرّوا بضرورته، لكنهم متخوفون من مأزق سياستهم الشعبية. فوزير الصحة السابق أعلن عن رغبة الشعب الياباني بتخفيف عدد الموظفين وضرورة إعادة النظر بدور الدولة، بحيث يكون قطاع الدولة مكملاً لقطاع الخاص وليس معرقلًا له. ويضيف أحد قادة الحزب الديمقراطي أن اليابان لم تعد بحاجة لحكومة تتصرف كمدافع عن كلّ فرد وكلّ شركة، بل تحتاج لحكومة صغيرة تساعد المواطنين على مساعدة أنفسهم، وعلى الدولة أن تتحمّل المسؤولية فقط عندما تعجز أجهزة السلطة المحلية عن ذلك.

من هذه الأمثل، يبدو وكأن الجميع اتفق على ضرورة إجراء الإصلاحات وتتنفيذها. غير أنهم اختلفوا على حجم هذه الإصلاحات وتأثيرها والتواحي التي ينبغي أن تطالها. من هنا كان الحزب الحاكم الذي أدار اليابان منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية يُجهض محاولات الإصلاح بحجّة الحفاظ على الاستقرار. فالإقبال على صغير المساحة، كبير بعدد سكانه، فقير بموارده الطبيعية. وبالتالي فهذا التوصيف يدفع لاستنتاج ضرورة الدور الكبير للدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية. وقد ترجم هذا الدور بإنشاء جيش واسع من الموظفين البيروقراطيين، الذين استحوذوا على السلطة الفعلية في الدولة وتحولوا السياسيين إلى مجرد رموز في وزاراتهم ومراكزهم العالية يوّقعون إقتراحات وخطط موظفيهم. وكان الموظفون، لفترة قريبة، بعيدين عن الشبهات والنقد، لكنهم أمسوا مؤخرًا محطّ إتهام بالإحتلال والرشوة والفساد. وأعربت فدرالية أرباب العمل عن رغبتها في الحد من القيود الحكومية التي باتت عاملاً مسؤولاً عن ارتفاع كلفة الإنتاج وتدني قدرة السلع اليابانية على المنافسة. كما رأت أن التأخير في إجراء الإصلاحات الضرورية مسؤول عن ارتفاع سعر الين والإتكماش الاقتصادي.

وتتلخص هذه المطالبة بـكف يد البيروقراطية عن التدخل في سوق العمل للحفاظ على أعداد كبيرة من العاملين في وظائفهم بحجّة الحفاظ على الأمن الاجتماعي؛ وبالحد من التدخل في الأسواق المالية ودعم المشاريع الضعيفة واستخدام الضرائب المحصلة لدعم وزارة السكن التي كانت على شفير الإفلاس، وإلغاء القيود المعرفة لإدخال التجديفات العلمية حيز الإنتاج. وقد تزامنت هذه المطالبة مع نشر نتائج استفتاء قامته به وكالة هاكوهود سنة ١٩٩٥ حول الموقف من دور الدولة، إذ تبيّن أنّ ٢٢٪ فقط يعتبرون أن وضع الدولة مستقر مقابل ٤٠٪ لعام ١٩٩٢، وأن أكثر من ٦٥٪ قد فقدوا الثقة بالدولة ويكونون الكره للموظفين البيروقراطيين<sup>(١٨)</sup>.

ويرتبط مصير هذه الإصلاحات بالبنية التحتية السياسية الحاكمة وشكل تعاطيها مع هذه القضايا، وهي متمثلة بتحالف الحزب الديمقراطي والحزب الإشتراكي (الذي دام فترة قصيرة) وبالأول بالدرجة الأولى. فالحزب الليبرالي يحكم البلاد، كما ذكرنا، منذ الأربعينات، وكان يحظى باحترام الناخبين لأن ازدهار اليابان ارتبط به. وكان الناخبون يغضون النظر عن هفوات هذا الحزب ويكتفون بتوجيهه عقوبات انتخابية محدودة بحقه. من هنا كان الدور الضخم للدولة في مسيرة اليابان. لكن المköث الطويل في السلطة سبب المشاكل والهفوات والإنحرافات، فتراكم في حساب هذا الحزب الكثير من الإتهامات بالرشوة والفساد مما تسبب في فقدانه ثقة شريحة واسعة من الناخبين وانشقاق جزء من الحزب تحول إلى المعارضة، وأخيراً خسارة الانتخابات سنة ١٩٩٣. وربحت معارضة أوساوا الإنتخابات تحت شعارات ووعود بإجراء إصلاحات جذرية تتمحور، كما ذكرنا، حول فتح اليابان أمام الأجانب للتفاعل مع الرساميل الأجنبية. وكان أوساوا قد فهم جيداً أن هذا النهج ليس سهلاً وأن تطبيقه صعب جداً لأن اليابان تعودت على دور أساسي للدولة، ومع ذلك جازف بالتصدي لهذه المهمة<sup>(١٩)</sup>. ولأن الرأي العام الياباني (او الجزء الأساسي منه) قد افترض أن هذا النهج سيُخرج اليابان بسرعة من أزمتها وسيدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام وهو ما لم يحصل، سقط أوساوا بعد ثمانية أشهر وعاد الحزب الديمقراطي إلى السلطة بمفردة سنة ١٩٩٦. لكن الجديد في الأمر هو تبني هوشوموتو نهج الإصلاح الجذري الذي يعرف أن نصف حزبه يعارضه. ولأن جعبيته لم تخلص من إرث الماضي بل راكمت فوقه من السلبيات والمراؤحة والعجز عن حل الأزمة التي تقاطعت وتفاقمت مع أزمة شرق آسيا وبها، سقط هوشوموتو في الصيف الماضي مفسحاً المجال أمام مغامر جديد هو أبوتشي.

وهكذا يتغير القادة والأفراد، والمطلوب، حسب رأي القطاع الخاص الياباني، أمر جوهرى: وضع اليد على الجرح. نعم لقد كان نظام الإستئجار مدى الحياة وتحديد الأجور حسب الخبرة والتقدم في الوظيفة، عامل ازدهار للمؤسسات. وكانت مساومة ناجحة: إستئمانت من أجل المؤسسة لقاء ضمانات لدى الحياة. صحيح أن شبكة العلاقات الهرمية بين المؤسسات والشركات المختلفة الأحجام، عامل استقرار في النظام الاقتصادي ومصدر ثقة بالمستقبل، صحيح أن دور الدولة خلق للشركات اليابانية المناخ الذي تحلم به أية مؤسسة من حماية وضمانات لوحدة المنافسة الخارجية، صحيح أيضاً أن التحرير المفرط لعمل الأسواق المالية قد غذى الطفرة الاقتصادية؛ لكن عوامل

الإزدهار هذه، كما وأن كل العوامل الأخرى، لها حدود تاريخية وحدود لفعاليها. فالجانب الآخر للعملة مجموعة من السلبيات والتراقيضات تضمنتها هذه العناصر أدت في النهاية إلى استفادتها لطاقتها على الفعل الإيجابي.

فنظام الإستئجار لدى الحياة كان سبباً لعرقلة إدخال الكوادر الشابة الجديدة الكفؤة المتخرجة حديثاً والمكتسبة بأخر منجزات العلم، لسوق العمل، لأن فرص العمل كانت محجوزة بالعناصر القديمة. من جهة ثانية، تصل الكوادر القديمة المتمرسة في مواقعها إلى حدودها المصرفية والوظيفية مما يجعل كلفة الإنتاج مرتفعة، وممّا يجعل إدخال التقنيات الحديثة عملية بطيئة وينعكس سلباً على القدرة التنافسية للسلع اليابانية. لذلك شرعت الشركات بالتحايل على القانون وتحوير نظام استئجار العمال والموظفين بشتى الوسائل دون المساس بجوهره. لكن ضغط الأزمة وارتفاع النفقات الإنتاجية دفع بها إلى خرقه في البداية عبر طريق تقليص أعداد المستأجرين الجدد، ومن ثمّ عبر صرف العمال وتحفيزهم على التقاعد باكراً أو دفع العاملات للزواج وترك العمل.

كما وصل نظام العلاقات التعاقدية بين الشركات هو الآخر إلى حدوده القصوى، وباتت الشركات المتعاقدة من الطرفين تشعر بحدوديته: فالشركات الكبرى لا ترى أن مطالبتها تتحقق دائماً من قبل شركائها، مما يعني، بالنسبة إليها ضرورة التفتيش عن شركاء جدد، أي التحرر من هذا القيد. وبدورها، تشعر الشركات المتوسطة والصغرى أنها رهينة لدى الشركات الكبرى وأنّها معرضة للإفلاس بمجرد أن يفك هذا العقد، لأنّ التكنولوجيا المستخدمة لديها إنما استُخدمت لخدمة شركة محددة ولتقديم خدمات محددة. لذلك كان التحرر من هذه العلاقات محظوظاً اهتمام ومطالبة بتنفيذها من قبل دوائر الأعمال على اختلافها.

غير أن هذه التحولات والتطورات ترافقت وتترافق بخوف متزايد من قبل الفئات الخائفة على مستقبلها وعلى قدرتها على التكيف مع الأشكال المستجدة، مما ولد شعوراً بالتشاؤم المتزايد لدى مختلف فئات المجتمع.

## ٩ - ضغط العوامل الخارجية

بالإضافة إلى ضغوط العوامل الداخلية، تلقي العوامل الخارجية بضغطها على اليابان: الإحتيكات التجارية الخارجية مع الولايات المتحدة؛ الحاجز الرفيع الذي نصبه

الإتحاد الأوروبي حول نفسه بوجه الأجانب، الإفلاس الذي تعرض له شرق آسيا وما تركه من انعكاسات على اليابان والطموح لانتزاع موقع سياسي في العالم يتناسب والقدرة الاقتصادية اليابانية.

فالعجز التجاري الأميركي مع اليابان كان ولا يزال موضع خلافات وحوارات عديدة تتم على مستوى القمة. واليابان متهمة بإغلاق أبوابها أمام السلع والرساميل الأمريكية في وقت تنتقل سلعها ورساميلها بحرية إلى الولايات المتحدة. وترتدي اليابان بأن السبب يعود لاختلالات بنوية في الاقتصاد الأميركي لا دخل لها بها. لكن هذا الجواب لم يحل المسجال. والإتحاد الأوروبي يواجهها بالإتهامات نفسها و يجعلها فريسة لسياساته الجديدة المقيدة لحركتها في كل المجالات. وكانت اليابان تطمح لأن تشكل بلدان شرق آسيا عميقاً الاحتياطي في المنافسة بين المراكز الرأسمالية، لكن إفلاسها جعلها فريسة للرساميل الأمريكية والأوروبية التي تشتري مؤسساتها بابخس الأثمان.

ويُقلق اليابانيين عدم احتلال بلادهم لموقع دولي لائق بها، بحيث تبقى على الصعيد الدولي تابعة بشكل كامل للولايات المتحدة وهو ما لم يعد يتاسب مع الموقع الاقتصادي والتجاري الذي بلغته. وقد كَبِّلَتْها الولايات المتحدة باتفاقية الشراكة الأخيرة التي عقدتها معها كرد فعل على اتفاقية الشراكة بين روسيا والصين. ويتزايد القلق من جراء العلاقات المتقلبة وغير المحددة نهائياً مع جارتها: الصين وكوريا بشقيها، وروسيا، ويكتفي التذكير بأنه لا توجد اتفاقية سلام حتى الآن مع روسيا بعد الحرب العالمية الثانية. واليابانيون غير واثقين من أن الأميركيين سيقدمون لهم مقدعاً ثابتاً في الأمم المتحدة. من هنا بات هذا الموضوع ضاغطاً على الرأي العام الياباني الذي يرغب في الإرتقاء بيده إلى موقع متقدم على الساحة السياسية الدولية.

## خاتمة

ما هو مقترن على اليابانيين (وقد اقتربته عليهم مسیرتهم) هو نوع من المشي بعكس السير: طلاق مع النمط الكينزي في التطور الاقتصادي بما يعني ذلك من كف يد الدولة عن التدخل، وإفساح المجال أمام نيوليبرالية لا تُسمى باسمها بل يُستعاض عنها بتكرис الإنفتاح وكسر القيود وإلى ما هنالك، في وقت يتم العكس في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية حيث عاشت النيوليبرالية فيها عقداً من التجارب وأوصلتها إلى أزمات حادة، وكان آخرها التغيير في ألمانيا. وربما كان تخوف اليابان من هذه

المسيرة المعاكسة لمسار العالم الرأسمالي مفهوماً ومبرراً، لأن اليابان لم تجريه ولأنها لم تجرب حالات التداول بين النهجين كما حصل في أوروبا وأميركا. لكنه مسار جديد ولذا فهو يشكل مصدرأً للخوف.

إن العرض الذي قمنا به لمسيرة اليابان الحديثة، يؤكد الإستنتاج الذي أوردناه في مطلع البحث بأن اليابان تخوض بداية موجة طويلة جداً في تطورها، وهي إذاً أمام تحدي تبديل النمط التكنولوجي والإداري والسياسي الاقتصادي. إنها أمام استبدال نمط التكنولوجيا الذي سيعرض لها نفقات فتح أسواقها أمام الأجانب وتحرير أسواقها المالية والحد من تدخل الدولة في دعم الاقتصاد، ويعني تحرير نظام المؤسسات والعلاقات ما بينها. وهذا النمط يحتاج إلى نظام علاقات عمل أكثر مرونة إذا لم نقل على المرونة، بحيث يفسح المجال أمام الكوادر العلمية الجديدة لاحتلال سدة النظام التكنولوجي. بهذا المعنى ليست اليابان في خطر الإجتياح الأجنبي كما تروج بعض الدوائر العلمية، وليس على أبواب الإفلاس، لكنّ تسارع الأحداث وكثافتها رسماً صورة عن وضع اليابان يميل إلى المأساوية.

...  
...  
...  
...  
...

## النزاع وإدارة النزاع

د. كمال حماد (\*)

### ١ - مقدمة

النزاع موجود في حياة الإنسان حتى في زمن السلم، وهو يحمل في طياته بعض العناصر البناءة والنافعة إلى جانب العواقب المؤخمة والقوى المدمرة الأليمة. وهدف حل النزاع هو أن يزيل أو يلطف نتائج النزاع السلبية وأن يحافظ في الوقت نفسه على مميزاته النافعة والباعثة إلى الحيوية<sup>(١)</sup>.

يشير «جوزيف هيميز» (J. HIMES) في مؤلفه حول النزاعات، إلى أن الناس عدائة وهي مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض. ويرأى «هيميز» يعود السبب الرئيسي للحروب بين القارات إلى ما يُسمى بالثورة الملاحية في أوروبا الفرنسية (في القرنين الخامس وال السادس عشر). فاختراع المزولة<sup>(٢)</sup> والبوصلة وبناء البوارخ، سمحت للبحارة من البرتغال وإسبانيا وهولندا وإنكلترا وفرنسا بالإبحار إلى ما وراء شواطئ أوروبا وشمال أفريقيا. ومنذ ذلك التاريخ، بدأ غزو القارات وابتداأت الحروب التي لا تنتهي، والتي أدت إلى إخضاع قارات مثل أفريقيا وأستراليا وأسيا وأميركا.

وكان القرن الثامن عشر عصر التوسيع، فيه تشكلت النظرية الماركسية حول صراع الطبقات التي طرحت الأسس الأيديولوجية لأنواع جديدة من الحروب، مثل الثورة

(\*) - أستاذ في كلية القيادة والأركان - الجيش اللبناني. أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية - الجامعة اللبنانية.

١ - «دليل مرجعي ومادة تعليمية في مجال حل النزاعات»، باريس، ١٩٩٤، صفحة ١١.

٢ - آلة للتحقق من مركز السفينة بالنسبة إلى خطوط الطول والعرض.

الوطنية بغية الاستقلال، والصراع للإستئثار بالسلطة وبالمنفعة الاقتصادية ويقيم دنيوية. وتميزت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية باندلاع حروب جديدة، كالحرب الإسرائيلية العربية، والنزاع الكوري، والمسألة الجزائرية، والحرب الفيتنامية، وعدد من الحروب الأقل اشتعالاً في آسيا وأميركا الجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

ويرشدنا علم شرح الرموز الكتابية (Typology) إلى وجود سبعة أنواع من النزاعات

هي:

- أ - النزاعات ذات الطابع الخاص.
- ب - النزاعات المدنية.
- ج - الاضطرابات الداخلية.
- د - المؤامرات.
- ه - النزاعات المحلية.
- و - التقليد والأعراف المحافظة وما ينتج عنها من مواجهات ومعارضات تسبب النزاعات.
- ز - الحروب الدولية.

## ٢ - تعريف النزاع الاجتماعي

ويعتبر التعريف للنزاع الاجتماعي الذي نشره (Coser) في عام ١٩٦٨ من بين أهم التعريف في هذا المجال، وفيه يقول: "ممكن أن نعرف النزاع الاجتماعي بأنه صراع على منفعة معينة، أو على السلطة، أو على موارد نادرة، أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن الأهداف لأطراف المتنازعة، ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة، بل تتعداها إلى تحديد الأضرار، أو التخلص من المنافس الآخر"<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - أوجه النزاع

يوجد وجهان فقط للنزاع حتى ولو كان المشاركون فيه أكثر من ذلك بكثير.

- الوجه الأول: هو الصراع ضد خصم، لامتلاك منفعة نادرة وهو صراع واقعي، لأن له حدوداً خارجية محددة، أي الحصول على منفعة نادرة.

- الوجه الثاني: هو على العكس من الأول، نزاع غير واقعي، لأنه يتصل بنفسية وشخصية محرك النزاع بهدف إزالة توتر شخصي، إرضاء نزاعات كامنة في نفسيته، عمل عدائي مريح له شخصياً، ويستخدم بالمحصلة النهاية نفسه، أكثر من تحقيق أهداف خارجية. والعامل الأساسي في النزاع هو الاعتقاد لدى طرف أو أطراف معينة، بأن الأطراف الأخرى هي العائق أمامها، لحصولها على بعض المنافع مثل السلطة، الموارد، وغيرها، ولذلك، برأيها، يجب أن تزول.

وتعتبر المفاهيم التالية: استهلاك وإقناع، دعاية، مقاطعة، تظاهرات، ابتزاز وتهديد، إرهاب، عمليات ثورية، حصار، عدم الطاعة المدنية، عمليات عسكرية. أنواعاً وأشكالاً من التكتيك الذي يستعمل واسعاً في النزاعات.

ويكشف تكتيك النزاعات عن تركيبتين بارزتين:

الأولى: هي أعمال مشتركة تعمل بواسطة اتحادات العمال، الوحدات العسكرية، الخلايا السياسية، أو بواسطة وحدات مهنية، حركات اجتماعية ومنظمات، غالباً ما تكون تلك الجماعات غير منظمة رسمياً.

والثانية: هي رد فعل السلطة، التي تجند قوتها من احتكار إدارة المنافع والموارد المهمة في الدولة، بحيث يشعر المناوئون لها بأنهم مهددون.

#### ٤ - خصائص النزاع

يعرف (MACK and SNYDER) خصائص النزاع على الشكل التالي:

- أ . ينشأ النزاع من أهمية الموقع وندرة الموارد.
- ب . يتورط في النزاع طرفان على الأقل.
- ج . تتشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة.
- د . سلوك وتصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل الطرف الآخر، الإضرار به أو إبادته أو إلى ضبط المعارضة.
- ه . يشمل النزاع أيضاً امتلاك السلطة أو ممارستها، أو محاولة امتلاك السلطة أو ممارستها.
- و . للنزاع نتائج اجتماعية مهمة<sup>(٤)</sup>.

وللنزاع مستويات عدة بحسب حدّته، تدرج من الاختلاف البسيط في الرأي إلى الخلاف الجديّ، فالنزاع المتعدد، فالنزاع المزمن، ثم النزاع العنيف.

وقد تختلف طبيعة النزاع بحسب موضوعه. صحيح أن كلّ نزاع ينفرد بخصائصه ومستوى حدّته وطبيعة موضوعه، إلا أنه غالباً ما يشارطه غيره من النزاعات مميزات مشتركة عديدة. فالشعور بالغضب والإحباط والخوف وفقدان التواصل، والميل إلى لوم الآخر أو تجريده من إنسانيته، والتضليل واتخاذ القرارات الاستراتيجية في استخدام العنف أو التفاوض أو الوساطة؛ كلها عوامل نجدها وغيرها في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفي أزمة البوسنة والهرسك، وغيرها من الأزمات. إذاً فالشكل قد يتغير ولكن الخصائص الكاملة هي نفسها أو قد تتشابه إلى حد بعيد<sup>(٥)</sup>.

## ٥ - أركان النزاع الدولي

يُقصد بالنزاع الدولي "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما".

وللنزاع الدولي ثلاثة أركان رئيسية هي:

أ . الأطراف: يُشترط أن يكون النزاع بين طرفين على الأقل.

ب . الدولية: يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام.

ج . المنازعـة: وتعني المعارضـة أو إبداء الرأي المناقض لوجهـة نظر الدولة الأولى في المسـألـة محلـ النـازـعـ، أو إنـكارـها أـصـلـاً أو تـقـسـيرـها تـفـسـيرـاً يـعـاكـسـ أو يـفـاـيـرـ تـقـسـيرـ

الـدـوـلـةـ الأولىـ، أو استـعمـالـ الـوـسـائـلـ المـادـيـةـ أو الـقـانـونـيـةـ لإـثـبـاتـ ذـلـكـ.

## ٦ - تصنـيفـ النـازـعـ الدولي

إن تكوين أي نزاع يتطلب إثباتاً موضوعياً، إذ أن أي خلاف يُحدّد بالنسبة إلى خصائصه الذاتية. ويميـزـ الفـقهـ بيـنـ فـئـتـيـنـ أـسـاسـيـتـيـنـ منـ النـازـاعـاتـ الدـوـلـيـةـ: النـازـاعـاتـ ذاتـ الطـابـعـ القـانـونـيـ وـالـنـازـاعـاتـ ذاتـ الطـابـعـ السـيـاسـيـ، كـماـ ظـهـرـتـ مؤـخـراـ فـئـةـ ثـالـثـةـ جـدـيـدةـ هيـ النـازـاعـاتـ ذاتـ الطـابـعـ الفـنـيـ أوـ التـقـنـيـ<sup>(٦)</sup>.

٥ - دليل مرجعـيـ، مـرـجـعـ سابقـ ذـكـرـهـ، صـفحـةـ ١٢ـ.

٦ - روسـوـ شـارـلـ، «ـالـقـانـونـ الدـوـلـيـ العـامـ»ـ، بـيـرـوـتـ، ١٩٨٢ـ، صـ.ـ ٢٨٣ـ.

## ٧ - أسباب النزاعات الدولية ومصادرها

تفرد ظاهرة النزاع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية معقدة. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتدخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف.

### أ . في أسباب النزاع:

من ناحية الأسباب، هناك الأسباب البعيدة والأسباب المباشرة، ومن جهة المصادر هناك مصادر عديدة ومتعددة مسببة للنزاعات.

- أما الأسباب البعيدة، فهي هامة ولكن ليس من شأنها أن تبلور النزاع وتبرره للعلن. وهي لا تحقق سوى تصرفات من طبيعة عمومية ومتدرجة، وتمثل عادة بوجود عقائد متعارضة.

- أما الأسباب القريبة، فتؤدي إلى تبادل الادعاءات المتعاكسة. إنها تفترض عملاً أكثر منهجمية وتطرح على الساحة الدولية كيفية إزالة التوتر ودرء الأزمات. وتلاحظ الأسباب المباشرة في الأزمات المحدودة أو على مستوى المرحلة النهائية لخلاف طويل، ويمكن أن تكون فجائية وتحمل معها التهديد والخطر.

وهناك نمطان من المنازعات الدولية:

الأولى: وهي الأخطر، لأنها تستهدف العناصر الأساسية للدولة مثل الإقليم والسكان والسلطة.

والثانية: تستهدف التشكيل بمسلكية إحدى الدول في علاقاتها الخارجية، إذن رهانها أقل ويمكن وضع حد لها إما بالطرق القانونية أو باتفاق رضائي<sup>(٧)</sup>.

### ب . مصادر النزاع: تعزى أسباب النزاعات إلى المصادر التالية:

١ - مصادر فردية - نفسية: وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والسلط، وفي الدافع نحو الانتقام والتتوسيع والمخاطرة. وتتوفر الصراعات والمحروbs والنزاعات الفرصة المثلث لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزاعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.

٧ - سرحال أحمد، «قانون العلاقات الدولية»، بيروت، ١٩٩٠، صفحة ٢٨٢.

كما أن نظرية الإخفاق والإحباط التي يزعم دعاتها أن الدافع إلى النزاع والتصارع الدولي ينبع عن الشعور بالإحباط النفسي الذي يبلغ ذروته في ظروف الأزمات، وخاصة عندما تصاب الخطط الوطنية للدولة بالإخفاق والفشل.

كما أن اعتبارات خاصة بشخصية صانع القرار في دولة معينة، مثل الميل الجارف إلى الزعامة، أو ميل إلى العدوان، تعتبر كمصدر من مصادر النزاعات الدولية.

٢ - مصادر أيديولوجية: إن التناقضات الأيديولوجية في المجتمع الدولي، تمثل الحقيقة الكبرى التي تتبع منها وتدور في فلكها كافة أشكال النزاعات والصراعات الدولية القديمة والحديثة<sup>(٨)</sup>.

٣ - مصادر جيوبيوليتية: قامت نظرية (راتزل) (Ratzel) على افتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والأرض، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتعامل فيه. وكان (راتزل) ينظر إلى الحدود الإقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها، وأنها قابلة للزحزحة لصالح الدولة الأكثر قوّة. وأكد (راتزل) أن الحدود كثيراً ما تؤدي إلى قيام النزاعات الدولية لسبب طبيعي، وهو أن الحدود إذا نظر إليها على أنها نهائية ودائمة فإنها تكون بذلك عائقاً أمام نمو الدولة<sup>(٩)</sup>.

وإن كان المصدر الجغرافي للنزاعات الدولية قد تدهور من حيث أهميته النسبية نتيجة تدهور المتغير الجغرافي في السياسة الدولية واستقرار الحدود السياسية الدولية إلى حد كبير، إلا أنه لا يزال يقف وراء النزاعات المعاصرة، سواء كمصدر للنزاع أم كحجّة تُساق لتبرير السلوك النزاعي.

٤ - مصادر ديمografية: تؤكد نظرية (بول ريبو) (Paul Ribot) أن الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وتقرر أن عنف هذه الحروب يتاسب طردياً مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب. كما أن نظرية الدورات الديموغرافية للدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل وهي: مرحلة النمو البطيء، مرحلة الانفجار، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن. وفي المرحلتين الثانية والثالثة، يتوجه الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوي<sup>(١٠)</sup>.

٨ - أحمد يوسف أحمد، «الصراعات العربية - العربية - ١٩٤٥-١٩٨٢»، بيروت ١٩٩٦، صفحة ١٦٢.

٩ - مقال إسماعيل صبري، «الاستراتيجية والسياسة الدولية»، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٠-١٠١.

١٠ - المصدر السابق.

كما أن حجم السكان إذا تزايد على نحو لا يتناسب مع موارد الدولة، واستحال الوفاء بضجوة الموارد المطلوبة لهؤلاء السكان من خلال التفاعلات السكانية، يمكن أن يكون مصدراً للصراع، إذا سمحت بذلك الموازين الإقليمية والدولية. كذلك فإن توزيعاً عمرياً معيناً للسكان يمكن أن يكون مصدراً لسلوك صراعي للدول<sup>(١١)</sup>.

٥ - مصادر تتعلق بالنظام السياسي الداخلي وأخرى بالنظام الدولي: إن أنظمة الحكم الدكتاتورية بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التي تحركها والأهداف التي ترمي إليها والأساليب التي تنتهجها، تعتبر المصدر الرئيسي والأكبر الذي يمكن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي.

وعلى المستوى الداخلي، فهناك علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام وتورط الدولة في سلوك صراعي، بمعنى أنه كلما قل الاستقرار زاد تورط الدولة في نزاعات دولية. والمنطق الكامن وراء هذا الافتراض، أن تورط الدولة في صراع دولي، يمكن أن يحقق لها التماسك الداخلي المطلوب، ويمكن أحياناً أن يُفاقم الانقسامات الموجودة لدى كل هذه الأطراف أو بعض.

وعلى المستوى الدولي، كان الصراع بين النظمتين الرأسمالي والاشتراكي يمثل بحد ذاته مصدراً من مصادر النزاعات الفرعية، ترتبط على الأقل برغبة كل من الدولتين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) في توسيع رقعة نفوذهما عالمياً. واليوم وبعد غياب الاتحاد السوفيتي عن المسرح الدولي، لا يُستهان بقدرة الشركات العمالقة والمتحدة الجنسيات على التدخل بالشؤون الداخلية للدول، من أجل مصالح اقتصادية وسياسية خاصة بها، وكل هذا يعتبر مصدراً للنزاعات في الدول أو ما بينها.

٦ - مصادر تتعلق بالموارد النادرة: الطاقة والغذاء والمعادن والمياه من الموارد النادرة، كانت وستبقى محط أطماع الدول العدوانية. وتلك الموارد النادرة تعتبر مصدراً أساسياً من أسباب النزاعات الدولية<sup>(١٢)</sup>.

٧ - مصادر تتعلق بالتدخل بالشؤون الداخلية والخارجية للدول: التدخل هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض مسوّغ أو سند قانوني. والغرض منه يكون غالباً رغبة دولة قوية في إملاء سياسة معينة أو طلب أمر معين من دولة أضعف منها.

١١ - أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، صفحة ١٦١.

١٢ - BARNET R.J., "The Lean Years, Politics in the Age of Scarcity", New York, 1980

وللتدخل أشكال وصور عديدة، فقد يكون سياسياً أو عسكرياً، وقد يكون فردياً أو جماعياً، وقد يكون صريحاً أو خفياً مُقنعاً، وأشهر أنواع التدخل هو التدخل العسكري والعقائدي والسياسي والإنساني والمالي<sup>(١٣)</sup>.

٨ - مصادر تتعلق بالفقر والتخلف والتبعية وعدم الاستقرار: إن معظم النزاعات التي يتعين على المجتمع الدولي تسويتها هي ليست بنزاعات محتدمة بين الدول، بل هي ناشبة في داخلها ذاتها، وتمسّ بالمقام الأول السكان المدنيين والمدن والأرياف، وتقوض المؤسسات وتخرّب الهياكل الأساسية للدول وبالتالي اقتصادياتها الوطنية. وإن المجتمع الدولي لن يستطيع التعامل مع النزاعات الجديدة ما لم تستأصل الأسباب العميقة لنشوبها. وهذه الأسباب اقتصادية واجتماعية في معظمها، تتراوح بين الفقر والتخلف المستوطن، وضعف المؤسسات أو عدم وجودها، والتبعية وعدم الاستقرار، وهي أيضاً المصادر الرئيسية لنشوب تلك النزاعات<sup>(١٤)</sup>.

٩ - مصادر تتعلق بالنزاعات الإثنية في الدول المتعددة: تشكل النزاعات الإثنية في دول العالم الثالث ٩٠٪ من مجموع النزاعات الدولية وذلك منذ الحرب العالمية الثانية. ومعظم هذه النزاعات طويل الأمد، نتيجة اندلاع الصراعات الإثنية التي تتدخل فيها اللغة والحضارة والهوية والدين والانتماء القبلي والعرق واللون. وغالبية هذه الصراعات اليوم، ليس بين دولة وأخرى، بقدر ما هي نزاعات بين مجموعة أثنية وأخرى داخل الدولة الواحدة<sup>(١٥)</sup>.

## ٨ - مراحل النزاع

إذا انطلقنا من أن النزاع وال الحرب يُعتبران الأشكال الأساسية للنزاعات الدولية، فإنه يجب الإشارة إلى الاختلاف ما بين الحالة (أو الموقف) وبين (النزاع)، علمًا بأن الحالة (أو الموقف) تأتي قبل (النزاع)، وذلك ما أكدت عليه المادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وإذا نظرنا إلى النزاع كعملية تجتاز مراحل متتالية من الأطوار، فإن الحالة (أو الموقف) تخلق ستة أطوار من النزاع:

١٣ - حماد كمال، «القانون الدولي العام المعاصر»، بيروت، ١٩٩٥، صفحة ٤٢-٤٥.

١٤ - حماد كمال، «النزاعسلح والقانون الدولي العام»، بيروت، ١٩٩٧، صفحة ٦٤-٦٥.

١٥ - رعد غسان، «النزاعات الإثنية في الدول المتعددة»، بيروت، ١٩٩٧، صفحة ٣١-٤٠.

- **التطور الأول للنزاع:** ويكون في حالة متوسطة للتناقض الموجي للأطراف، يُعبر عنه بشكل تنازعي، ويأخذ شكل الموقف الذي إما أن يستمر وجوده الذاتي كحالة أو يتحول إلى نزاع.

- **التطور الثاني للنزاع:** إن طور النزاع الذي نتج عن هدف محدد، أو استراتيجية معينة، أو شكل صراع الأطراف، قد يطرح ردة فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، ولهذا يظهر في شكل نزاع يملك طابعاً سياسياً أو قانونياً.

- **التطور الثالث للنزاع:** يظهر بشكل تورط في صراع بهذا الشكل أو ذاك مع الدول، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقات بين الأطراف المتنازعة. والكلام هنا يدور حول اكتساب أي شكل من النزاع طابعاً سياسياً، يُعبر عنه بقابلية على تهديد السلم والأمن الدوليين. والشاهد العملي لمستوى هذا النزاع يعتبر حملات إعلامية على شخصية رسمية، أو على دولة متباذلة معها، دعاية تخريبية، دعاية للحرب.

- **التطور الرابع للنزاع:** يظهر كأزمة سياسية دولية من شأن استمرارها أن يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وتستخدم الأطراف المتنازعة كلّ ما تملك من وسائل أيديولوجية، اقتصادية وسياسية، والتي تتراوح ما بين أعمال التدخل التخريبية والتي تشمل اعتداء على أشخاص أو تخريب مؤسسات الدولة الأساسية والتي يرتكبها أشخاص أخفوا هويتهم الرسمية، لكنهم بالحقيقة يعملون باسم الدولة المتباذلة معها وبتكليف منها.

- **التطور الخامس للنزاع:** ينتقل أحد الأطراف إلى الاستعمال الفعلي للقوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود. ويعتبر هذا الطور كفتة ما بين مرحلتين، أولى، تنتهي بها مرحلة سلمية النزاع، وثانية، أحد الأطراف ينشئ تهديداً غير مباشر باستعمال قواته المسلحة في النزاع. ويمثل هذا بعد ذاته انتهاك أحد الأطراف في النزاع للتزاماته الدولية، يُعبر عنه مثلاً، في حشد القوات المسلحة، أو في الحوادث الحدودية.

- **التطور السادس للنزاع:** ويعُبر عنه بالنزاع المسلح، وهو لجوء أحد الأطراف إلى استخدام القوة ضد دولة أو دول أخرى، وهو ما نبهه ميثاق الأمم المتحدة صراحة عندما حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامهما في العلاقات بين الدول<sup>(١٦)</sup>.

HIMES Joseph, "Conflict and Conflict Management", Athens, 1980, Wright Q, International- law and the United Nations, Bombay, 1960.

## ٩ - إدارة النزاع

تَمَّت بعد الحرب العالمية الثانية مراكز الأبحاث الخاصة بقضايا الحرب والسلام.

ففي نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، رعت منظمة الأمم المتحدة مؤتمرات دولية وشجعت نشاطات متنوعة عائدة لقضايا النزاعات وطرق تسويتها. وعلى موضوع الحرب والسلم، ركزت منظمات عديدة ومراكز أبحاث دولية نشاطها الجديد، وكرست أبحاثها وأعمالها. ومن بين تلك المراكز البحثية ذكر على سبيل المثال فقط، مركز حل النزاعات في جامعة ميتشغن، ومعهد أبحاث السلام في النرويج، ومركز دراسة النزاعات الدولية في جامعة ستانفورد، ومركز الأبحاث في جامعة كولومبيا، ووكالة الولايات المتحدة لمراقبة السلاح والتسلح، ومركز الدراسات في جامعة شيكاغو، ومؤسسة الأبحاث المتعلقة بالسلام والتربية والتنمية في جامعة كولورادو، ومركز الدراسات للمؤسسات الديمقراطية في سانتا بريرا، بالإضافة إلى مركز مراقبة التسلح في السويد والأمم المتحدة. وقد قدمت لنا كل هذه المراكز والمؤسسات رؤية قيمة مفادها أن إدارة النزاعات هي قضية عامة لهم المجتمع الدولي بأسره، لذلك يجب أن تُتخذ بقرار مشترك، وتتفقذ بعمل مشترك أيضاً. من هنا تناوب الأفكار من فكرة قيادة النزاع إلى فكرة إدارة النزاع<sup>(١٧)</sup>.

**أ- أدوات النزاع:** تتميز أدوات النزاع بـ ٤ مكونات رئيسية وهي قائمة على:

- مجموعة سلوك،

- موجهة لأهداف خارجية،

- إحصاء الوسائل والغايات المرجوة،

- إدارة مشتركة.

**أولاً: مجموعة سلوك:**

إن القرار باللجوء إلى أدوات النزاع ممكن أن يتطور من خلال عملية تدريجية.

وفي كتابه "الرأي العام في الفيضان" أظهر (كانتريل) (Cantril,H) عملية تطور اتخاذ قرار الولايات المتحدة الأمريكية بدخولها الحرب العالمية الثانية ضد المانيا، فائلاً: إن تأييد الرأي العام الأميركي لإعلان الحرب، تطور خطوة خطوة في خلال سنتين ونصف

السنة، أي بين هجوم الألمان على بولندا في أيلول ١٩٣٩ وبين الدخول الرسمي للولايات المتحدة الحرب في عام ١٩٤٢.

وأشار كانتريل في دراسته إلى القضايا التدريجية لتطور القرار والتي جاءت كأسئلة جدية طُرحت على الرأي العام، من خلال الصحافة الأمريكية، ومن تلك الأسئلة:

- بيع الأسلحة للدول الديمقراطية!
- التخلّي عن الحياد لمساعدة المملكة المتحدة!
- مقاومة النازية يعني المساعدة في تقصير فترة الحرب!
- مقاومة النازية بأي ثمن!
- متى سنقاتل؟

وفي ربيع عام ١٩٤٢، اتّخذ الرئيس الأمريكي روزفلت والكونغرس الأميركي القرار الشهير بإعلان الحرب على ألمانيا<sup>(١٨)</sup>.

#### ثانياً: موجهة لأهداف خارجية:

توجه أدوات النزاع باتجاه تحقيق أهداف معينة تقع أحياناً خارج دائرة الصراع نفسه. ومن الممكن أن يوظف النزاع لإزالة توتر ما أو إعلان شعور أو موقف معين. وهذه سمات عريضة، أما النزاع فهو كما نلاحظه أداة لربح مركز أو قوة أو موارد نادرة.

#### ثالثاً: إحصاء الوسائل والغايات المرجوة:

يحتل العقل، أي الإدراك، المركز الثالث في مكونات أدوات النزاع.

لقد فكر المتأذعون ولا شك في أسباب النزاعات ورسموا وخططوا تكتيكاً للعمليات العسكرية. ولقد أدركوا وأحصوا أيضاً الوسائل والغايات المرجوة من نزاعهم، كما أنهم فكروا بأن الحرب ربما قد تكون الطريق الأفضل لحل مشاكلهم وتسويتها، وبالتالي ستكون الطريقة الفضلية والمناسبة للاستيلاء على الموارد النادرة التي يبحثون عنها ويخططون للحصول عليها.

#### رابعاً: إدارة مشتركة:

ممكن لإدارة النزاع أن تُفعَّل بواسطة التنظيم المتقن، وبواسطة تنسيق لجهود الأطراف المشتركة في المسعى الجماعي.

وتفعيل إدارة النزاع يتحقق بواسطة القيادة، ومن خلال تقسيم الأعمال بينهم، وبواسطة الفهم المشترك لأهداف العمل الجماعي.

#### ب - طرق إدارة النزاع:

##### أولاً: منع النزاع:

- طبيعة المنع: أشار (بولدينغ) في كتابه «النزاع والدفاع» إلى منع النزاع قائلاً: إنه إذا وجد نظام اجتماعي ديناميكي ينمو باتجاه نزاع غير قانوني، وإذا لم يتخذ أي شيء لإعاقة العملية، فإن الصراع حينئذ سيكون محتملاً.

وناقش (بولدينغ) أيضاً موضوع منع النزاع عن طريق تغيير الوضع القائم أي باستبدال النظام الاجتماعي الموجود بنظام آخر<sup>(١٩)</sup>.

- منع النزاع عن طريق المنظمات والهيئات: يفهم من هذا العنوان على أنه يدل على عملية إخضاع النزاع لإدارة المبادئ القانونية الدولية الملزمة والتي يُوافق عليها كطريقة لمنع اللجوء إلى النزاع غير القانوني.

أما الاستراتيجية التي يقوم عليها منع النزاع عن طريق المؤسسات فتختلص بثلاث:

\* الموافقة على إدارة النزاع القانوني، وتهدف إلى تشجيع ومساعدة الأطراف المتنازعة للوصول إلى نهاية قانونية للنزاع.

\* البحث عن نموذج لإدارة النزاع بحيث يجعل منه شاملاً وقابلًا للتتبؤ به.

\* ممارسات الهيئات والمنظمات، وتتكلل بإعطاء بعض الضمانات المعنوية والمادية بأن النزاع سيُدار بهذا النمط المنظم وسوف يؤدي إلى النجاح.

أما مبادئ منع النزاع عن طريق المنظمات، فتتطلب تأسيس نظام من المبادئ الملزمة من أجل دفع الأطراف المتنازعة للمشاركة في إطار الهيئات والمنظمات من أجل المصلحة والفائدة الشاملة.

وتكلم (بامغرتر) في كتابه "الخاص بالرقابة" عن الرقابة كوسيلة لإدارة النزاعات الدولية<sup>(٢٠)</sup>.

KENNETH Boulding, E. "Conflict and Defense, A General Theory", New York, Harper, 1962. - ١٩

BAUMGARTNER T, "Relational Control: The Human Structuring of Cooperation and Conflict", N.Y. 1975.

والمبادئ في أي نظام يجب أن تكون خاضعة للقانون وتغطي على الأقل القضايا الأربع التالية:

- \* تغيير في التكتيك القانوني وغير القانوني.
- \* الموافقة على الأسلوب القانوني من أجل الوصول إلى أهداف قانونية.
- \* إجراءات للتعويض عن الأذى الحاصل.
- \* طرق أو إجراءات لإعادة النظر في/أو إصلاح هذه المبادئ، فالظروف تتغير، والمبادئ المنصوصة يجب أن تُتَّقَّح أو تُبَدِّل مع الوقت<sup>(٢١)</sup>.

وطالب (ورنيتي) (Wernette) بخلق منظمات جديدة مختصة بمنع النزاعات تطبق مضامين ومحتويات الأبحاث والدراسات الخاصة بالسلام، وتكون خاضعة لستراتيجية قانونية دولية واحدة ذات مرجعية واحدة، على غرار محكمة العدل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة<sup>(٢٢)</sup>.

#### ثانياً: حل النزاع:

- طبيعة حل النزاع: طُبِّقت عبارة حل النزاع على كلّ أنواع الجهد المشتركة والمحاولات الهدافـة إلى التقليل من خطر الحرب، وإلى التخفيف من النزاعات والخصومات ما بين الأطراف والجماعات المتازعة، وإلى توسيع إمكانات الصداقة والسلام وبناء الثقة بين الدول والشعوب. وعرفنا (غالتونغ) (Galtung) في كتابه «قانون حل النزاعات» باشتراك عشر آلية لحل النزاعات تتوزع ما بين المحنة والوساطة وما بين المحاكم والاقتراع. وبعض هذه الآليات هي آليات تكتيكية والبعض الآخر هي أعمال قمعية<sup>(٢٣)</sup>.

ووضع (لاتور) (Latour) قائمة أسمها (حلول أوتوقراطية) لتسوية النزاعات، من بينها التحكيم، والمناظرة، والمساومة. وهي تُعتبر كستراتيجيات لتسوية النزاعات<sup>(٢٤)</sup>.  
وعندما نتحدث عن حل النزاع، فالنزاع غير القانوني المتفاقم هو الموجود. والتسوية تعني، انتهاء مثل هذا النزاع غير القانوني، وإعادة العلاقات بين الأطراف المتازعة إلى

HIMES Joseph, op.cit, P.224. - ٢١

WERNETTE Dee, "Creating Institutions for Applying Peace Research", New York, 1972. - ٢٢

GALTUNG J., "Institutionalized Conflict Resolution", U.S.A., 1965, PP. 348-397. - ٢٣

LATOUR S., "Some Determinants of Performance for Modes of Conflict Resolution", N.Y. - ٢٤

PP.319-355. ,1976

## ١٢. الدفاع الوطني

حظيرة الشرعية الدولية. من هنا، يمكننا أن نُعرّف حل النزاع بأنه عملية اتصال وتبادل للرأي بين أطراف متورطين في نزاع غير قانوني، مع أو بدون وسيط، وتحث هذه العملية في إنهاء النزاع غير القانوني، وإعادة العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

### ثالثاً: قمع النزاع:

عُرّف (ولف) (Wolfe) في كتابه «منطق الإخفاق» قمع النزاع بأنه "عندما تعتقد الأمم المتحدة، بأن المبادئ الدولية قد انتهكت، وأن الأمن والسلم الدوليين قد هُدِّدا، بواسطة دولة أو عدة دول، فإن الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن ستتخذ تدابير وإجراءات لقمع العدوان وإنهاكه التهديد".<sup>(٢٥)</sup>.

أما أشكال قمع النزاع فهي:

أ - إكراه مادي:

١ - هجوم بأسلحة فتاكة.

٢ - هجوم بأسلحة رادعة غير فتاكة.

٣ - فترة هدوء ودخول بمقدمات منطقية.

٤ - تدمير أو حجز ممتلكات.

ب - تدخل قسري.

ج - قسلل وتنسيق.

د - الدعاية.<sup>(٢٦)</sup>.

WOLFE C., "The Logic of Failure: Vietnam Lesson", U.S.A, 1972, P. 927-937. - ٢٥

HIMES Joseph. , op. cit. P. 230. - ٢٦

## ملحق رقم (١) ستراتيجية النزاع

أولاً: عامل مشترك، مهاجم، أو جماعة مناهضة

أ - باعث مشترك:

١ - تجديد أو نزع.

٢ - الاعتقاد بأن التغيير ممكن.

٣ - رغبة في تعويض أو مكافأة إجمالية.

ب - مستوى الأهداف:

١ - وسائل النزاع (قوة، هيئات، أفراد، الخ).

٢ - تغيرات بنوية (تسوية مركز، قوة).

٣ - رغبة في تعويض أو مكافأة.

ثانياً: استراتيجية، وسائل:

أ - خطط استراتيجية:

١ - خطوات عملية ناجحة.

٢ - امتلاك تكتيك للنزاع.

٣ - خطط طارئة لتطورات غير متوقعة.

ب - شروط стратегية:

١ - خصائص أطراف النزاع.

٢ - قوة التدخل للطرف الثالث.

٣ - معلومات مناسبة.

٤ - الوضع الثقافي والاجتماعي.

٥ - التماسك الداخلي والحالة النفسية للجماعات أو الدول الأخرى.

ثالثاً: مقاومة، عوائق، دفاع، معارضة

١ - إدارة للموارد المطلوبة (معدنية، أفراد، هيئات).

٢ - عوائق في طريق الأهداف المرجوة من النزاع.

٣ - هجوم مضاد.

## ملحق رقم (٢) ستراتيجية منع النزاع

أ- أعمال تمهيدية:

قراءة وتفسير الإشارات التحذيرية.

ب - تحقيقات:

- ١ - التحقيق في أسباب النزاع.
- ٢ - المقارنة مع ظروف مماثلة.
- ٣ - الموارد التي يمكن الاستفادة منها.

ج - برنامج عمل لمنع النزاع:

- ١ - تخفيف الأسباب (أعمال على المدى القصير).
- ٢ - إزالة الأسباب (أعمال على المدى الطويل).

المصدر: المرجع السابق.

## المراجع

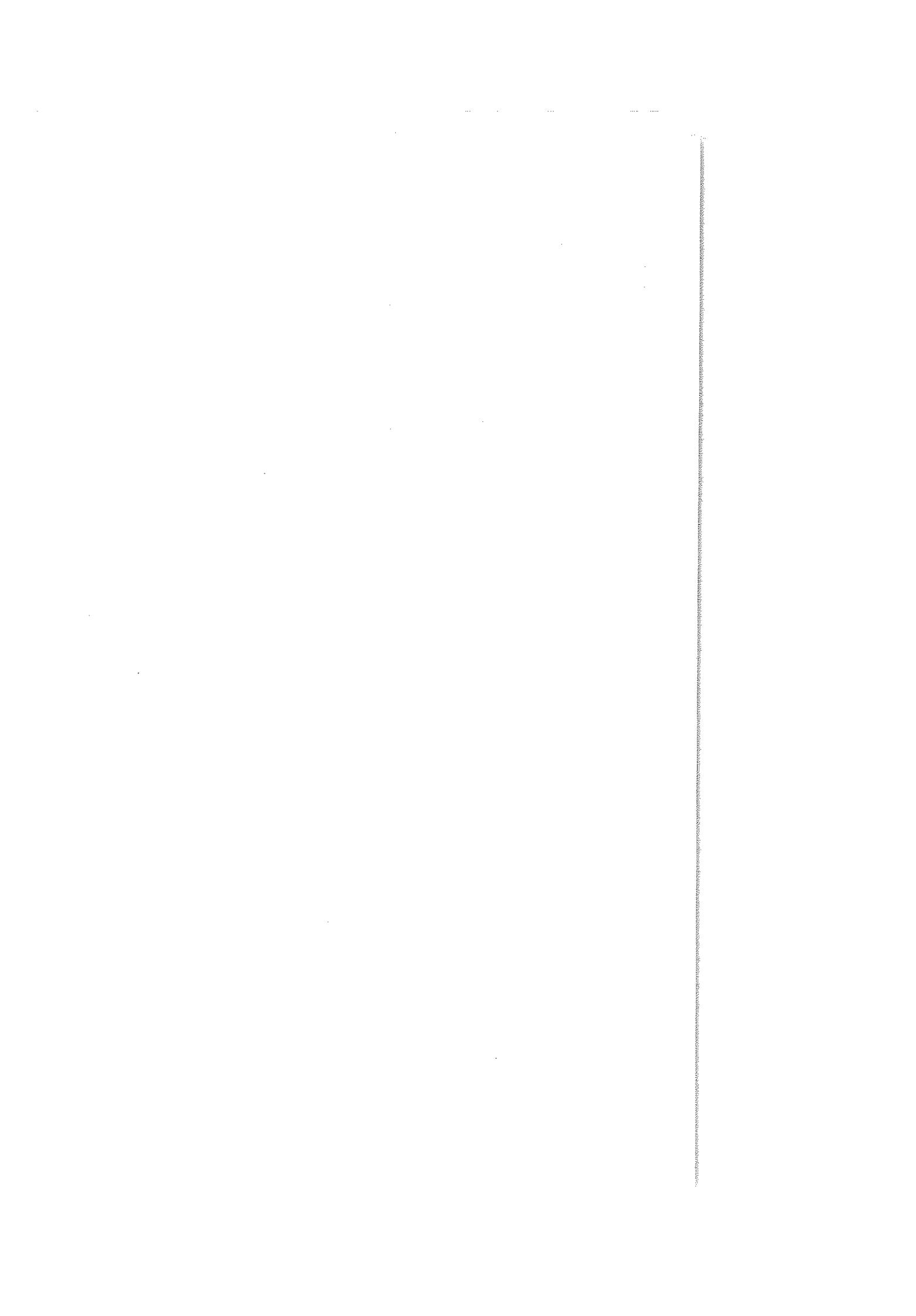
### أ - المراجع العربية:

- ١ - «دليل مرجعى ومادة تعليمية في مجال حل النزاعات»، باريس، ١٩٩٤.
- ٢ - شارل روسو، «القانون الدولي العام»، بيروت، ١٩٨٢، مغرب.
- ٣ - أحمد سرحان، «قانون العلاقات الدولية»، بيروت، ١٩٩٠.
- ٤ - أحمد يوسف أحمد، «الصراعات العربية-العربية ١٩٤٥-١٩٨٢»، بيروت ١٩٩٦.
- ٥ - إسماعيل صبري مقلد، «الاستراتيجية والسياسة الدولية»، بيروت، ١٩٧٩.
- ٦ - كمال حماد، «النزاعسلح والقانون الدولي العام»، بيروت، ١٩٩٧.
- ٧ - كمال حماد، «القانون الدولي العام المعاصر»، بيروت، ١٩٩٥.

### ب - المراجع الإنكليزية:

- 1 - R.J.BARNET, "The Lean Years, Politics in the Age of Scarcity", N.Y. 1980.
- 2 - BAUMGARTNER T., "Relational Control: The Human Structuring of Cooperation and Conflict", N.Y. 1975.
- 3 - BOULDING, K., "Conflict and Defense", N.Y. 1962.
- 4 - CANTRIL H., "Public Opinion in Flux", U.S.A, 1942.
- 5 - JOSEPH H., "Conflict and Conflict Management", Athens, 1980.
- 6 - WERNETTE, D., "Creating Institutions for Applying Peace Research", N.Y. 1972.
- 7 - GALTUNG, J., "Institutionalized Conflict Resolution", U.S.A., 1965.
- 8 - LATOUR, S., "Some Determinants of Performance for Modes of Conflict Resolution", N.Y., 1976.
- 9 - WOLFE, C., "The Logic of Failure, Vietnam Lesson", U.S.A., 1972





la planète bleue: source des plus grands affrontements de cette fin de siècle mais aussi de la volonté politique de coopération de tous les décideurs internationaux - a largement contribué à la mise en place d'un nouveau processus de négociation multilatérale qui a servi de "modèle" dans les enceintes internationales durant ce dernier quart de siècle.

Les techniques inventées par les négociateurs à la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer serviront encore longtemps non seulement au niveau international mais aussi au niveau national surtout dans des pays comme le Liban cette nation qui, à l'image de l'O.N.U., est plurielle, pluri-dimensionnelle tant dans sa structure étatique que dans ses enjeux et les intérêts multiples des acteurs qui s'entrecoupent et se déchirent.

réunir, la majorité des 3/4 pour les questions de fond (ce qui est classique), mais encore cette majorité doit comprendre la majorité des Etats participant à la session. En vertu de cette règle, le Secrétariat doit tenir un registre sur lequel les Etats participants doivent se faire inscrire à chaque session, innovation qui a posé, on s'en doute, quelques problèmes d'ordre matériel au Secrétariat.

La Conférence n'assumant qu'une fonction pré-législative et la Convention comme tout traité ne pouvant entrer en vigueur qu'après ratification, la question s'est posée de savoir si l'on parviendrait à mettre sur pied un instrument qui recevrait l'agrément de la quasi-totalité de la communauté internationale? Cela n'était envisageable, comme disait Guy de Lacharrière que «si la recherche du consensus demeurait la règle d'or de la Conférence»<sup>(67)</sup>, or la réalisation du consensus exigeant du temps, il y avait paradoxe à prétendre fixer une échéance précise à la Conférence et à opter pour une telle procédure. C'est pourquoi lorsque la planification a été prise au sérieux, c'est la logique de la recherche du consensus qui en a souffert.

De plus, la conjugaison entre la méthode du «paquet» et celle du consensus soulevait une difficulté d'envergure surtout quand il s'agissait de se mettre d'accord sur un domaine tout à fait nouveau ignoré jusqu'alors du droit classique de la mer. La tâche était difficile à entreprendre conformément aux pratiques procédurales classiques dont la lenteur apparaissait excessive. C'est ce qui explique l'adoption d'une nouvelle démarche et d'un certain nombre de techniques tout à fait inédites qui devaient tendre à accélérer le processus de négociation en vue d'aboutir à une entente entre les différentes parties intéressées à l'exploitation et à la gestion du fond des mers et des océans. L'Accord de juillet 1994 considère que les décisions de fond au sein du Conseil doivent en principe être prises par consensus. Mais en l'absence de consensus, elles sont prises à la majorité des 3/4 des membres présents et votants à condition que ces décisions ne suscitent pas l'opposition de la majorité au sein de l'une quelconque des «chambres» qui ont été créées en remplacement des catégories d'Etats prévues à l'article 161 de la Convention.

Considérée comme l'une des premières bases structurelles du XXI siècle, destinée à réglementer près des trois quarts de la surface du globe, la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer ("une nouvelle constitution pour les océans") par la complexité de ses sujets, l'imbrication des intérêts de ses signataires, l'ambition de ses enjeux et perspectives sur

(67) G. de La Charrière (+), in, Le nouveau droit de la mer, op. cit, p. 4.

qualifiée. En effet, l'article 37, qui traduit ces différentes étapes de la procédure établit en détail un mécanisme complexe de prise de décision<sup>(66)</sup>.

Double vote de l'article 37: les «délais de réflexion et les «efforts épuisés» en vue d'un consensus.

Les dispositions de l'article 37 prévoient un double vote dont le premier a pour objectif de constater que tous les efforts, pour parvenir à un consensus ont été épousés. La décision le confirmant, est prise à la majorité des deux tiers des représentants présents et votants, étant entendu conformément à l'article 39, paragraphe 1 dudit Règlement, que cette majorité doit comprendre au moins la majorité des Etats participant à la session considérée de la Conférence. En outre, selon ce même article qui établit en détail le mécanisme complexe de prise de décision et avant qu'une telle décision ne soit prise, la possibilité est offerte d'obtenir un «délai de réflexion de 10 jours pour toute première mise aux voix à la requête du Président ou à la demande de 15 délégations au moins, d'ajourner le vote sur cette question. Mais cette procédure ne peut s'appliquer, qu'une seule fois à la même question.

Néanmoins, le vote sur la question de savoir si tous les efforts tenant à parvenir à un consensus sont épousées, peut également être ajourné pendant une période déterminée par la Conférence sur la proposition d'un seul représentant ou du Président, à la majorité simple des représentants présents et votants.

Toutefois, s'il n'est pas confirmé que tous les efforts tenant à parvenir à un accord ont été épousés, la question peut, à nouveau, être posée à la Conférence après un délai de 5 jours. Ces «délais de réflexion» imposés avant tout vote sur le fond, sont destinés à aboutir à un accord de «compromis». En admettant que la conférence décide, après ces périodes de réflexion, que tous les efforts ont été épousées, un nouveau délai de deux jours ouvrables est prévu avant que le vote n'ait lieu. Il n'est procédé à aucun vote sur la question de fond avant ce délai. Les mêmes principes s'appliquent au sein des commissions, mais avec des majorités plus faibles (majorité simple contre la majorité des 2/3), et une réduction du délai de première mise aux voix de 10 à 5 jours.

## Conclusion

Outre ces complications extrêmes de la procédure de vote, les majorités requises sont renforcées dans cette Conférence; non seulement il faut

---

(66) cf. art. 37 du Règlement intérieur paragraphe 2, alinéa a).

extrémité<sup>(62)</sup>. D'une part, les minorités (en particulier les pays industriels) craignaient une majorité «automatique» permettant l'adoption de normes qu'elles ne pourraient accepter; elles réclament, pour cette constatation, une procédure rigoureuse. D'autre part, la grande majorité des pays en développement redoute que l'utilisation du consensus ne ralentisse la prise des décisions; elle insistait donc, sur le vote majoritaire. C'est dans cette double crainte que réside la justification du «gentelmen's agreement» où, à l'exception des décisions de procédure, on introduisit pour toute question de fond, un système totalement original.

Il s'agissait, en fait, d'une traduction pratique de la décision de principe adopté par l'Assemblée générale en même temps qu'elle convoquait la Conférence selon ce principe; aucun vote ne serait envisagé sur une question de fond aussi longtemps que subsistera une possibilité de consensus. Cette formule connue sous le nom de "gentelman's agreement"<sup>(63)</sup>, fut adoptée le 16 novembre 1973 au cours de la 2169e séance de l'Assemblée Générale et reproduite ultérieurement au Règlement intérieur de la Conférence.

- Principales étapes retenues
- Délai de réflexion permettant l'ajournement de vote.

Le règlement intérieur de la Conférence comprenait, à côté du «gentelman's agreement» reprenant le «gentelman's agreement» précité<sup>(64)</sup>, un «délai de réflexion» permettant l'ajournement du vote sur des questions de fond pour des périodes déterminées et jusqu'à l'adoption d'une décision confirmant que tous les efforts tendant à parvenir à un consensus ont été épuisées<sup>(65)</sup>, en même temps que des conditions de vote à la majorité

(62) La notion de consensus reste floue, malgré les Études fort approfondies dont elle a fait l'objet; voire G. de Lacharrière: "consensus et Nations Unies", AFDI, 1968, p. 9-14; D. Vignes, "will the third United Nations conference on the law of the sea would according the consensus Rule?" A.J.I.L. vol. 69, 1975. Le concept de consensus tel qu'interprété par le président de la conférence devait consister en "un accord général sans vote ne signifiant pas nécessairement unanimité" (17ème séance plénière, 26 juin 1974).

(63) Le gentelman's agreement se lit comme suit: "ayant présent à l'esprit le fait que les problèmes de l'espace océanique sont Étroitement liés entre eux et doivent être examinés dans leur ensemble, et, qu'ils est souhaitable d'adopter une convention sur le droit de la mer qui soit assurée du plus vaste appui posé, la conférence ne doit ménager aucun effort pour aboutir à un accord sur les questions de fond par voie de consensus et il n'y aura pas de vote sur ces quesitons tant que tous les efforts en vue d'aboutir à un consensus n'auront pas été épousés". (Texte reproduit dans un appendice au Règlement intérieur Doc. A/conf/62/30). Pour un extrait du Règlement intérieur, voir Annexe I.

(64) (4) cf. Doc. des N.U. A/conf. 62/30/rev. 1 .

(65) Voir le "gentlman's agreement" joint comme appendice au Règlement intérieur (Doc. A/Conf. 62/30/rev. 1)

Cette nouvelle procédure retenue par la Convention fut prévue au cours de la première session de la Conférence à New York dans un «gentlemen's agreement» en vue de parvenir à l'adoption d'une convention sur le droit de la mer par consensus. C'est à partir de ce moment qu'on s'est rendu compte de l'insuffisance des techniques classiques de négociation. Au fur et à mesure qu'on avançait dans les discussions, les blocages résultant de la complexité des questions en présence et plus particulièrement celles posées autour de l'exploration et de l'exploitation du nouveau domaine institutionnalisé des fonds marins, imposaient une nouvelle démarche, dont le «consensus», pour sortir de l'impasse.

La procédure retenue par la Convention trouve son origine dans un «gentelman's agreement»<sup>(60)</sup> conclu en décembre 1974, lors de la première session de la Conférence à New York et aux termes duquel «les dispositions de la convention seraient adoptées par consensus, celui-ci reposant sur une discussion et des négociations étendues». Le recours à une procédure de vote ne devait intervenir «qu'après avoir épuisé toutes les possibilités en vue de parvenir à un consensus». Or, la question qui s'est posée était de savoir comment déterminer le «moment» à partir duquel on devrait considérer que les efforts en vue d'un consensus avaient été épuisés? C'est principalement autour de ce point que subsistait le malentendu fondamental qui retardait les discussions sur l'approche des questions de fond à Caracas.

#### - Détermination du moment indicatif du consensus.

S'il est indiqué au «gentelman's agreement» que la Conférence ne doit ménager aucun effort pouvant aboutir à un accord sur les questions de fond par voie de consensus, insistant sur le fait «qu'il n'y aura pas de vote sur ces questions tant que tous les efforts en vue d'aboutir à un consensus n'auront pas été épuisés»<sup>(61)</sup>, l'impasse semblait toutefois sérieuse en ce qui concerne la constatation du moment de l'épuisement des efforts. En effet, face aux attitudes contradictoires des uns et des autres, la Conférence cherche à faire œuvre originale en ce qui concerne la prise des décisions, afin d'établir une procédure qui puisse maintenir le principe de l'adoption des décisions tout en permettant d'avoir recours au vote en dernière

(60) Doc. N.U., A/Conf. 62/30/Rev.1. ; Voir le «gentelman's agreement» joint comme appendice au Règlement intérieur.

(61) Voir sur ce point, Co. Barile, consensus and voting at the third conference on the law of the sea - I.Y.I.L. 1980/1981. p.3, M. Hardy Decision-making of the law of the sea conference. R. B.D.I. 1975 - p. 442; T. Trèves . Devices to facilitate consensus: the experience of the law of the sea conference I.Y.I.L. 1975; p. 39; D. Vignes: will the third U.N. conference on the sea work according to the consensus rule? A.J.I.L. 1975. p. 119.

quand la présidence a constaté qu'aucune délégation membre n'y fait objection»<sup>(56)</sup>; de même la Commission de la population qui a été chargée de la préparation de la conférence mondiale de la population avait recommandé que la Conférence prenne ses décisions par consensus, «terme qui s'entend, selon la pratique de l'O.N.U., d'un accord général sans vote, mais pas nécessairement unanime».<sup>(57)</sup>

## 2 - Procédure spécifique:

Cette procédure - qui diffère sensiblement de celles applicables au sein d'autres organes des Nations Unies et qui retiennent, elles aussi, la distinction entre les dispositions de fond et les questions de procédures<sup>(58)</sup> est destinée à permettre d'entreprendre tous les efforts possibles pour parvenir à un «consensus» avant qu'une proposition ne soit soumise au Conseil.

Ainsi, et en vue de l'épuisement de tous les moyens susceptibles de faciliter le consensus, l'article 161 de la Convention accorde au Président du Conseil en vertu de son paragraphe 8, al. c), des pouvoirs très importants pour sa mise en œuvre. Le président doit vérifier s'il y aurait une objection formelle à l'apotion d'une proposition soumise au Conseil; s'il constate une telle objection éventuelle, il réunit une commission de conciliation composée, au plus, de neuf membres du Conseil présidée par lui-même. La Commission de conciliation doit s'efforcer d'aplanir les obstacles existants et élaborer une proposition susceptible d'être adoptée par consensus. Cette proposition doit être présentée dans les 14 jours qui suivent la constitution de la Commission. Au cas où il ne serait pas possible d'aboutir à un tel résultat, la Commission fait un rapport au Conseil lui indiquant les motifs de l'opposition à la proposition.<sup>(59)</sup>

(56) A/C. 2/229 du 27 octobre 1975, paragr. 16.

(57) Doc. A/conf. 60/2, p. 16. Voir Eric Suy: the meaning of consensus in multilateral diplomacy dans AKKER MAN Van KRIEKEN et ANNEN Borg: "Déclarations ou principales. A quest for Universe peace", 1977.

(58) Il en est ainsi au sein de la conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, où il appartient au président de la conférence de statuer, le cas échéant "sur le point de savoir s'il s'agit d'une question de procédure ou d'une question de fond".

Si un représentant en appelle à cette décision, l'appel est immédiatement mis aux voix et, si elle n'est pas annulée par la majorité des représentants présents et votants, la décision du président est maintenue (cf. art. 51 et 52. du règlement intérieur de la conférence O.N.U. New York 1968). De même l'Assemblée Générale décide à la majorité simple si une question est "importante" ou non en dehors de l'Énumération donnée à cet effet par l'article 18 de la charte des Nations Unies.

(59) cf. Article 161, paragraphe, 8 alinéa e) de la convention.

pour éviter les blocages et les cassures .C'est ainsi qu'un nouveau processus décisionnel s'inventait au fur et à mesure qu'on avançait dans les négociations qui se faisaient à coups de marteau et d'enclume. D'où l'importance singulière qu'a pu revêtir la technique du consensus tout au long des négociations à la 3ème Conférence et aussi au sein de la Commission préparatoire chargée en tout premier lieu de rapprocher les antagonismes, afin de permettre la mise en œuvre effective des nouvelles institutions du droit de la mer plus particulièrement, l'Autorité internationale des fonds marins et le Tribunal international de la mer pour le règlement des différends.

D'autre part, il est apparu promptement que certaines questions particulièrement importantes, et sur lesquelles les oppositions demeuraient très marquées, nécessitaient des structures de discussions spéciales. A cet effet, ont été créés des groupes de négociations pour «questions-clés» ou «particulièrement délicates». En dépit des soins particuliers de ce genre, les progrès de la négociation n'ont pu se réaliser identiquement sur l'ensemble des matières à l'ordre du jour. En effet, si des progrès ont été spécialement marqués dans le rapprochement vers le consensus à propos des matières incluses dans la partie «traditionnelle» du droit de la mer, la distance est restée grande en ce qui concerne la Zone internationale des fonds marins. Le consensus était difficile à réaliser au sein du Conseil de l'Autorité quand il s'agissait de prendre une décision touchant les questions de fonds portant sur l'exploitation et la gestion de ce domaine inédit et complexe par la multiplicité de ses dimensions et de ses enjeux.

#### *b - Institutionnalisation du consensus: impact sur les négociations.*

L'institutionnalisation du consensus n'est pas une simple reconnaissance de la pratique ancienne. Il s'agit plutôt de la consécration d'une notion nouvelle. La Convention en donne à cette fin une définition nouvelle comme elle prévoit une procédure .

#### **1 - Définition nouvelle du consensus:**

Le consensus est défini par la Convention du 10 décembre 1982 comme «l'absence de toute objection formelle».<sup>(55)</sup> C'est pour la première fois qu'une définition du consensus apparaît dans un traité constitutif; encore que ce dernier ait été explicité dans d'autres instruments. Ainsi dans la déclaration finale de la réunion préparatoire de la Conférence sur la coopération économique internationale, on a défini le consensus comme le principe d'après lequel «les décisions et recommandations sont adoptées

---

(55) cf. convention article 161, paragr. 8 al. c).

l'indissociabilité qui est invoquée n'est pas seulement mécanique, elle repose avant tout sur des stratégies de négociation dans lesquelles le marchandage occupe une place de choix: les concessions faites par un Etat sur un point doivent être contrebalancées par les satisfactions de même importance obtenues sur un autre point. Au total, les concessions réalisées doivent s'équilibrer: technique complexe en cours de négociation, technique qui implique également que plus la négociation approche de son terme, plus il est difficile de toucher à un élément du tout sans compromettre le tout.

Tout compromis devant être global, un rythme différent fut imprimé aux négociations. Le chemin suivi par la Conférence était, dès lors, parsemé de pierres d'achoppement différentes qui relevaient tantôt des sujets traités par une commission, tantôt par ceux traités par une autre. L'accord devant être au total ou ne pas être, conformément au principe du Package deal. On perdit ainsi beaucoup de temps par suite des stratégies particulières poursuivies par certains Etats.

Le principe du «Paquet» exigeait, en effet, un certain nombre de précautions tendant à ce que les progrès de la Conférence s'accomplissent sur l'ensemble du front. C'est donc au Bureau<sup>(54)</sup> de la Conférence, qui reçut pour mission essentielle d'assister le Président, d'organiser et de coordonner le travail de la Conférence, qu'il est incombe de recommander de déployer des efforts particuliers dans tel ou tel domaine pour lequel la marche vers la convention semblait particulièrement ralentie. C'est ainsi que s'explique la priorité qui a rapidement été attribuée aux travaux de la 1ère Commission qui devait essentiellement traiter du régime international et du mécanisme à créer afin d'exploiter les ressources des fonds marins, pour que l'ensemble des négociations ne soient pas bloquées par l'impossibilité d'y parvenir.

C'est là, d'ailleurs, que le processus décisionnel a rencontré le plus de difficultés. Les négociateurs devaient tout faire pour réaliser l'accord recherché - le consensus - en vue de rendre plus efficace la maîtrise réelle du «patrimoine commun de l'humanité». Plusieurs astuces ont été utilisées

---

(54) Ce Bureau acquit une importance incontestable dès sa création. D'abord, en ce qui concerne la répartition géographique des postes à pouvoir, ensuite les décisions de procédure importantes qui furent longuement négociées au sein de cet organe avant d'être présentées à la conférence plénière. Les présidences sont attribuées de la manière suivante: S.H. Amerasinghe (Srilan président de la conférence - P.B. Engo (Cameroun) président de 1ère Commission; A. Aguilar (Venezuela), président de A.Yankov (Bulgarie), président de la 3ème Commission; J.A. Beesley (Canada), président du comité de rédaction.

tendait à reconnaître un «pouvoir de nuisance généralque possède chaque Etat ou groupe d'Etats à propos de l'ensemble de ce droit. Ainsi, une délégation intéressée par une disposition particulière, disons en matière de détroits, et peu satisfaite des décisions que la Conférence s'apprêtait à adopter sur ce sujet pouvait, en refusant son accord, bloquer non seulement la conclusion des travaux sur ce point, mais sur n'importe quelle autre question qui lui apparaîtrait tactiquement opportun de relier à la première. »(51)

Sans doute une telle extension des mécontentements aurait pu se produire également au cas où les Nations Unies auraient décidé de préparer des conventions séparées; mais elle n'aurait pas bénéficié des conditions idéales que lui fournissait la technique du «paquet» sur l'ensemble des dispositions de la convention unique.

## 2 - Eléments distinctifs

### - Globalité et unicité

Le concept de «globalité» des problèmes à traiter et la notion d'unicité de l'accord auquel on devait parvenir influencèrent le déroulement de la 3ème Conférence dès sa première session de fond à Caracas. Adoptée dès le début de la Conférence, la procédure du «Paquet» était déjà en gestation dans les textes antérieurs. La résolution 2750C du 17 décembre 1970 en exprime l'esprit lorsqu'elle souligne que «les problèmes de l'espace marin sont étroitement liés les uns aux autres et doivent être examinés dans leur ensemble donc indivisibles, et que les accords auxquels parvenir «devraient viser à concilier les intérêts et les besoins de tous les Etats»(52).

### - Indivisibilité.

La méthode du «Paquet» se trouve justifiée par l'argument tiré de l'indivisibilité des différentes questions touchant la mer.(53) En fait,

(51) Guy de Lacharrière, Op. cit, p. 8.

(52) Voir Également, Résolution 3029 (XXVII) du 18 dÈc. 1972.

(53) cf. R. Y. Jennings, Law making and Package deal in, Melange Reuter, Paris, Pedone, 1981, p. 347; A.W. Koers, Some observations on the 1982 U.N. Convention on the law of the sea and its implementation in Essays on the new law of the sea (ed. By B. Vukas). Zagreb. 1985. p. 33, spécialement p. 38; G. de Lacharrière: La réforme du droit de la mer et le rôle de la conférence des Nations Unies. in, le nouveau droit de la mer. op. cit. p.1. (spécialement p.4) ; L.T. Lee: the law of the sea convention and third states. A.J.I.L. 1983. p. 541.

Les implications de la préparation d'une convention concernant tous les aspects du droit de la mer dans un "Package deal" ont été magistralement exposées par G. de La Charrière: "Aspects juridiques de la négociation sur un "Package deal" à la conférence des Nations Unies sur le droit de la mer", Essays in honor of Erik CASTREN, Finnish Brauch of the international Law association, Helsinki, 1979.

*a - Le cadre: Package deal.*

D'emblée le ton est annoncé: le mandat de la Conférence porte sur l'ensemble des questions du droit de la mer au moyen d'une seule convention universelle<sup>(48)</sup>. Un gentlemen's agreement y fut conclu à cet effet en décembre 1974. Dès lors, l'universalisme est devenu une préoccupation essentielle: d'abord, la solution recherchée ne peut plus être envisagée que d'une manière cohérente et globale; ensuite, l'idée d'une seule convention portant sur toutes les questions de la mer nécessite une vue réaliste des négociations internationales entre pays dont la plupart, s'intéressant particulièrement à la solution de certains problèmes, étaient bien déterminés, pour obtenir satisfaction sur ces points, à négocier leur appui ou leur opposition dans la discussion des autres points . D'où le recours à la technique du «paquet»: «l'universalisme était requis non seulement par les auteurs mais aussi par l'objet même de la Conférence qui consistait à régler tous les problèmes concernant le droit de la mer».<sup>(49)</sup>

**1 - Technique du «Paquet».**

Elle consiste à impliquer tous les Etats dans la négociation de tous les problèmes. Par conséquent, la décision prise par l'Assemblée générale<sup>(50)</sup> de réaliser la réforme du droit de la mer par une seule convention

---

(48) cf. Résolution 3067 (XXVIII) de 1973 de l'Assemblée Générale des Nations Unis. Le mandat défini dans cette résolution renvoie, à son tour au paragraphe 2 de la Résolution 2750c (XXV) de 1970 de l'Assemblée générale, dans lequel celle-ci décide de convoquer en 19 une conférence sur le droit de la mer chargé d'Étudier l'Établissement d'un régime international Équitable - y compris un mécanisme international - applicable à la zone et aux ressources du fond des mers et des océans, ainsi qu'à leur sous-sol, au-delà des limites de la juridiction nationale...

(49) cf. Guy de Lacharrière, "La réforme du droit de la mer", in, "Le nouveau droit de la mer", M. Virally et D. Bardouillet, Pedone, 1983, op. cit. , p. 8.

(50) En effet la conférence avait pour mandat "d'adopter une convention traitant de toutes les questions relatives au droit de la mer... en ne perdant pas de vue que les problèmes de l'espace océanique sont Étroitement liés et doivent être Examinés dans leur ensemble. (cf. Résolution 3067 (XXVIII) de 1973 de l'Assemblée générale).

Le mandat défini dans cette Résolution renvoie, à son tour, au paragraphe 2 de la résolution 2750 C (XXV) de 1970 de l'Assemblée générale dans lequel celle-ci décide de convoquer en 1973 une conférence sur le droit de la mer chargée d'Étudier l'Établissement d'un régime international Équitable - y compris un mécanisme international - applicable à la zone et aux ressources du fond des mers et des océans, ainsi, qu'à leur sous-sol au delà des limites de la juridiction nationale, une définition précise de la zone et une large gamme de questions connexes . Et en particulier celles relatives au régime de la haute mer, du plateau continental, de la mer territoriale (notamment la question de sa largeur et celles des détroits internationaux) et de la zone contiguë, de la pêche et de la conservation des ressources biologiques de la haute mer (notamment la question des droits préférentiels des Etats riverains), de la protection du milieu marin (y compris la pollution) et de la recherche scientifique.

illustrée par les Etats-Unis qui, en 1974, ont accepté l'adoption par consensus de la Déclaration et du Programme d'action, puis ont refusé la mise en œuvre par l'organisation au motif «que les Etats-Unis d'Amérique n'avaient nullement l'intention de s'engager à appliquer le Programme d'action»<sup>(44)</sup>. Une telle pratique de la réserve revient, selon le Président Bedjaoui, à «ruiner la procédure du consensus» et l'on peut dès lors comprendre, dit-il, la tentation des Etats tiers-mondistes de «revenir à la règle majoritaire quelles que soient ses conséquences».<sup>(45)</sup>

- Si échec du consensus, retour au «vote».

En cas d'échec du consensus<sup>(46)</sup>, la procédure du vote reprend ses droits. Ainsi, et pour la première fois dans l'histoire de la Conférence, on fait jouer, en 1982, l'article 37 paragraphe 1, «exigeant une décision confirmant que tous les efforts tendant à parvenir à un accord général avaient été épuisés d'une manière tout à fait conforme à l'esprit qui avait présidé à sa rédaction neuf ans auparavant. Cette décision fut prise, nous le rappelons, par consensus»<sup>(47)</sup>. La convention adoptée à la majorité en 1982 retient, quant à elle, le consensus comme technique de prise de décision pour des questions de fond qualifiées de «particulièrement importantes» et pouvant faire l'objet d'enjeux très graves au niveau de l'exploitation des fonds marins.

Autrement dit, le consensus, largement pratiqué au sein des organisations et conférences internationales, s'est trouvé pour la première fois institutionnalisé dans la Convention de 1982 sur le droit de la mer. D'où, l'importance que revêt l'étude de cette technique dans le cadre du nouveau droit de la mer et son impact sur la transformation du processus décisionnel plus particulièrement au sein du Conseil de l'Autorité où la multiplicité des intérêts et la singularité des enjeux nécessitaient une nouvelle optique dans les négociations et les modalités de prise des décisions.

#### **B - Conception nouvelle du consensus.**

Introduit à la 3ème Conférence dans le cadre du «Paquet» (A), le consensus — institué pour la première fois dans un traité: la Convention de Montego Bay, Charte constitutive du nouveau droit de la mer — s'affirme comme une notion nouvelle du droit international public. (A).

(44) cf. E/SR, 1921, 2 août 1974, paragraphe 16.

(45) cf. Bedjaoui, *Ibid* ; p. 174.

(46) cf. Les dernières sessions de la 3ème Conférence.

(47) Sans s'opposer au consensus, certains pays industrialisés dont la France et les Etats-Unis, exprimèrent le sentiment selon lequel les efforts tendant à obtenir un accord devaient être poursuivis.

toutefois, signaler qu'à l'origine aucun texte de base de la C.N.U.C.E.D. n'a prévu le consensus comme mode d'adoption des décisions. En revanche, le règlement intérieur de la 3ème Conférence dispose dans son article 37 qu' «avant de procéder au vote sur une question de fond, il y a lieu d'adopter une décision confirmant que tous les efforts tendant à parvenir à un accord général ont été épuisés<sup>(42)</sup>. C'est donc pour la première fois que le consensus fut évoqué expressément dans un texte de base. Mais ceci n'a point empêché l'adoption de la Convention en 1982, par un vote majoritaire. Les négociations tout au long de la conférence étaient, d'ailleurs, tiraillées entre le principe majoritaire d'une part et le consensus d'autre part.

Les pays en développement qui avaient accepté le principe du consensus par souci d'effectivité non seulement à la 3ème Conférence, mais déjà dans de nombreuses organisations internationales, n'en avaient pas pour autant, abandonné le principe majoritaire. Forts de leur nombre les Tiers-mondistes comptaient utiliser le pouvoir de leur majorité pour maîtriser la décision, ou du moins accéder au pouvoir décisionnel. Ils ont par conséquent, et suite au comportement des pays développés qui cherchaient dans la pratique à vider le consensus de sa substance, sévèrement critiqué cette technique. Car, s'ils avaient consenti à l'époque une concession majeure en renonçant à la puissance du nombre c'était, sûrement, dans l'espoir d'obtenir le soutien d'une minorité hostile. Or, il s'est avéré que la recherche d'un accord général permettait aux pays développés d'obtenir non seulement un adoucissement de la philosophie du nouvel ordre économique international, mais encore la faculté de formuler des réserves tendant à limiter la portée des recommandations à leur égard.

## 2 - Les réserves:

### - Une pratique dolosive.

Admissible aussi longtemps qu'il s'agit d'interpréter ou d'écartier l'application d'une disposition précise, la pratique des réserves devient inacceptable lorsqu'elle est utilisée pour manifester une opposition fondamentale au texte adopté, c'est-à-dire dans le but de vider le consensus de sa substance. Cette «pratique dolosive»<sup>(43)</sup> de la réserve est notamment

(42) cf. article 37 du Règlement intérieur de la 3ème conférence des Nations Unis sur le droit de la mer. (Doc A/Conf. 62/30/Rev. 2, O.N.U. New York, 1976). Voir également, le gentlemen's agreement du 27/06/1974 qui prévoit «La Conférence ne doit ménager aucun effort pour aboutir à un accord sur les questions de fond par voie de consensus...»

Appendice au Règlement intérieur, Doc. A/62/30/Rev.2, p. 18.

(43) cf. M. Bedjaoui, «Pour une Nouvel ordre économique», op. cit., p. 173.

## 2 - Consensus et règle de l'unanimité:

Le consensus se distingue aussi de la règle de l'unanimité. En effet, exiger un soutien positif de tous les membres reviendrait à conférer à chacun un véritable droit de veto. Or, c'est ce que la procédure du consensus permet d'éviter. En l'absence de vote, l'instrument est adopté à la fois avec le soutien de ses partisans et l'absence d'opposition expresse des Etats de la minorité; les délégations qui n'approuvent pas entièrement le texte n'insistent pas à recourir au vote et n'objectent pas non plus à son adoption par consensus; elles se contentent simplement de faire connaître leurs réserves et de les faire consigner dans le rapport ou le compte-rendu. D'ailleurs, au niveau de la pratique, le consensus prête à l'abstention le même effet positif que le vote favorable.

### *b - Le consensus dans la pratique internationale.*

#### *= Une pratique abondante.*

Tant au sein de l'O.N.U. que dans les conférences internationales le consensus fut utilisé d'une manière abondante.

#### *- Au sein de l'O.N.U.*

Suite à la crise que vivaient les Nations Unis dans les années soixante treize et afin d'éviter l'application de l'article 19 de la charte à l'encontre de l'ex-U.R.S.S.<sup>(39)</sup>, le consensus fut utilisé tout au long de la 19ème session de l'Assemblée générale. Introduite à la même époque au sein du Conseil de sécurité, cette technique acquit rapidement droit de cité.<sup>(40)</sup> Sa généralisation à l'Assemblée Générale ne s'effectua, toutefois, qu'à partir des sixième et septième sessions extraordinaires ainsi que de la vingt-neuvième session à l'occasion des débats consacrés à l'instauration d'un nouvel ordre économique international.

#### *- Au sein des conférences internationales.*

Il fut également pratiqué au sein de nombreuses conférences internationales. Nous ne citons que la C.N.U.C.E.D.<sup>(41)</sup> et la 3ème Conférence sur le droit de la mer où le consensus était le principe . Il faut,

(39) cf. F. Y. Chaï: «Consultations et consensus: un aspect du fonctionnement du Conseil de sécurité»; U.N.I.T.A.R., New York, cité par S. Bast. «Observations sur la pratique du consensus», Mélanges Wengler, Inter Recht, Berlin, 1973, pp. 11 - 25.

(40) cf. M. Bedjaoui: Pour un nouvel ordre économique international, op. cit., p. 17.

(41) C'est surtout à partir de la 3ème session de la conférence et plus particulièrement rôle décisif (cf. G Merioz: la C.N.U.C.E.D: droit international et développement op. cit. p. 101). On doit signaler, toutefois, que la session de Manille a marqué un recul du consensus (voir du même auteur: «Manille une pause», in, A.F.D.I. 1979, p. 654).

## 1 - Consensus et règle majoritaire

### - Règle majoritaire impraticable.

Le consensus se distingue en premier lieu de la règle majoritaire qui n'a été consacrée en 1947 que pour éviter les risques de blocage inhérents à l'unanimité. Mais, même cantonnée à l'adoption de simples recommandations, la majorité s'est vite avérée impraticable: dans une société d'Etats souverains, le principe d'égalité implique le consentement de chaque Etat aux règles qui lui sont appliquées. La majorité n'est donc pas de nature à faire avancer la cause du Tiers-Monde; d'ailleurs, dès 1964, on a pu dénoncer son caractère illusoire en disant qu'il n'y a aucun intérêt pratique à adopter des recommandations à la majorité simple lorsque l'exécution de ces recommandations dépend de leur acceptation par les pays développés. La Convention sur le droit de la mer en est une excellente illustration . Après son adoption en 1982 par une large majorité, la convention n'est entrée en vigueur que quelques 12 ans plus tard, suite à un renversement des positions qui a convaincu les industrialisés d'accepter le démarrage conformément à une approche libérale de l'exploitation des fonds marins internationaux (question épingleuse qui a provoqué les négociateurs à la 3ème conférence de Nations Unies sur le droit de la mer à inventer des nouvelles techniques capables de faire face aux blocages surtout que la négociation classique s'avérait insuffisante pour y répondre).

### - Signification du vote par rapport au consensus.

Le recours au vote s'analyse en premier lieu, en un «droit» pour chaque Etat, (étant entendu, toutefois qu'une telle procédure ne devrait pas compromettre les droits et intérêts légitimes de toutes les parties.) Le vote représente aussi un élément d'appréciation pour déterminer la portée des recommandations, comme il constitue une étape dans un processus de négociation continue. Pour les Etats de la minorité, il est un moyen d'exprimer leur opposition, mais celle-ci ne peut être destinée à s'éroder. Pour les Etats de la majorité, le vote débouche sur un texte inefficace dans la mesure où son application repose sur les Etats de la minorité . (Sous réserve, toutefois, que les Etats majoritaires fassent une démonstration de leur cohésion dans la perspective des négociations ultérieures.Ce qui a été, très difficile plus particulièrement à la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer ).

Si, Toutefois, le souci de l'efficacité commande d'écartier le vote majoritaire dans certains cas où la prise des décisions revêt des enjeux très importants, cela ne veut pas dire pour autant qu'il faudrait recourir à la procédure de l'unanimité.

qu'aucune décision ne pourrait être prise contre leurs intérêts. Ce système apparaît préférable à celui de la prise de décision par consensus sur toutes les questions de fond, car si on adoptait ce dernier, chaque décision pourrait être soumise au caprice de n'importe quel Etat. Dès lors, la Commission des finances, liée au système de prise des décisions, se trouve également modifiée par le nouvel Accord. Elle comprend, en vertu de la section 9 de l'Annexe dudit Accord, 15 membres dont les 5 plus grands contributeurs au budget de l'O.N.U. C'est-à-dire, les Etats-Unis, le Japon, l'Allemagne, la Fédération de Russie et la France. Aucune décision ayant des incidences financières ne pourra être prise sans être soumise, au préalable, à ladite Commission. Quid alors de la technique du consensus?

## 2 - Le consensus.

Le procédé du consensus qui a donné lieu à une abondante pratique aux Nations Unies a été institutionnalisé pour la première fois dans la Convention du 10 décembre 1982 sur le droit de la mer. Vu l'importance qu'a pu revêtir cette technique tant au niveau de la pratique dans les institutions internationales classiques qu'au sein de la 3ème Conférence et son impact sur les transformations survenues dans le processus de négociation nous l'analyserons à la lumière de la conception classique (A) et de celle retenue dans le nouveau droit de la mer. (B)

### A - Conception classique.

La consensus est défini, selon la doctrine classique, comme une procédure d'adoption sans vote qui traduit l'absence d'opposition expresse d'un Etat à l'adoption de l'instrument. Cette pratique est générale puisque tous les organes à vocation économique y ont eu progressivement recours. Elle est également permanente, puisque dès l'origine on peut déceler un refus de régler les problèmes de coopération économique internationale par des votes majoritaires. Le consensus est dans la logique de la coopération qui appelle le soutien permanent des Etats. Toutefois, et malgré sa pratique croissante, le consensus n'a été évoqué expressément dans aucune des chartes constitutives des conférences et organisations internationales.

Nous analyserons, donc, le consensus par rapport aux autres notions voisines et le consensus dans la pratique internationale.

#### a - Consensus et autres procédures classiques de prise de décision.

Le consensus présente des traits originaux par rapport aux autres procédures classiques de prise de décision desquels il se distingue.

juridique et technique, devaient aussi être approuvés à la majorité des 3/4, ainsi que le contrôle sous toutes ses formes.

Dès lors, bien que constituant une variante du principe majoritaire, la technique des 3/4 en modifie largement les conséquences. En effet, si compte tenu de la composition du Conseil, l'application de la règle des 3/4 permet aux P.V.D. de réunir le nombre des voix requis pour la prise des décisions, il en va tout autrement de la majorité des 3/4. Ce système a pour conséquence d'empêcher qu'un des trois groupes d'Etats puisse adopter à lui seul une décision. Elle implique donc une concertation entre ces groupes. Ceci confère un pouvoir très important aux minorités entrant dans la composition du conseil et donc d'atténuer l'impact du pouvoir numérique.

Or, si la Convention marque un progrès significatif par rapport au système classique majoritaire de prise des décisions, ceci n'a pas pour autant fait avancer les choses depuis 1982. Les négociations qui se sont poursuivies sur cette question au sein de la Commission préparatoire n'ont pas, non plus, amené au déblocage de la situation. Ce n'est que suite aux bons offices du Secrétaire Général des Nations Unies en faveur de l'universalité et dans le nouveau cadre de la situation mondiale et de l'accélération des évènements dans le sens du libéralisme du marché, que cette initiative allait précipiter l'entrée en vigueur de la Convention et l'adoption de l'Accord de juillet 1994, lequel, concernant la prise des décisions opte pour le «vote par chambre» et le «principe de rotation» des Etats au sein de chaque chambre. Ce fut un pas décisif et efficace, dans la mise en oeuvre du processus de négociation multilatérale.

c - *Technique par l'Accord du Juillet 1994 qui retient : "vote par chambre" et "principe de rotation".*

Dans une approche évolutive des organes de l'Autorité pour la période située entre l'entrée en vigueur de la Convention et le début de la production commerciale, l'Accord de juillet 1994 retient, en matière de prise de décision, le «vote par chambre». Les chambres correspondant grossièrement, aux groupes prévus, aux fins de l'élection au Conseil, à l'article 161, paragraphe 1, a) b) c) et d), remplacé par le paragraphe 15 de la section 3 de l'Annexe de l'Accord .(38)

Le «vote par chambre» est considéré comme un mécanisme pouvant assurer aux Etats industriels (qui seraient bien représentés dans les «chambres» des consommateurs-importateurs et des investisseurs)

---

(38) cf. L'accord 1994 précité, section 3, paragraphe 15. (Document , A / Res / 48 / 63 )

la majorité des deux-tiers; une troisième comprenant les questions de fond plus importantes devant être tranchées à la majorité des trois-quarts; enfin une quatrième catégorie regroupant les questions de fond particulièrement délicates. Le rapport présentait deux solutions possibles: la première préconisait l'application du consensus; en cas d'échec du consensus, une procédure de conciliation sera mise en œuvre avant le recours au vote qui doit se faire à la majorité des 3/4 comprenant une minorité de blocage de 5 plus un nombre X de voix et une minorité de blocage plus un d'un groupe régional plus un nombre Y de voix; X et Y restent à déterminer. Suite aux débats, c'est la majorité des 3/4 qui fut retenue par la Convention du 10 décembre 1982.

*b - Technique retenue par la Convention du 10 décembre 1982.*

La Convention sur le droit de la mer retient dans son Texte final la majorité des . Cette nouvelle technique de prise de décision a revêt une grande importance dans le système décisionnel prévu pour la future Autorité internationale des fonds marins. Rien qu'à voir la liste établie par l'article 161 paragraphe 8 lettre b) et c) consacrée à cette procédure,<sup>(36)</sup> pour se rendre compte combien elle est plus longue que celle touchant la majorité des, et donc plus importante. En plus, le nombre de décisions qui pouvaient être soumises à un vote à la majorité des 3/4 auraient pu s'étendre par l'effet de la disposition de l'article 161 paragraphe 8 lettre 9 qui stipule «qu'en cas de doute sur le point de savoir si une question relève des catégories visées aux lettres a,b,c ou d, la question est réputée relever de la disposition exigeant la majorité la plus élevée ou le consensus.»<sup>(37)</sup>

La majorité des 3/4 fut alors retenue par la Convention pour les questions les plus importantes. Parmi celles-ci figuraient l'adoption du règlement intérieur et le mode d'élection du Président du Conseil. Or, l'élection du Président est très importante en raison, notamment du rôle décisif que détient celui-ci pour l'exercice du consensus. Il faut également mentionner la désignation des membres des Commissions en raison des prérogatives conférées à ces organes. L'adoption du budget dont il est inutile de souligner l'importance devait être prise à la majorité des 3/4. Certaines questions relatives à la conduite des activités dans la Zone et plus particulièrement la définition des politiques spécifiques allaient être tranchées à la majorité des 3/4. L'accès à la Zone, les plans de travail ne bénéficiant pas d'une recommandation favorable de la Commission

(36) L'article 161, paragraphe 8, al. b) et c) de la convention ne s'applique plus. Il est remplacé par le paragraphe 9, Annexe de l'Accord du 29 juillet 1994, section 3, al. 9.

(37) cf. Art. 161. paragraphe 8, lettre g, de la convention.

des risques de blocage des décisions qu'il comportait, c'est l'idée de «minorité de blocage» qui semblait, en revanche, être admise par toutes les délégations. Il en est ainsi de la proposition du Pérou<sup>(31)</sup> qui prévoyait trois catégories de questions: les questions de procédures, les questions de fond et les questions de fond importantes. La majorité des 3/4 est exigée pour les questions relevant des deux dernières catégories avec la possibilité d'une minorité de blocage applicable aux seules questions de fond importantes.

Or, les pays industrialisés, estimant inopportune la distinction entre les questions de fond, refusent cette formule. Ils suggèrent plutôt une version remaniée de la minorité de blocage, qui consistait, selon eux, à conférer ce pouvoir pour 50% aux pays producteurs et 50% aux pays consommateurs. Cette proposition fut, certes, rejetée par les pays en développement. Ces derniers voulaient, en outre, que le nombre de voix nécessaires pour constituer la minorité de blocage ne puisse pas être supérieur à six. De son côté l'ex. URSS tenait un chiffre plus élevé pour que les ex-pays socialistes ne soient pas complètement écartés du centre de décision. Par conséquent, si la formule "minorité de blocage" a pu recueillir l'appui de toutes les délégations<sup>(32)</sup>, c'est au niveau de la fixation du nombre de voix nécessaire pour son fonctionnement que les désaccords devaient subsister. D'où la proposition d'autres formules<sup>(33)</sup>.

Ainsi, au cours de la 9ème session les industrialisés proposent comme solution le chiffre 5 tandis que les ex-pays socialistes et le groupe tiers-mondiste étaient d'accord pour le chiffre 9<sup>(34)</sup>. Le chiffre 7 présenté comme solution de compromis par le Président du groupe de négociation ne recueillit l'approbation d'aucun des trois groupes d'Etats participant aux négociations. Face à l'échec de toutes les tentatives et devant l'impuissance de fixer un chiffre recueillant l'appui de toutes les délégations, l'idée de «minorité de blocage» fut abandonnée au bénéfice du "vote catégoriel »<sup>(35)</sup>.

#### = Vote catégoriel

Le groupe de travail a finalement abouti à une formule de compromis reposant sur la classification des questions en 4 catégories: une première catégorie concerne les questions de procédure qui doivent être décidées à la majorité simple; une seconde comprend un certain nombre de questions à

(31) Cette proposition préfigurait le classement dans la conclusion des questions en plusieurs catégories.

(32) cf. Doc. A/Conf. 62/C1/ L26 in, N.U. off. Vol. XII, p. 80.

(33) cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L. 26, in N.U. Doc. off. Vol. XII, p. 80.

(34) cf. Journal de la Marine, 9 août, 1979, p. 195.

(35) cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L. 28, et Add. 1 , in, N.U., Doc. Off. Vo. XIV, p. 180.

## *2° - D'autres propositions de secours.*

Les propositions oscillaient entre les majorités combinées, la minorité de blocage et le vote catégoriel.

### *= Majorités combinées.*

Les Industrialisés, insistant sur la nécessité d'une protection adéquate de leurs intérêts, se sont opposés à la solution du T.N.C.O. Ils proposent un système de majorité combinées. Ainsi, conformément au rapport du groupe de négociation ce système pourrait être une majorité simple qui doit s'accompagner d'une majorité qualifiée dans chacune des deux catégories des membres représentés au titre de l'article 159, alinéas a) et b). A défaut de cette solution, ils sont prêts à accepter le système de la majorité des deux-tiers des membres des catégories visées aux alinéas a, b, c, et d, de l'article 159 paragraphe 1 considérées dans leur ensemble, ainsi que la catégorie visée à l'alinéa c)(<sup>29</sup>).

Les Tiers-mondistes se sont opposés, eux aussi au système retenu par le T.N.C.O. Ce système, disent-ils, "octroie aux pays développés un veto collectif ou même un vote pondéré". Ils redoutaient, en outre, les effets de cette procédure eu égard à l'article 160 paragraphe 2, alinéa X, relatif à l'approbation des plans de travail. En vertu de cet article, un plan de travail ayant reçu l'approbation de la Commission technique, est considéré approuvé si le Conseil n'a pas adopté de décision contraire dans un délai de soixante jours. Aussi, craignaient-ils que les pays industrialisés, en bloquant l'adoption des décisions, ne parviennent à faire approuver tous les plans de travail rendant ainsi illusoires les pouvoirs du Conseil. Les pays développés ne pouvaient donc que rendre plus difficiles les négociations qui se poursuivaient au cours de la deuxième partie de la huitième session. C'est dans cette atmosphère tendue qu'émergea l'idée de «minorité de blocage».

### *b - Minorité de blocage.*

A la fin de la 8ème session et malgré les difficultés rencontrées, certaines orientations ont pu être dégagées(<sup>30</sup>). En effet, si le «vote des chambres» (repris d'ailleurs en 1994), était définitivement rejeté en raison

(29) L'alinéa c traite des pays principaux exportateurs. L'alinéa fait référence aux pays en développement représentant des intérêts particuliers; l'alinéa c) comprend les 18 membres élus selon le principe de la répartition géographique équitable.

(30) Le Rapport présenté par le Président et le coordonateur du groupe travail des 21, indiquait, que ce fut le problème «le plus difficile à traiter faute d'avoir pu résoudre certaines des autres questions du sous-ensemble». cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L26, in, N.U., Doc. Vol. XII, p. 79 et 8.

formulation du texte unique de négociation revisé (T.U.N.R.).<sup>(26)</sup> qui confirmait la thèse Tiers-mondiste: celle de la majorité des 3/4 déjà retenue dans le texte unique de négociation (T.U.N.).<sup>(27)</sup> Les Etats-Unis suggéraient alors dans leur déclaration que les décisions portant sur les questions de fond soient prises à la majorité des 3/4 des membres du Conseil. Ceux-ci devant représenter plus de la moitié de la valeur totale de la production et de la consommation des minéraux extraits de la Zone internationale et effectuées par l'ensemble des membres de l'Autorité. Pour les décisions portant sur les questions relatives à la répartition des contributions financières des Etats membres ou à l'approbation du budget de l'Autorité, la majorité reprise devenait celle des Etats dont la production et la consommation représentaient les trois-quarts de la valeur totale. Etant donné la part des Etats-Unis dans la consommation et la production, un tel système pourrait un peu comme dans celui de «la pondération des voix», leur octroyer un droit de veto.

Cette proposition n'a sûrement pas requis la faveur des pays en développement, et les négociations portant sur la question devaient reprendre à la sixième session où le Président Evensen devait proposer un système de «majorités concurrentes» avant d'aboutir à la consécration de la majorité des 3/4 dans le texte de négociation composite officieux. (T.N.C.O.) qui retient une solution de compromis<sup>(28)</sup>. Ainsi, Aux termes de son article 159 paragraphe 7 les questions de fond devaient être tranchées à la majorité des 3/4 sous réserve que ladite majorité comprenne des membres participant à la session. Et, en cas d'hésitation sur le point de savoir s'il s'agit d'une question de fond ou de procédure, la décision devait être prise à la majorité des 3/4 sauf décision contraire du Conseil à la même majorité. La règle des 3/4 fut ainsi affirmée pour la première fois dans le texte de négociation composite officieux. Acceptée seulement par les ex-pays socialistes, cette solution allait susciter à la fois les réactions négatives des pays développés et des pays en développement . D'où la recherche de nouvelles solutions.

(26) cf. T.U.N.R. , article 27, paragraphe 10 qui maintenait le même système consacré par le T.U.N..

(27) L'article 25 du T.U.N. prévoyait l'application de la règle de la majorité des 2/3 pour la question de fond et de la majorité simple pour les questions de procédure.

(28) cf . Rapport du Président sur les travaux de la 1ère Commission , 8ème séance , 1ère Commission in , 45ème in , N.U. Doc , off . vol XI , p . 53 , voir plus particulièrement le Rapport du groupe de négociation 3 qui s'est contenté de présenter les solutions préconisées par les pays industrialisés et les pays en voie de développement (N.G3, in , Doc . off. Vol . X , pp 89-90).

cadre de l'Assemblée.<sup>(24)</sup> Il s'agit plutôt d'un mécanisme destiné à fournir une autre possibilité de négociation et susceptible d'être utilisé en vue de la recherche d'un résultat différent de celui que l'on aurait obtenu si la question avait été mise aux voix immédiatement (par exemple, dégager ou renforcer une majorité, empêcher la formation d'une majorité, etc....).

#### **B - Technique inédite au sein du Conseil: la majorité des 3/4**

La composition du Conseil de l'Autorité, fondée sur le double critère de la «répartition géographique équitable» et des «intérêts particuliers» des Etats et groupes d'Etats le constituant, appelle corrélativement de nouvelles techniques de prise de décision en vue d'assurer une représentation de toutes les parties et une participation juste, équitable mais aussi efficace à l'exploitation, à la gestion et aux bénéfices futurs du patrimoine commun de l'humanité.

Ainsi, à côté du consensus que nous envisagerons plus loin, une nouvelle technique: la majorité des 3/4 fut retenue par la Convention pour les deux dernières catégories de questions classées très importantes.<sup>(25)</sup>

Nous analyserons donc cette nouvelle technique qui a émergé à la 3ème Conférence(a) et fut consacrée dans la Convention de Montego Bay en 1982(b), mais écartée par l'Accord de juillet 1994 (cet Accord constitue actuellement, avec la Convention entrée en vigueur le 16 novembre 1994, le nouveau droit de la mer.

##### *a) -Approche difficile à la 3ème Conférence.*

Cette technique, qui prit son départ avec la déclaration informelle des Etats-Unis lors des discussions sur la question de prise de décisions, a suscité beaucoup de remous à la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer.

##### *1°) - Proposition initiale informelle des Etats-Unis.*

S'agissant des mécanismes décisionnels, les Etats-Unis ne pouvaient, en admettre à la 3ème Conférence, la solution déjà émise et qui consistait dans la consécration de la majorité des pour 3/4 les décisions prises au sein du Conseil. Ils proposèrent donc, dans une déclaration, une nouvelle

(24) Aux réunions officieuses de la Première Commission tenues pendant la 4ème session, une délégation a proposé d'ajouter au texte de l'article 159, par. 9 une phrase selon laquelle l'ajournement du vote aurait comme but l'obtention du consensus, de manière à ajouter les procédures d'ajournement de l'Autorité aux procédures établies dans le Règlement intérieur de la Conférence.

(25) cf. Convention de Montego Bay, article 161, paragraphe. 8, al. c) et d), avec l'Accord de juillet 1994 précité, ces dispositions ne sont pas applicables.

point été retenue par la Convention. Si, toutefois, à l'Assemblée plénière, c'est le système majoritaire classique de prise des décisions qui demeure la règle assortie de procédures spéciales dans certains cas exceptionnels, au Conseil-siège du Pouvoir - il en va tout autrement. En effet, la variété des intérêts et l'importance de l'enjeu découlant de la découverte des fonds marins ne pouvaient plus s'accommoder, pour les décisions à prendre, des mécanismes traditionnels. D'où la nécessité de nouvelles techniques adéquates, qui s'imposent tant au niveau de l'Assemblée qu'à celui du conseil

*A - Procédures spéciales au sein de l'Assemblée.*

Il s'agit soit de l'ajournement du vote(A), soit d'un certain consensus dans des cas exceptionnels(B)

*a - Procédure d'«ajournement du vote».*

Prévue à l'article 159 paragraphe 9 de la Convention, la procédure «d'ajournement du vote» permet d'ajourner la décision de mettre aux voix certaines questions examinées par l'Assemblée si les conditions suivantes sont réunies:

1) - la question doit porter sur le fond; 2) - le vote envisagé doit être le premier sur cette question; 3) - Le Président de l'Assemblée peut lui-même prononcer l'ajournement, et il doit le faire lorsque le des membres de l'Assemblée en fait la demande, 4) - l'ajournement ne peut avoir lieu qu'une seule fois à propos de la même question; 5) - la mise en œuvre de cette procédure ne doit pas avoir pour effet d'ajourner la question au-delà de la clôture de la session.

Il s'agit, en fait, d'une procédure spéciale prévue déjà dans le règlement intérieur de la Conférence et dont l'objectif est de faire en sorte que tout soit mis en œuvre pour parvenir à un accord général sur un sujet déterminé avant de recourir au vote. Dans le règlement intérieur de la Conférence, la procédure d'ajournement du vote avait clairement pour but d'élargir le champ de réalisation du consensus.

*b - Un certain consensus dans des cas exceptionnels.*

Un certain consensus est prévu également pour certains cas exceptionnels, telles les décisions qui portaient sur la répartition du manque à recevoir pour le financement de l'exploitation du premier site minier de l'Entreprise au cas où les contributions des Etats ayant ratifié la Convention n'en convirraient pas tout le montant (Annexe IV, art. 11, parag. 3, c). Mais, en dehors de ces cas exceptionnels mentionnés par la Convention, le consensus n'est pas requis pour l'adoption des décisions prises dans le

importantes le "vote chambre" ainsi que "le principe de rotation" des Etats au sein de chaque chambre.

Nous analyserons ces techniques à la lumière de la Convention et de l'Accord.

### 1 - Le système majoritaire.

Le système majoritaire prévu par la convention de Montego Bay se caractérise par un agencement des questions à plusieurs degrés variant selon un ordre d'importance corrélatif à la composition spécifique du conseil de l'Autorité. Il est ainsi prévu, à l'instar des textes constitutifs des institutions internationales classiques, qu'à l'Assemblée les décisions seront prises à la majorité simple des membres présents et votants pour les questions de procédure et à la majorité des pour les questions de fond<sup>(19)</sup>. Au Conseil, les questions relevant des deux premières catégories, conformément à la classification de l'article 161 obéissent au principe majoritaire: Les questions de procédure seront prises à la majorité simple<sup>(20)</sup> et les questions de fond classées dans le premier groupe, à la majorité des 2/3<sup>(21)</sup>. Il en est ainsi, par exemple, des questions portant sur l'examen des rapports de l'Entreprise, l'adoption des rapports annuels adressés par le Conseil à l'Assemblée, la conclusion, au nom de l'Autorité, d'accords internationaux, de même que l'approbation des plans de travail en vertu de l'article 162 de la Convention. Ces questions seront prises à la majorité des deux-tiers<sup>(22)</sup>, (nous rappelons ici que les articles 161 et 162 relatifs à la prise de décision ont été dans leur ensemble modifiés ou annulés à la lumière de l'Accord de juillet 1994).

Quant à l'idée consistant à appliquer la règle de la majorité simple, par analogie avec la règle applicable à l'Assemblée générale des Nations-Unies, quand il s'agit de décider si une question est ou non importante, elle fut repoussée par les délégations de quelques pays industrialisés<sup>(23)</sup> et n'a donc

(19) Article 159, paragraphe 7 et 8 de la convention.

(20) Article 159, paragraphe 8, lettre a) de la convention.

(21) Article 159, paragraphe 8, lettre b) de la convention.

(22) Article 162, paragraphe 2 lettre f, g, h, et i de la convention.

(23) Les industrialisés considèrent qu'au moins pour une matière (adoption de mesures visant à faire face à un déficit dans l'hypothèse envisagée à l'Annexe IV, article paragraphe 3, lettre e), il faut le consensus de l'Assemblée toutefois, l'expression «barème convenu» utilisée dans l'article 160, paragraphe 2, e), ne signifie pas nécessairement que la fixation des contributions des membres au budget d'administration de l'Autorité doit se faire approuver par le consensus de l'Assemblée. La Commission préparatoire a, cependant, inclus les décisions se référant à cette hypothèse parmi celles qui doivent être adoptées par consensus. (cf. Document de la Commission préparatoire, LOS/P.C.N./3, du 8 avril 1983, paragr. 4).

semblaient être écartés. La première, prévue par le pacte de la S.D.N, fut abandonnée par les rédacteurs de la Charte des Nations au bénéfice du système majoritaire. Il était en effet reproché à la règle de l'unanimité d'avoir entraîné la paralysie de la S.D.N. et par conséquent, l'échec de cette organisation. Elle ne subsiste aujourd'hui que dans certaines organisations à vocation régionale; y revenir dans les organisations à vocation universelle, comme "l'Autorité internationale des fonds marins" par exemple, semblait difficilement concevable.

Quant au "Veto" - technique adoptée seulement au sein du conseil de sécurité - ne semble nullement souhaitable dans les organisations internationales à vocation universelle. D'ailleurs, si on s'arrête aux particularités des conditions historiques qui ont présidé à l'instauration du "Veto" au sein du conseil où le système de "pondération des voix" retenu principalement dans les institutions financières internationales ne peut pas, non plus être transmis dans les organisations internationales à vocation universelle et plus particulièrement dans le cadre de l'autorité internationale des fonds marins. Certes, l'Autorité par sa vocation économique, s'apparente dans une certaine mesure de ce type d'organisation et donc, peut-on dire, la pondération des voix lui serait applicable comme au sein du F.M.I. par exemple, où le nombre des voix dont disposaient les Etats membres dépendait du montant du capital souscrit, contrairement au principe égalitaire: un Etat, une voix.

Mais, nous savons que l'Autorité des fonds marins fut instituée dans le but de gérer le patrimoine du fond des mers dans l'intérêt de l'humanité toute entière. Une faveur doit être retenue à l'intention des pays les plus démunis ainsi que la participation de tous les "héritiers de l'humanité" (corollaire de la notion de patrimoine commun) à la gestion de ce nouveau domaine du droit international public. Ceci implique, par conséquent, que le mécanisme de décision doit reposer sur le principe démocratique égalitaire. D'ailleurs, même les pays industrialisés qui refusaient le système classique de la majorité n'ont point proposé le système de pondération des voix. Ils ont certes avancé d'autres solutions correspondant à la complexité du nouveau domaine des fonds marins et capables de protéger leurs intérêts particuliers.

Par conséquent, le processus décisionnel prévu tant par la convention du 10 décembre 1982 que par l'Accord de juillet 1994 a largement débordé la négociation classique internationale. Si la convention de Montego Bay retient à côté du système classique des 2/3 une technique inédite: la majorité des 3/4, l'Accord de juillet 1994 qui opère une refonte presque totale de la Partie XI de la Convention, retient plutôt pour les questions

## 2 - Les Tiers - Mondistes: application du système classique majoritaire.

Les pays en développement préconisèrent, au contraire, l'application du système classique majoritaire. Ainsi, en est-il du projet Tranzanien et du document déposé par les pays latini-américains. Ils prévoient le recours à la majorité des deux-tiers pour les questions de fond et la majorité simple pour les questions de procédure. Cette attitude des pays Tiers-mondistes s'inscrit dans le courant des revendications formulées par eux, soit lors de la création de nouvelles organisations, soit au moment de la restriction de certaines d'entre elles. Ces pays estiment que seule la règle de la majorité peut leur garantir une participation au processus d'élaboration des décisions. Seule l'application de ce mécanisme pourrait répondre à l'esprit fondamental d'une organisation devant gérer le patrimoine commun de l'humanité, qui ne peut être que démocratique, fondée sur le principe de l'égalité. 1 Etat = 1 Voix. Ils s'opposèrent, par conséquent, très énergiquement au système du consensus. Ils le considèrent comme une technique de "veto déguisé" et donc ils le refusent, de même qu'ils rejettent ce qu'on appelle le "vote pondéré".

## 3 - Le compromis à la 3ème conférence.

C'est sur la base de ces positions divergentes que devaient s'engager les travaux de la 3ème Conférence. Toutefois, si l'examen de la question institutionnelle de l'Autorité fut abordée dès l'ouverture des négociations en décembre 1973 ce n'est qu'à partir de la deuxième partie de la 9ème session à Genève (28 juillet - 28 Août 1980) que la Conférence parvint à un certain compromis sur les modes de votation au sein des orgasnes délibérants, vu les difficultés d'approche de la question. Le système de prise de décision préconisé par la convention reflète, en effet par sa complexité et la variété des procédures, les désaccords suscités lors des négociations, surtout que les méthodes classiques utilisées jusque-là dans les enceintes internationales s'avéraient sinin inefficaces du moins insuffisantes.

## 2 - Nouvelles techniques de prise de décision.

Si l'on se réfère aux systèmes décisionnels des organisations internationales tels qu'il figurent dans les Chartes constitutives ou tels qu'ils sont apparus dans la pratique, on se rend compte que l'éventail des possibilités offertes aux négociateurs était très large. Au moins cinq techniques de prise de décisions étaient alors retenues: L'unanimité, la règle de la majorité simple ou qualifiée le veto, la pondération des voix et le consensus. Or, d'emblée, l'unanimité, le veto et la pondération des voix

## 1 - Les Industrialisés: majorités combinées ou consensus.

Deux groupes se distinguent à l'intérieur du bloc des industrialisés: les Etats à économie de marché et les ex - pays socialistes et l'U.R.S.S. Les Etats-Unis associés à un nombre très restreint de pays hautement industrialisés entendaient, à eux seuls, exercer un contrôle sur les décisions du Conseil au moyen d'une sorte de droit de "veto collectif". Or tous les pays développés n'ont pas une attitude commune par rapport à ce droit de veto: Leurs positions reflètent plutôt une divergence qui s'est manifestée dans leur choix des techniques de prise de décisions. Certains d'entre eux ne donnaient aucune indication à ce sujet. Pour leur part le Japon et le Canada étaient favorable à l'application de la règle de la majorité. Les Etats-Unis proposaient, quant à eux, un système assez complexe. Celui-ci devait assurer la protection des intérêts des pays occidentaux. A cette fin, pour qu'une décision soit prise, il fallait, aux termes de l'article 38 de leur projet une majorité comprenant la majorité dans chacune des deux catégories des membres composant le Conseil. Ces catégories comprenaient, en vertu de l'article 361 six Etats industrialisés désignés pour la première et dix-huit Etats élus au titre de la répartition géographique équitable". Par ce système de "majorités combinées" les pays développés à économie de marché espéraient bloquer les décisions qui ne les satisfaisaient pas. Qui plus est, ne constituant plus qu'une poignée face au nombre grandissant des pays Tiers-mondistes, ils réclamaient la règle du consensus pour toute décision à prendre par le Conseil.

Ce fut, là aussi, l'objectif poursuivi par l'ex-U.R.S.S. Soviéтиque et les pays socialistes quand, bien même, ils donnaient un droit analogue aux pays occidentaux. Ils proposèrent du consensus, jugeant cette technique apte à sauvegarder les intérêts de tous les Etats. Le délégué Soviéтиque, répondant à l'objection de certains pays en développement pour lesquels le consensus équivalait à un veto, devait déclarer: "ce serait un erreur que d'identifier le principe du consensus avec le concept de veto. Un veto signifie qu'aucune décision n'est prise et que la question demeure sans solution. Dans le système de consensus, il pourra y avoir des objections mais cela ne signifiera pas que la question sera remise "*sine die*". L'on recherchera de nouveaux moyens pour trouver une solution qui soit acceptable par tous les intéressés. Il ajoutait pour terminer, "le patrimoine commun cessera d'être commun si l'organe exécutif peut prendre des décisions le concerant en passant outre aux objections d'Etats ou groupe d'Etats particuliers".

Ministre norvégien et que nous venons d'analyser, fut appliquée dans la plupart des groupes de négociation et plus particulièrement dans les sept groupes établis par la Conférence afin d'aplanir les difficultés résultant des sept problèmes clefs identifiés par la Conférence à la veille de la révision du texte composite. Ce groupe qui a servi de "laboratoire d'essai" des techniques de négociation s'est finalement comporté comme un groupe de pression. Ensuite L'ensemble structurel établi autour des Présidents et des groupes a conforté, «l'institutionnalisation de la Conférence» qui prolongeait, dans les périodes d'intersessions, les négociations dans certains des groupes spécialisés issus de ses travaux. On se trouvait déjà, en 1978, en présence «d'une organisation internationale officieuse». Mais les affrontements en son sein allaient vite ébranler son "organe central" et remettre en cause la technique du "consensus", l'une des bases essentielles sur lesquelles reposait la Conférence, ainsi que tout le mécanisme classique de prises de décisions.

## **SECTION II - Remise en cause du mécanisme classique, de prise de décision .**

L'une des tâches les plus ardues qui échut à la 1ère Commission fut sans doute la mise au point du processus de prise de décision au sein de l'Autorité internationale des fonds marins ainsi qu'en attestent la longueur et l'âpreté des débats qui lui furent consacrés. Et ce, au-delà de l'importance que revêt le système de prise de décision dans toute organisation internationale<sup>(18)</sup>.

### **1 - Contexte des négociations.**

Les négociations portant sur la question de prise de décision au sein des deux principaux organes de l'Autorité - l'Assemblée et le Conseil - devaient constituer l'une des tâches les plus difficiles surtout lorsqu'on connaît les positions radicales des deux camps opposés sur la question de l'exploitation et de la gestion internationale des fonds marins.

#### **A - Tension et Radicalisme**

La tension est apparue très tôt à la 3ème Conférence entre les pays industrialisés qui réclamaient des majorités combinées ou le consensus au niveau de la prise des décisions et les pays tiers-mondistes qui préconisaient l'application du système classique majoritaire.

(18) R. W. COX et R.K. Jacobson. "Une première approche: l'analyse de la prise de décision" le concept d'organisation, ouvrage collectif sous la direction de G. Abi-Saab, Paris, UNESCO, 1980, p. 81.

extrêmement lente et délicate ne pouvait aboutir à un résultat que dans la mesure où elle était fondée sur "une réelle volonté politique".

C'est surtout la personnalité de son président qui donna à ce groupe toute son importance . En effet, le Ministre Evensen fort de sa réputation d'impartialité et de compétence en ce qui concerne les questions du droit de la mer et bénéficiant de fréquents contacts avec toutes les parties intéressées plus particulièrement les chefs des délégations dont la participation était essentielle au succès de la procédure - allait vite devenir un Président exceptionnel, un médiateur même plus, un "catalyseur" .<sup>(17)</sup> A tel point, que lorsque son groupe avait perdu sa structure de groupe restreint, la personnalité de son Président et sa méthode de travail s'étaient perpétrées et avaient fait leur entrée au sein des procédures acceptées par la conférence.

Le leadership du Président Evensen devait, en effet, devait s'affirmer à la 3ème Conférence puisqu'il a joué tant au niveau de l'initiative qu'à celui de l'interprétation des débats. En effet, lorsque les Présidents des Commissions furent chargés, le 18 avril 1975, de préparer un texte unique de négociation, la sixième révision du «texte Evensen» sur la zone économique était prête et le groupe fut d'accord pour que son Président la transmit au Président de la 2ème Commission sous sa responsabilité à titre personnel. On constate, en effet, on constate à la lecture du texte unique, que la partie consacrée à la zone de pêche s'était très largement inspirée de la sixième révision. Sur treize articles plusieurs sont repris «expressis verbis». D'une façon plus générale, on peut dire, qu'en dépit des diverses tendances qui s'opposaient en son sein, le groupe Evensen, en ce qui concerne le régime de la zone économique a exercé sur le texte unique de négociation une influence décisive exprimant les intérêts des Etats côtiers.

Pour conclure on peut dire tout d'abord, que Le groupe Evensen a largement influencé les négociations à la 3ème Conférence. On voit son empreinte partout. En effet, la technique adoptée initialement par le

le texte de négociation composite officieux. Ce travail sera celui d'une équipe dirigée par le Président de la Conférence. Le Président du Comité de rédaction et le rapporteur général seront mis à contribution par cette équipe" (cf. A/ conf. 62/ Bur/ 5,28 juin 1977). Il est inutile de souligner la modification de l'approche qui fut imposé et que l'on discerne en comparant la rédaction de la note présentée par le Président à l'ouverture de la session (23 mai) et celle qui fut approuvée (28 juin). En effet le texte composite devait être, contrairement aux textes uniques de négociation, une "oeuvre collégiale" qui se distingue de ses prédécesseurs par sa méthode de préparation. Le fonctionnement même de la méthode collégiale mit en évidence de nombreux problèmes dans la mesure où les membres de l'équipe" avaient un droit de regard théorique sur toutes les parties du texte, dont la réduction avait, néanmoins, été répartie entre chacun d'eux.

(17) (A/ conf. 62/ WP. 10, Doc. off. Vol. VIII).

Si le groupe Evensen appelle un commentaire particulier, c'est qu'il a pu, grâce à son président connu pour sa grande expérience dans les problèmes du droit de la mer et pour ses qualités de diplomate comme pour son autorité intellectuelle et morale, marquer de son empreinte toute la procédure développée au cours de la seconde partie de la Conférence et que son rôle a été déterminant dans la formation de certains compromis essentiels.

- Une démarche pragmatique nouvelle - Procédure par étape .

Le groupe se distinguait par la procédure adoptée par son Président et qui fut largement reprise au sein de nombreux autres groupes durant les dernières sessions de la Conférence. Elle consistait en une série d'étapes prudemment suivies par M. Evensen et qui peut se résumer ainsi" dans une première étape, le Président présentait au groupe un document de base qui exprimait sa propre interprétation des principales tendances, sur la base de positions exprimées sous forme de propositions concrètes ou de déclarations générales. Dans une deuxième étape, il se contentait de prendre note des divers commentaires, critiques et suggestions qui étaient formulés, à la suite de quoi il rédigeait un deuxième projet censé refléter les tendances dominantes et exprimer une ligne médiane. Enfin dans une troisième étape, il soumettait cette révision au groupe qui avait ainsi l'occasion de présenter à nouveau ses commentaires et suggestions. Poursuivant alors son travail de rédaction, il proposait successivement autant de révisions à son texte qu'il apparaissait nécessaire jusqu'à ce que l'ultime rédaction ne subisse plus d'améliorations au stade atteint par les négociations. Bien entendu, cette ultime version ne faisait jamais l'objet d'un accord formel et devait être considérée comme une version personnelle du Président, à qui il appartenait d'en prendre la responsabilité et d'en assurer la transmission à la Conférence"(16) cette procédure

(16) La confirmation du prestige et du rôle personnel joué par M. Evensen fut donné lors de la 6ème session, lorsqu'il fut chargé par le Président de la 1ère Commission sensible à la pression de l'opinion générale des délégués, de présider le groupe de travail officieux de cette Commission. Selon la décision prise à la session précédente il incombaient aux Président de préparer un texte de négociation composite lors des derniers jours de la session. Or à l'approche de la préparation de cette troisième version d'un texte de base, la question de la procédure à adopter pour sa rédaction prit toute son ampleur. Ainsi, dans une note soumise au Bureau lors de sa réunion du 23 mai, le Président avait tracé les grandes lignes à suivre au cours de la session. Il avait suggéré "qu'on l'autorise à établir, en consultation avec le Président du Comité de rédaction et de rapporteur général, un texte unique de négociation composite officieux qui servirait de base aux négociations" (cf. A/ conf/ Bur/ 5,20 mai 1977). Les modalités de préparations du texte composite furent discutées pendant toute la 6ème session et le Président ne put faire accepter une procédure en ce domaine que le 28 juin. Ainsi, et selon ses termes mêmes; "Le Président de la conférence et ceux des trois commissions élaboreront conjointement

Ainsi, la méthode suggérée pour la rédaction d'un texte composite tenta de substituer la collégialité à l'action individuelle. Alors qu'il était possible de déterminer le rôle particulier et la responsabilité des Présidents dans la préparation du texte unique de négociation et sa révision, il fut beaucoup plus difficile par la suite de dissocier le rôle des nombreux présidents des groupes officieux de celui des participants qui constituaient leur groupe. Néanmoins, et c'est ce qui est remarquable, l'un d'eux devait émerger de cet ensemble de «Drafting Committees» avec un prestige particulier<sup>(15)</sup> en raison de l'influence qu'il exerça dans l'adaptation de certaines procédures de négociation et du rôle prépondérant qu'il joua dans le déroulement de la Conférence. C'est le Ministre norvégien du droit de la Mer, M. Jens Evensen et son groupe.

## 2 - L'empreinte du groupe Evensen.

Organe de conception élitiste, il a joué un rôle quasi-déterminant dans la négociation officieuse.

Une analyse de ses méthodes de travail permet de comprendre les raisons de son succès.

### - Un organe élitiste.

A ses débuts, le groupe Evensen apparaît comme un club de «legal advisers». Il s'agissait en fait, d'un groupe restreint de personnalités de haute qualité juridique qui se réunit pour la première fois à la fin de l'existence du Comité de préparation en 1973, à l'invitation du Ministre norvégien du droit de la mer. L'idée à la base de cette création était de réunir des juristes qualifiés en ces matières afin notamment de faire un inventaire des options majeures et de réduire les alternatives qui s'opposaient à la rédaction d'un texte de négociation unifié.

Ainsi, dès le départ, et avant même que la Conférence ne commençât, se faisait sentir le besoin technique d'un tel texte et d'un corps de personnalité recrutées officieusement et travaillant à titre privé, en principe sans mandat de leurs délégations respectives. Dans cette conception, la distribution géographique sans être absente, n'a pas revêtu une grande importance. En effet, c'est «intuitu personne» que les invités de M. Evensen se réunirent, bien plus en tant qu'experts que comme délégué. L'idée première du groupe Evensen fut d'inviter des personnalités ayant participé activement au Comité de fournir en leur qualité personnelle, sans mandat ni allégeance expresse à aucun groupe ni délégation, une contribution à la préparation de la Conférence.

---

(15) Ibid, p. 49.

etc...). Le groupe animé par l'Ambassadeur du Mexique M. Castaneda et par l'Ambassadeur de Norvège, M. Vindenes, parvint en 1977 à déterminer une formule de compromis concernant la nature de la Z.E.E. et les droits résiduels qui pourraient s'y exercer.

Deux observations doivent être signalées: d'abord, quant au conformisme habituel en pareil cas; il a été fait preuve, ici, de grande souplesse dans les procédés employés; ainsi la spontanéité et la bonne volonté ont parfois pallié la lourdeur d'un appareil et d'une procédure trop rigide; ensuite, la remarquable action de quelques personnalités exceptionnelles doit être soulignée.

En effet, dans une galerie de grandes figures de la Conférence, allaient émerger les portraits de ceux qui ont permis à des titres divers de débloquer le mécanisme de négociation. Nous nous arrêterons plus particulièrement au nom du ministre norvégien du droit de la mer M - Jens Evensen et à son groupe, vu l'influence qu'il a exercé sur le déroulement du processus de négociation et l'impact qu'il a eu dans l'adoption de certaines procédures jusque-là inédites en droit international.

#### *B - Impact des personnalités.*

##### **1 - Rôle déterminant sur le déroulement des négociations.**

L'influence exercée par certaines personnalités a été déterminante dès le début de l'examen des problèmes du droit de la mer. Le rôle de ces personnalités a évolué au cours des ans dans le cadre des structures organiques de la Conférence. Lors de la préparation des textes uniques de négociation le Président de la conférence et les Présidents des Commissions avaient été investis, nous l'avons vu, d'énormes pouvoirs - une procédure hétérodoxe - afin de disposer d'un texte de référence pour négocier.

En effet, l'échec de la 5ème session, en même temps que la démonstration de la nécessité de rédiger un nouveau texte officieux, incita les participants à la méfiance envers les initiatives par trop individuelles. Cela se traduisit par une préférence très marquée pour les réunions officieuses plénières organisées, sinon dans le cadre même de la Conférence, du moins avec son aval et sous son contrôle, et par l'abandon d'un certain type de réunions quasi-secrètes qui, selon certains, avaient eu une influence néfaste. Or, si l'on songe aux nombreux groupes régionaux, aux groupes d'intérêts, tous de caractère officiel dont les réunions furent également fréquentes, on prend conscience de cette «dilution des négociations» à travers des pôles d'animation divers et diffus des travaux desquels procède, en définitive, un «texte unique de négociation» qui devint par la suite «texte de négociation composite». Tous sont, en fait, des centres de rédaction de «papiers officieux».

Ce transfert des pouvoirs de «l'équipe de rédaction présidentielle» aux groupes de négociation dans la procédure tendant à une révision du texte composite fut encore accentué par l'identification de sept problèmes clefs qui furent confiés à sept groupes de négociation et qui sont:

- groupe de négociation n°1 sur le système d'exploration et d'exploitation et la politique des ressources de la zone internationale des fonds marins, présidé par M. Frank Njenga (Kenya).
- groupe de négociations n°2 sur les arrangements financiers relatifs à l'Autorité internationale des fonds marins, présidé par Mr KOH (Singapour);
- groupe de négociation n°3 sur les organes de l'Autorité, leur composition, pouvoirs et fonctions, présidé par le Président de la 1ère Commission, Mr B. Engo;
- groupe de négociation n°4 sur le droit d'accès des pays sans littoral et géographiquement désavantagés aux ressources biologiques de la zone économique sous la présidence de M. Satya N. Nandan (Fidji);
- groupe de négociation n°5 sur la question du règlement des différends liés à l'exercice des droits souverains des pays côtiers dans la zone économique exclusive sous la présidence de M.C. stavropoulos (Grèce);
- groupe de négociation n°6 sur la définition des limites extérieures du plateau continental et la question du partage des revenus, sous la présidence du Président de la Commission, M. A Aguilar (Venezuela);
- groupe de négociation n°7, sur la délimitation des frontières maritimes entre Etats qui se font face ou sont limitrophes et règlement des différends s'y rapportant, sous la présidence de M. Euro J Manner (Finlande).

La technique adoptée initialement par le Minsitre Evensen fut appliquée dans la plupart de ces sept groupes de négociation. En outre, la session s'acheva par la préparation d'une série de textes officieux émanant des groupes de négociation et incorporant des révisions au texte composite plus ou moins acceptables par l'ensemble des délégations.

## 2 - Groupes nés en dehors de la Conférence.

D'autres groupes de travail ne durent rien en revanche, à l'intervention essentielle de la Conférence bien qu'ils œuvrèrent pour son succès. Ils résultèrent de la volonté de certains délégués d'agir hors de tout mandat pour faciliter la solution d'une question donnée. Ainsi le groupe Evensen à côté de certains problèmes relatifs à la Z.E.E. et la pêche, prenait plus tard en charge d'autres questions critiques (recherche scientifique, fonds marins,

## 2 - Les autres groupes.

### - Groupes d'intérêt

Formés à l'instar du groupe «77» sur une base transversale, d'autres cercles se fixèrent pour objectif de défendre les intérêts particuliers communs aux membres du groupe. Ainsi en fut-il du groupe très influent, si on le juge à l'aune de résultats obtenus, des Etats côtiers, de celui des Etats «territorialistes» (c'est-à-dire revendiquant une mer territoriale de 200 milles), de celui des «marginalistes» (Etats dont le plateau continental excède les 200 milles) ou de celui numériquement réduit des Etats archipelagiques (Fidji, Maurice, Indonésie, Philippines, Bahamas). Certains furent des regroupements de caractère simplement régional voire sous-régional; l'activité qu'ils déployèrent fut diverse: intense pour le groupe latino-américain ou africain, elle fut moindre pour le groupe arabe, asiatique ou celui des Etats d'Europe de l'Ouest (groupe des Puissances maritimes).

### - Groupes mixtes auto-constitués.

On a d'une part, le groupe d'experts juridiques sur le règlement des différends et d'autre part, le groupe Evensen (que nous envisagerons au paragraphe suivant vu l'importance de son empreinte sur le processus de négociation); le groupe sur la recherche scientifique, sur les grands migrants ainsi que le groupe des «21» (Etats côtiers géographiquement désavantagés et Etats sans littoral).

### *b - Les groupes de négociation*

Très nombreux, ils furent conçus comme des instruments de nature à parvenir à un accord. La Conférence donna naissance à certains d'entre eux.

### 1 - Groupes établis par la Conférence

En 1978 la Conférence décida que toute modification du texte composite devait émaner directement des négociations ayant eu lieu au sein de la Conférence. Il s'agit du groupe de travail officieux de la 1ère commission (sous ses différentes formes successives); des groupes de travail officieux, établis par la 2ème commission, groupes de travail officieux établis par la 3ème commission, groupes de négociation établis par la Conférence plénière ou par les commissions (en particulier au cours de la 7ème session); des sous-groupes constitués par les groupes de négociation eux-mêmes (exemple: groupe des 38 sur le plateau continental, constitué par le groupe de négociation 6), ou par la Conférence plénière officieuse (exemple: groupe d'experts juridiques, appelé groupe des 55, sur les clauses finales).

- Invention de la négociation groupusculaire.

Alors que la Conférence s'est montrée fréquemment soucieuse d'observer un strict formalisme, elle a parallèlement mis en place des groupes plus ou moins informels, ou favorisé leur prolifération. Il s'agit de la formation indubitablement la plus intéressante en même temps que la plus riche et la plus diversifiée à laquelle il fut donné vie pendant le déroulement de la 3ème Conférence. Les uns étaient précisément formés pour faciliter cette négociation; d'autres, en revanche, en véritables groupes de pression, se proposaient d'assurer la prise en compte des intérêts communs; aussi représentaient-ils parfois un obstacle à la recherche d'une entente. Certains des ces groupes furent forgés par la Conférence elle-même, d'autres, souvent les plus efficaces, le furent en marge de celle-ci.

Vu leur nouveauté en droit international de la mer, nous envisagerons ces groupes et leur impact sur les négociations plus particulièrement en ce qui concerne l'action des Présidents qui s'y trouve tempérée.

*A - Les groupes: une dilution de la négociation.*

Il n'est pas question de se livrer à une revue complète de ces groupes, mais de fournir seulement quelques indications sommaires sur les plus importants dans lesquels on peut les rassembler.<sup>(14)</sup> On a d'une part les groupes de pression (A) et d'autre part les groupes de négociation (B).

*A- Les groupes de pression.*

*a - Groupe des «77»*

Rassemblant en fait plus de 120 Etats, il fut le plus actif et même le plus médiatique. Regroupant l'ensemble des pays en développement, il entendait faire de la conférence un «atelier d'expérimentation» du nouvel ordre économique international, c'est pourquoi il fut à l'origine de la zone économique exclusive - institution clef de la Conférence - comme il joua au sein de la 1ère commission un rôle de premier plan, en tentant de définir des règles originales et révolutionnaires applicables aux fonds marins proclamés patrimoine commun de l'humanité. Unie sur les questions essentielles, cette "constellation hétérogène" se révéla plus divisée sur l'étude des problèmes mettant en cause des spécificités d'ordre régional, géographique, physique, etc...

---

(14)Voir ce sujet, J.P. Lévy, op-cit, notamment p. 68, voir également, J Evensen, working methods and procedures in the third U.N. conference on the law of the sea - R.C.A.D.I., 1968, IV, t-199, p. 415, surtout p. 487.

longues semaines. La lettre en date du 24 avril 1976 signée par le Président de ce groupe «d'experts», M - Jens Evensen, représentant de la Norvège, transmettait un certain nombre d'articles sur la zone économique exclusive qui avaient été préparés au sein de ce groupe. Le président de la deuxième Commission s'inspira très largement des résultats obtenus par ce que l'on devait appeler le «groupe Evensen».<sup>(13)</sup>

#### - «Audiences du Président»

Outre les lettres aux Présidents émanant de groupes constitués ou de délégations individuelles, certaines personnalités aux compétences reconnues et qui avaient pris l'initiative de rechercher des formules de compromis sur des points spécifiques transmirent le résultat de leurs efforts aux Présidents. C'est ainsi qu'à propos du problème de la zone économique, ou celui traitant des «droits résiduels», on parla d'une formule «castaneda», du nom de l'Ambassadeur du Mexique qui en avait été l'instigateur. Egalement et, en accord avec les termes de leur mandat, les présidents des Commissions reçurent en audience individuelle un grand nombre de porte-parole de délégations. Le développement de ce processus d'audience et les excès qu'il engendra conduisirent bientôt les Présidents à la rédaction de leur texte. Quelques-unes des dispositions contenues dans des parties spécifiques de ce qui devint le «texte unique de négociation» portent, néanmoins, l'empreinte directe de certaines pressions dominantes.

Dès lors, si la technique d'élaboration d'un texte unique de négociation a considérablement développé le Présidentialisme, d'abord au niveau du Président de la Conférence autour duquel se réunissent les Présidents des groupes renforçant ses initiatives, ensuite au niveau des Présidents des Commissions dont le rôle est vu dans la même perspective pour l'élaboration du texte de négociation qui est, en fait, l'œuvre de ces derniers agissant en équipe, autour du Président de la Conférence; il n'en demeure pas moins que cette technique conférant au Président un pouvoir important dans les négociations, trouve ses limites dans les deux procédures relatives aux lettres et audiences du Président. Essentiellement officieuses, ces procédures ont pour but d'assouplir autant que possible les cadres de la négociation. On assiste ainsi, à la Conférence, sinon à une «revanche de la diplomatie secrète» du moins à une «généralisation de la diplomatie officieuse». On peut dire que le système présidentiel s'y trouve tempéré par le régime des groupes officieux. L'emprise des Présidents n'est pas sans limite. Animateurs de la négociation, ils doivent respecter la dynamique des groupes. D'où,

---

(13) Voir, infra, les groupes de négociation (section II).

du Canada résumait ce dilemme en signalant qu'il considérait «la procédure suggérée par le Président, inhabituelle, même exceptionnelle», et que «la délégation canadienne avait des doutes sérieux sur cette méthode de travail». Il ne voyait cependant pas d'autre moyen pour la Conférence de sortir de l'impasse où elle se trouvait<sup>(12)</sup>.

Cette procédure confiait, en effet, aux Présidents respectifs une responsabilité exorbitante et les investissait d'un pouvoir totalement inhabituel qui allait se révéler d'extrême importance pour l'évolution des négociations, aussi bien dans la forme que sur le fond. Ayant reçu l'entièvre responsabilité de préparer des textes uniques, «il est évident que la personnalité, les méthodes de travail, les inclinations politiques individuelles de chacun des Présidents jouèrent un très grand rôle dans l'accomplissement de leur tâche». En principe, sans privilégier aucune tendance particulière, ils devaient rédiger un texte qui reflèterait leur perception individuelle des formules susceptibles de conduire à un accord. Mais en leur confiant leur mandat, la Conférence avait précisé que les Présidents pourraient décider «qui ils voulaient consulter et comment, mais qu'ils tiendraient compte des résultats obtenus dans les groupes officiels et officieux»<sup>(13)</sup>. Mais, cette technique du recours au Président n'était pas sans limites.

= Limites.

Il s'agit, en fait, d'une brèche au concept de perception individuelle qui allait donner lieu à une procédure de «lettre aux Présidents» à laquelle vint bientôt s'ajouter celle des «audiences du Président».

- «Lettre aux Présidents»

Des Etats ou groupes d'Etats transmirent aux Présidents des lettres personnelles accompagnées de textes représentant soit leur position nationale individuelle, soit le résultat de négociations officieuses ayant eu lieu au sein de groupes d'intérêts. Dans le cadre de la première et de la troisième commission, il fut relativement difficile d'identifier l'importance relative de certaines de ces lettres. En ce qui concerne la deuxième commission, une transmission de ce type eut un effet déterminant sur la rédaction d'articles concerant un point crucial en l'occurrence la zone économique exclusive. Ceci tient à l'origine de cette lettre qui transmettait, au nom du groupe «d'experts juridiques» membres de la Conférence, les résultats des négociations que ce groupe avait poursuivies au cours de

(11) Alain Bessley, 54, séance, 18 avril 1975, Doc. off. Vol. IV, p. 19.

(12) Déclaration du Président de la 56ème séance, le 9 mai 1975. Document officiel. Vol. IV, p. 27.

Plénière où pendant plus de deux semaines et demie quelques quinze déclarations furent consignées aux procés-verbaux officiels puis, à celui des trois Commissions. La profession des prises de position officielles et la substance des déclarations illsuiraient clairement l'insuffisance des techniques classiques utilisées jusque - là dans les négociations internationales. L'importance politique attachée à la solution des problèmes soulevés sollicitait, ainsi, une démarche nouvelle plus pragmatique axée plutôt sur une approche politique des questions de la mer et plus particulièrement celles relatives aux ressources minérales des fonds marins où les dimensions politiques et économiques primaient sur la dimension juridique. Par conséquent, l'absence de texte unique de référence préparé par une commission technique doublée de l'absence de convergence d'idées et de limitation de l'approche diplomatique classique ne pouvaient que provoquer au cours de la 3ème session et après de longues discussions un profond sentiment de découragement. Ce qui permit d'entraîner l'adhésion des participants à une procédure innovatrice, et dangereuse.

#### - Procédure innovatrice et dangereuse.

Cette technique consiste à confier à chacun des Présidents des commissions la rédaction d'un texte unique de négociation portant sur les sujets dont était saisie leur Commission. Or, cette procédure «inhabituelle» devait paraître «dangereuse» pour certains dans la mesure où les textes uniques rédigés par les Présidents pourraient être entâchés de beaucoup de subjectivité. En principe, «ces textes uniques devaient prendre en considération toutes les discussions officielles et officieuses qui avaient eu lieu et ne devaient préjuger de la position d'aucune délégation. Ils n'auraient aucun caractère de texte négocié mais devraient uniquement servir de base aux travaux futurs. Or, de nombreuses délégations étaient conscientes des dangers de la procédure et surtout du cachet individuel et subjectif que pourraient revêtir ces textes.»<sup>(9)</sup> Néanmoins, ils furent obligés de l'adopter en l'absence d'autre solution proposée<sup>(10)</sup>. Ainsi le représentant

(9) Pour une analyse complète de cette question, voir J.P. Lévy "La Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer", Paris, Pedone, 1983, 142 pages.

(10) Ainsi, G. de la charrière (France) précisait: "Lorsque les délégations ont choisi à Caracas de suivre la procédure de négociation traditionnelle, chacun a compris que, dans le cadre d'une conférence importante traitant d'un nombre de sujets peu familiers, les travaux progresseraient avec lenteur... La délégation française ne voit pas de raison d'abandonner une procédure qui est démocratiquement et juridiquement irréprochable. La nature des textes uniques de synthèse qui sont envisagés paraît peu claire: ces textes ne pourraient être que le fruit des négociations conduites par les présidents des Commissions et seront semblables au rapport d'un médiateur". 55ème séance, 18 avril 1975, Doc. off. - Vol. IV, p. 25.

d'introduire des projets d'articles. La Commission, qui tient 17 réunions formelles et 21 réunions officieuses, a effectué un certain progrès, mais il lui était impossible de parvenir à des formules de compromis en l'absence d'accord préalable (même officieux).

Néanmoins, et après quelques semaines de négociations au sein des différents groupes, on s'est rendu compte qu'il ne serait pas possible de faire avancer les travaux, c'est-à-dire de réduire les variantes jusqu'à parvenir à un texte de base sans faire appel à une procédure différente. D'où, le «recours aux Présidents». Cette technique est devenue partie intégrante du processus de négociation à la 3ème conférence.<sup>(8)</sup>

## 2 - Deuxième nouveauté - technique de "recours aux Présidents": partie intégrante du processus de négociation.

Nous analyserons les raisons et les limites de cette technique.

= Raisons

- Absence de texte de référence classique.

Le problème de l'absence d'un texte de référence sur lequel engager des négociations fut clairement soulevé à la fin de la première session de la Conférence. La question était de savoir quelle forme prendraient les propositions finales de la session? Or, au vu de la limitation des procédures adoptées jusque-là et qui s'étaient traduites par une prolifération de propositions et de textes divergents, la rédaction d'un texte unique servant de base aux négociations s'est avérée difficile. Et, pourtant, tous les participants ressentaient le besoin d'un texte ne comprenant aucune variante. Nombreux étaient ceux qui, parmi eux, réalisaient les implications de la différence fondamentale d'approche qui avait été suivie lors de la première conférence sur le droit de la mer en 1958. Celle-ci, sur la base d'un travail accompli par la Commission de Droit International (organe juridique), devait considérer des suggestions et des amendements à un texte de référence; alors, qu'en fait, la Troisième Conférence ne possédait qu'une longue série de suggestions et d'amendements sans référence à un texte de base.

Confrontée à un double problème de participation et de représentativité vu, l'importance numérique des délégations ayant participé aux travaux du Comité préparatoire comme membres ou comme observateurs, et le nombre d'Etats qui n'avaient pas encore eu l'occasion de se prononcer sur les problèmes du droit de la mer, la 3ème Conférence fut amené à ouvrir un débat général d'abord, au niveau de la Conférence

---

(8) Alain Bessley, 54, séance, 18 avril 1975, Doc. off. Vol. IV, p. 19.

tient 46 réunions officielles et plus d'une trentaine officieuses, procéda par étapes. Dans une première étape, le sujet choisi faisait l'objet d'un débat général, où l'on put entendre 99 déclarations sur la question de la zone économique. A la suite de ces déclarations générales, le Président préparait une série de textes sur la question qui devaient en principe refléter toutes les opinions émises. Ces textes étaient soumis à discussion dans le cadre de réunions officieuses et ultérieurement révisés.

A l'issue de ce procédé lent et laborieux le Président put préparer 13 documents de travail officieux contenant, très souvent avec de nombreuses variantes, des projets d'articles s'appliquant aux sujets ressortissant au mandat de la 2ème commission. Vers la fin de la session, la Commission se trouvait en possession de près de 230 projets d'articles (14 textes pour les détroits 20 textes pour les eaux territoriales, 37 pour la zone économique). Certains Etats ou groupes d'Etats, non contents de voir leur positions ainsi reflétée de façon anonyme, présentèrent, en outre, des propositions formelles d'articles. On vit ainsi quelques 84 propositions faisant l'objet de documents individuels formellement introduits. Quelques jours avant la fin de la session, la seconde Commission décida de passer à une étape suivante et de procéder à une deuxième lecture des textes rédigés, afin de réduire les différentes variantes. A l'issue de la 2ème session de la Conférence, la deuxième Commission se trouvait d'un point de vue procédural, plus ou moins au stade auquel les travaux de la 1ère Commission avaient débuté lorsqu'elle avait commencé cette session.<sup>(7)</sup> Elle allait devoir affronter le problème de l'établissement d'un mécanisme de négociation plus limité.

- Adoptant une procédure similaire à celle employée par le sous-Comité 3, la 3ème Commission se réunit alternativement, sous la présidence d'un représentant du Mexique, M. Vallarta, en groupe de travail officieux traitant de la pollution, et, sous la présidence d'un représentant de la République Fédérale d'Allemagne, M. Metternich, en groupe de travail officieux traitant de la recherche scientifique. Les deux Présidents des réunions officieuses firent rapport à la Commission lors des sessions officielles. Au cours de ces mêmes sessions, divers Etats furent à même

(7) Ainsi, G. de Lacharrière (France) précisait: "Lorsque les délégations ont choisi à Caracas de suivre la procédure de négociation traditionnelle, chacun a compris que, dans le cadre d'une conférence importante traitant d'un nombre de sujets peu familiers, les travaux progresseraient avec lenteur... La délégation française ne voit pas de raison d'abandonner une procédure qui est démocratiquement et juridiquement irréprochable. La nature des textes uniques de synthèse qui sont envisagés paraît peu claire: ces textes ne pourraient être que le fruit des négociations conduites par les présidents des Commissions et seront semblables au rapport d'un médiateur". 55e séance, 18 avril 1975, Doc. off. - Vol. IV, p. 25.

d'alterner les réunions officielles et officieuses de la Commission. qui tient 17 réunions formelles et 23 réunions officieuses, au cours de la session

Les réunions officieuses se distinguent des réunions officielles dans la mesure où elles ne font pas l'objet de comptes rendus et excluent la présence du public et de la presse. Elles permettent ainsi un échange de vues beaucoup plus libre, car nul n'est en mesure de se référer officiellement à une prise de position particulière d'un Etat ou d'un groupe d'Etats. Elles autorisent également certaines délégations à procéder à des sondages d'intention et à des présentations de formules de compromis qui n'obligent personne. Cependant les réunions officieuses étaient plénières et, de ce fait, se prétaient difficilement à la négociation entre points de vues divergents. C'est afin de pallier à cette difficulté que, à quelques jours de la fin de la session, on créa un groupe de travail composé de 50 membres ouvert, à toutes les délégations qui voudraient y participer. Il s'agit là d'une formule directement inspirée de celle utilisée par le Comité préparatoire et qui fit florès au sein de la Conférence.

Le point qui nous intéresse particulièrement ici tient au rôle joué par un certain nombre de personnalités qui émergèrent comme «médiateurs» ou «catalyseurs» et qui, avec des capacités diverses et à des moments différents, jouèrent un rôle prépondérant tout au long de la Conférence. S'il est hautement instructif de procéder à une analyse détaillée de l'influence des personnalités sur le processus de négociation, nous nous contenterons de dire à ce stade que le choix de M. Pinto (Sri - Lanka) comme Président des réunions officieuses de la 1ère Commission, puis de son groupe de travail, eut une influence marquante sur l'évolution des travaux de cette Commission au cours de la 2ème et de la 3ème session de Caracas.

- Contrairement à la 1ère Commision, la deuxième - chargée de rédiger les normes afférentes à tous les aspects généraux du droit de la mer y compris certains nouveaux concepts à établir tel celui de la zone économique exclusive au-delà de la mer territoriale ou celui des droits à accorder aux Etats géographiquement désavantagés - n'avait pas hérité du Comité préparatoire un texte cohérent relatif à tous les sujets qu'elle avait à traiter. En conséquence, le Président de cette Commission décida d'organiser un débat général pour chaque question et tenta de conclure, chaque fois, par la soumission de diverses variantes censées représenter les principales tendances exprimées.

Cette procédure devait finalement permettre au Comité d'entrer en possession d'un texte similaire à celui dont s'était servi la première Commission pour engager ses discussions. Aussi La 2ème commission, qui

question de l'exploitation des ressources des fonds marins était et est encore du domaine du futur. Les intérêts et forces en présence ont conduit à des analyses de plus en plus détaillées des paramètres économiques, techniques et financiers relatifs à l'exploitation des nodules de manganèse dans le but de les faire figurer dans la Convention. Ceci conduisit la Conférence à adopter une série d'innovations procédurales justifiées par un «pragmatisme politique qui s'est manifesté à tous les stades de la négociation par le «renforcement du Présidentialisme».

Le Présidentialisme à la 3ème conférence se manifeste à la fois, dans les efforts du Président à la Conférence(B),et des commissions qui entament des consultations officieuses au cours desquelles les négociations pouvaient s'exprimer plus librement(A). Ainsi, bons offices, médiations, conciliations, ces divers modes du colloque diplomatique se mêlent pour faciliter le dépannage d'une négociation difficile.

*b - Manifestations concrètes de l'action des Présidents.*

**1 - Première nouveauté: développement de la négociation officieuse.**

Trois Commissions principales furent, en effet, établies par la 3ème Conférence afin d'étudier dans des secteurs différents de la mer la possibilité de rapprocher les antagonismes entre les Etats. Or, ici encore plus qu'au niveau global, l'intervention des présidents de ces commissions et surtout d'un certain nombre de personnalités devait marquer les négociations; ce qui accentua, dès les premiers jours, la négociation officieuse et, par conséquent, la politisation de l'ensemble du processus suivi. En effet, et en l'absence de texte unique de référence préparé par une commission technique, chacune des commissions allait procéder à des échanges de vues sur la seule base formelle à leur disposition, c'est-à dire la série de textes avec variantes, léguées par le Comité préparatoire.

- La situation en première Commission chargée essentiellement de traiter du régime international et du mécanisme à créer afin d'exploiter les ressources des fonds marins - se présentait assez bien dans la mesure où le sous-Comité I du Comité préparatoire était parvenu à rédiger un texte relativement cohérent, bien que comprenant de nombreuses variantes sur le régime et le mécanisme à établir. Un certain nombre de problèmes cruciaux avaient été circonscrits et la Commission était à même d'engager un débat sur chacun d'eux. Il s'agissait essentiellement de questions traitant du système, des conditions et des conséquences économiques d'une exploitation des fonds marins ainsi que des pouvoirs et des fonctions des organes de l'Autorité internationale à établir. Bien que les débats aient pu être organisés selon une séquence rationnelle, il fut rapidement décidé

au niveau des plénipotentiaires. On se trouvait fort loin d'un texte préparé par une Commission technique, telle que la Commission de droit international (C.D.I). On était plutôt en présence de formules représentant des positions politiques bien définies, qui n'avaient aucunement fait l'objet de négociations.

Or, le comité préparatoire ayant atteint les limites de ses possibilités, il apparaissait que seule «sa métamorphose dans une conférence» - qui serait son pourrait lui donner l'impulsion nécessaire à un progrès substantiel dans un domaine où les intérêts multiples et surtout contradictoires reflétant les nouvelles dimensions de la mer et de ses fonds, ne sauraient plus se discuter dans un cadre juridique traditionnel tel que cela se passait dans les organisations internationales classiques. Ceci est d'autant plus évident que d'une part, «le poids des habitudes prises au sein du Comité fut déterminant dans l'organisation et le déroulement de la Conférence et d'autre part, la politisation qui avait caractérisé l'organisation et les travaux du Comité préparatoire s'est accentuée encore plus à la 3ème Conférence».

## *B - Affirmation du caractère politique des négociations à la 3ème conférence.*

#### *a - Un nouvelle gageure: renforcement du Présidentialisme.*

Ce n'est, certes, pas le hasard qui a placé la 3ème Conférence dans un cadre essentiellement politique. Bien qu'il se fut agi dès l'origine de parvenir à une certaine forme d'accord conventionnel, les considérations stratégiques et les préoccupations de politique économique exprimées par de nombreux Etats l'emportèrent bien souvent sur les considérations pratiques d'efficacité. Il en résulta une politisation de l'ensemble du processus de création juridique dont les méthodes de préparation des textes de références par la conférence, la poursuite des négociations par le truchement de divers groupes officieux, ou encore l'utilisation d'artifices de procédure ou de moyens de pression ne furent que des illustrations particulièrement frappantes. L'une des explications sinon l'une des justifications, de cette politisation se trouve évidemment dans la multitude des intérêts en jeu».

Il s'agissait, en effet, d'une «gageure» que de vouloir établir sous une forme conventionnelle, c'est-à-dire dans le cadre d'un instrument juridique ayant un certain caractère d'immutabilité, des éléments d'ordre économique relevant de projection dans le futur des normes concernant les variations de la production et de la consommation, les marchés de minéraux, les développements technologiques et la rentabilité des projets miniers. Or, la Conférence s'est engagée dans cette voie alors que toute la

- Le premier groupe de travail crée dans le cadre du sous-Comité I devait effectuer une synthèse des éléments d'accord et de désaccord concernant l'établissement d'un régime international et d'un mécanisme. Composé de 31 membres nommés par le Président sur la base d'une répartition géographique équitable, (élément politique), ce groupe de travail demeurait, néanmoins, ouvert à toutes les délégations désirant y participer. Cette formule, d'apparence illogique, permettait de restreindre le nombre de participants tout en maintenant le principe de l'égalité des Etats et leur droit à participer à toute négociation traitant des problèmes auxquels ils étaient intéressés. Tous les participants acceptèrent cette formule de compromis qui fut reprise à de très nombreuses occasions au sein de la Conférence.

- La tâche du second groupe crée dans le cadre du sous-Comité II était plus complexe. Elle consistait à établir une liste de sujets et questions dont devait traiter la Conférence. Ainsi, dans un premier temps et sur la base des propositions latino-américaine et afro-asiatique, la réconciliation s'établit au sein même des groupes régionaux; la négociation s'effectua alors dans un premier temps sur une liste de sujets au sein du groupe «77»; aussitôt une confrontation devait avoir lieu au sein d'un groupe de contacts sur la base de la liste unique présentée par le groupe des «77» et des contre-propositions émanant des pays industrialisés. Or, à ce stade, l'accord n'ayant pu être réalisé au sein du sous-Comité II, il fut fait appel une fois de plus au Président dudit Comité. C'est sous sa direction personnelle, et grâce à ses efforts qui se poursuivirent au-delà des sessions du Comité jusqu'au sein de l'Assemblée générale, qu'un compromis put finalement être atteint.

- Le sous-Comité III, créé initialement, pour des raisons politiques, ne rencontra pas, vu son mandat précis et relativement limité, les mêmes difficultés. Ainsi furent constitués deux groupes de travail sur le modèle établi par le sous-Comité I, traitant respectivement de la pollution des mers et de la recherche scientifique. Ce groupe parvint également à préparer une synthèse des propositions qui avaient été soumises en ces domaines.

La communauté internationale se trouvait donc à la fin des travaux du Comité préparatoire, en présence d'une série de textes relatifs aux différents points à traiter par la Conférence et comprenant un certain nombre de variantes pour chacun d'eux. Les textes présentant l'ensemble des propositions faites par les divers Etats ou groupes d'Etats «devinrent en fait les documents de travail de base de la Conférence». Il s'agissait de «l'unique legs formel du Comité à la Conférence» et on a pu se demander, à juste titre, s'il constituait une base suffisante pour commencer les travaux

## 2 - Recours aux «bons offices» du Président

Au cours de ses deux sessions tenues en 1970, le Comité se trouvant incapable de réaliser un accord sur une déclaration des principes à soumettre à l'Assemblée, dut recourir aux «bons offices» de son président lequel entreprit en conséquence de longues négociations officieuses, qui lui permirent de présenter un texte de compromis lors de la session de l'Assemblée générale. Se référant aux travaux qu'il avait poursuivis, il précisa: «Ces consultations ont abouti à un projet de déclaration qui exprime la plus large mesure d'accord qui puisse être réalisée à l'heure actuelle. Toutefois, ce projet ne représente pas le consensus de tous les membres du Comité»<sup>(6)</sup>. Il n'en demeure pas moins que ce projet, devant devenir la Déclaration des principes, fut adopté par 108 voix pour, 6 contre et 14 abstentions.

Déjà, lors de la première session de Comité des fonds marins au printemps 1969, on avait fait appel aux «bons offices» du Président. Il s'agissait alors de déterminer le programme de travail du Comité. Celui-ci avait été saisi de cinq propositions. Devant l'impossibilité de parvenir à un accord au sein du Comité, et sur la proposition du représentant du Soudan affirmant qu'il ne s'agissait que d'une question de procédure, le Comité chargea le Président d'effectuer la réconciliation et la synthèse des propositions. Le résultat des travaux du Président fut accepté et le Comité put se mettre au travail. Il n'est donc pas étonnant qu'on ait fait appel à cette procédure officieuse en de multiples occasions par la suite et qu'elle soit devenue partie intégrante d'une série complexe d'artifices procéduraux.

Afin de tenir compte du caractère tout à la fois politique, économique et juridique des questions à examiner ce même Comité élargi par l'adjonction de 44 membres fut chargé de préparer une conférence sur le droit de la mer pour traiter de manière globale et indivisible de tous les problèmes qui avaient été identifiés. L'organisation du comité préparatoire, décidée au cours de la première réunion de travail en 1971 préfigure ainsi l'organisation de la conférence. Il fut, en effet, décidé de créer trois sous-comités pléniers dont le travail devait être coordonné par le Comité et dont les mandats correspondront plus tard à ceux des trois commissions de la Conférence.

---

(6) Résolution 2749 (XXV) de l'Assemblée générale. "Déclaration des principes régissant le fond des mers et des océans, ainsi que leur sous-sol au-delà des limites de la juridiction nationale" adoptée le 17 décembre 1970.

*b - Caractère politique de l'organe.*

**1- Recours à la 1ère Commission**

Dès le Comité des fonds marins, la sortie de l'impasse semblait être recherchée dans une solution politique. La première réponse s'est manifestée dans la création d'un comité spécial de 35 membres - organe subsidiaire de l'Assemblée générale - au sein duquel devait avoir lieu les négociations sur la question de l'exploitation des fonds marins. Ce Comité devait ensuite faire un rapport à la 1ère Commission de l'Assemblée c'est-à-dire, à la commission politique. Or, cette première décision de procédure fut lourde de conséquences dans la mesure où elle assigna définitivement un caractère politique au traitement de la question. Ce dernier, sauf quelques rares exceptions, en particulier lors de l'institutionnalisation du Comité en 1968 et de la décision prise en 1972 de convoquer une nouvelle conférence, ne fut pratiquement plus remis en cause et dominera constamment le déroulement des négociations à la Conférence. L'année suivante l'Assemblée générale, par sa résolution 2467, établit un comité permanent composé de 42 membres<sup>(3)</sup>, qui, outre la poursuite de l'examen des problèmes, reçut pour mandat d'étudier «l'élaboration de principes et normes juridiques ainsi que les voies et moyens de promouvoir l'exploitation et l'utilisation des ressources des fonds marins et de faire des recommandations à ce sujet»<sup>(4)</sup>. Il s'est, donc, agi d'un premier élargissement tant numérique que conceptuel, qui fut confirmé l'année d'après lorsque le Comité présenta son rapport à l'Assemblée.

Dès lors, et au vu des conclusions soumises par le Comité, il n'était plus possible à la communauté internationale d'ignorer l'ampleur de son initiative et de ses conséquences possibles. C'est ainsi que, par sa résolution 2574, l'Assemblée Générale décida de s'enquérir des vues des Etats membres sur l'opportunité de convoquer à une date rapprochée une conférence sur le droit de la mer, qui serait chargée de revoir l'ensemble des problèmes ayant trait à la question. Cette même résolution pria le Comité de poursuivre son travail en vue de parvenir à la «formulation de principes susceptibles de favoriser la coopération internationale dans le domaine de l'exploitation des fonds marins, d'élaborer un énoncé complet et équilibré de ces principes et de présenter un projet de déclaration à l'Assemblée Générale»<sup>(5)</sup>.

(3) Appelé très rapidement "Comité des fonds marins", son titre exact était, en fait, "Comité des utilisations pacifiques du fond des mers et des océans au-delà des limites de la juridiction nationale".

(4) Résolution 2467 (XXIII) de l'Ass. Gén. adoptée le 21 du 1968.

(5) Résolution 2574 (XXIV) de l'Assemblée générale adoptée le 15 décembre - 1969.

Nous analyserons ce modèle de négociation multilatérale au double niveau de la méthode d'approche (Section I) et des techniques inédites inventées par le nouveau droit de la mer (Section II).

## SECTION I - Un nouveau processus de négociation

Provoquées par la prise de conscience d'intérêts particuliers et surtout contradictoires découlant de la découverte des fonds marins: une source importante de minéraux, et de la création d'un mécanisme international «inédit» pour leur gestion, les techniques de négociations originales et multiples inventées par la 3ème Conférence sur le droit de la mer allaient vite remettre en cause tout le processus de négociation jusque-là utilisé dans les conférences internationales. Il s'agit, en fait, de la politisation de l'ensemble du processus doublée de nouvelles techniques de négociation devant faire face à l'insuffisance des approches classiques.

### I - Politisation du processus

Il s'agit d'analyser les indices qui ont conduit à l'affirmation du caractère politique du processus.

#### A - *Les indices*

##### a - Haute technicité et complexité des intérêts

Confrontée à la question de l'utilisation pacifique des fonds marins et de leurs ressources, la communauté internationale ne pouvait facilement en prévoir les ramifications et les implications possibles à long terme. Dès lors, «la haute technicité de la question de l'exploitation des fonds marins devait logiquement l'exclure de toute négociation juridique car, elle allait transformer certains groupes de négociations en groupes d'experts»<sup>(2)</sup>.

De même la nécessité de considérer les sujets à traiter dans leur globalité malgré leur nature éminemment complexe et l'existence d'intérêts multiples liés au bien-être de tous les Etats découlant du futur "patrimoine commun de l'humanité", devaient faire pencher la balance des négociations plutôt du côté des considérations politiques et économiques que juridiques. Aucun représentant d'Etat à la Conférence ne pouvait se permettre de se désintéresser de certaines discussions car celles-ci pouvaient directement ou indirectement affecter les intérêts qu'il avait à défendre. Par conséquent, les indices de la politisation du processus de négociation devaient vite se manifester d'abord au comité des fonds marins ensuite à la 3ème Conférence de Nations Unis sur le droit de la mer.

(2) cf. J.P. Lévy, "La conférence sur le droit de la mer: un atelier international expérimental", R.G.D.I.P., 1980, p. 20.

# LA NÉGOCIATION INTERNATIONALE

---

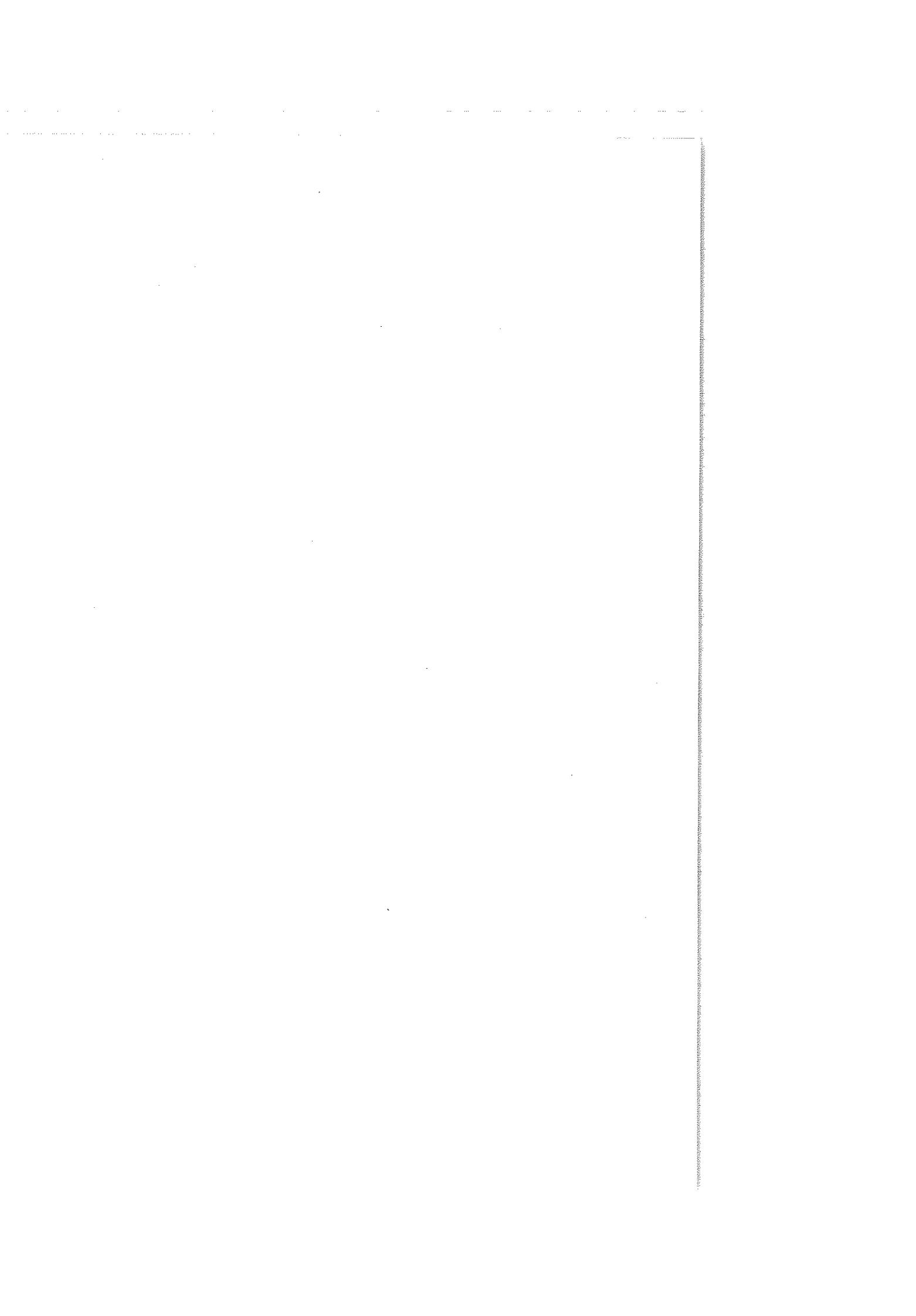
*Dr. Laurice RIZKALLAH\**

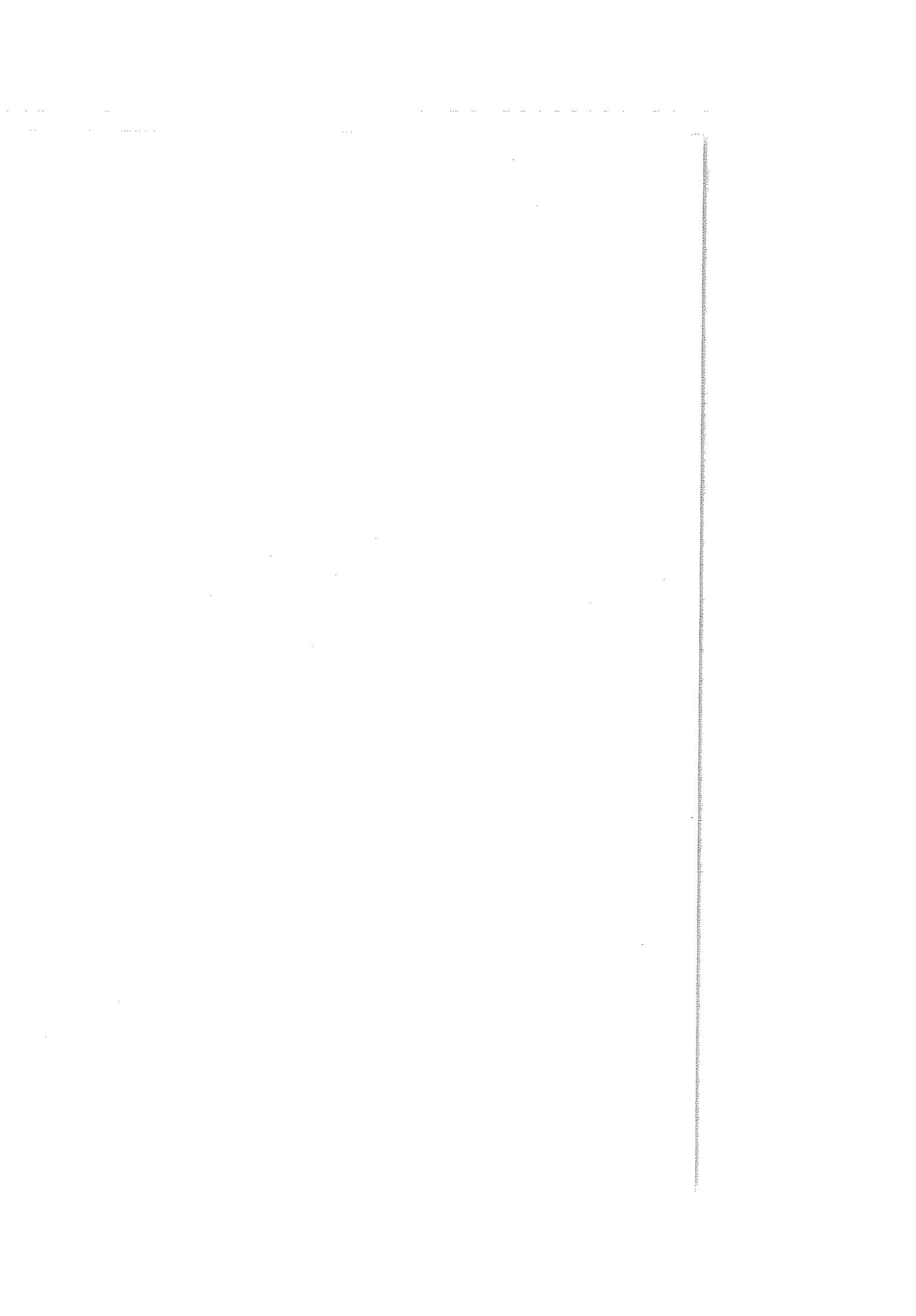
Les techniques de négociation ont été au cours de notre siècle et particulièrement dans les dernières décennies considérablement développées, diversifiées et affinées pour répondre à la demande suscitée par la densité accrue des relations internationales. Le droit de la mer, toujours à l'avant-garde de la dynamique du droit international, a connu, depuis les années 70, une nouvelle phase de créativité dans la recherche de nouvelles techniques capables de faire face aux multiples dimensions de la mer, plus particulièrement quand il s'agissait de négocier le régime d'exploitation et de gestion du nouveau patrimoine commun de l'humanité. Deux séries de techniques sont à retenir, celles relatives à la négociation et celles portant sur la prise des décisions.

La multitude des intérêts en jeu - une des explications sinon l'une des justifications de la politisation du processus de négociation à la 3ème Conférence- ainsi que les forces en présence, ont conduit à des analyses très détaillées des paramètres économiques, techniques et financiers relatifs à l'exploitation des nodules polymétalliques. Ceci devait conduire à l'adoption d'une série d'innovations procédurales justifiées par un pragmatisme politique qui s'est manifesté à tous les stades de la négociation par le renforcement du Présidentialisme. Aussi, la 3ème Conférence voulant faire face aux difficultés d'approche de la question épineuse de l'exploitation et de la gestion internationale des fonds marins,<sup>(1)</sup> s'est-elle transformée en "laboratoire d'essai" des techniques de négociation que nombre de conférences internationales allaient utiliser par la suite.

\* Professeur à l'U.L.; Dr. en droit ; diplômée de l'I.H.E.I. (Paris II) ; diplômée en Droit International Public et en Politiques Internationales (Paris I - Sorbonne).

1 - Cf. Notre précédent article dans cette Revue : " La résolution - contribution à l'élaboration du nouveau droit de la mer" pp. 93-138, juillet 1998, n 25.





Iran. The Israeli grand strategy design is really unrealistic, unless it constitutes one component of the U.S. strategic posture in the region. Israel by itself lacks the human resources, the political, economic and diplomatic strength to carry out such strategy. On the other hand, this new Israeli posture will harm the American Arab relationship and impede the dialogue between the United States and Iran.

A greater effort must be deployed by the United States and the European Union to redress the present situation by generating new dynamics for peace. The peace effort should not be limited to this partial aim of ensuring a 13% Israeli withdrawal from the West Bank, but it should focus on relaunching the peace process as a whole to include negotiations with Syria and Lebanon for a final settlement. A new socio-political transformation is required to take place within Israel to create an immediate change in the political environment from hostility to peace. This transformation represents an important step towards reviving the spirit and the impetus of Izaïaq Rabin's drive for peace.

More urgent than ever is the European Union's role to back the Palestinians politically and economically. But, if Europe is unwilling to annoy the American diplomacy in the Middle East, it should, at least, back the Palestinian position by providing them with the moral, financial and diplomatic support to include the recognition of a Palestinian state, once declared.

Speaking of the daily confrontations in Lebanon, we should emphasize that the April understanding, despite its capability as a conflict - management system does not represent a solution for the dilemma experienced by 300,000 Lebanese citizens. We believe something should be done to convince the Israelis to withdraw their forces from the South according to the U.N.S.C. Resolution 425. If the Israelis were to pull out their forces, I, personally, believe that the Lebanese Army is capable of maintaining security in the area. I do not believe that Hizballah after becoming a political force within the Lebanese system would try to carry its military operations across the border; otherwise, if it should, it would be running into a greater risk of wasting all the popular and official support it has in Lebanon. The European Union could play a constructive role within this process, similar to the role played by France to establish the April understanding (1996).

\* The United States has always been interested in ensuring contacts between Syria and Israel. That is why it has hoped during the negotiation of the cease-fire to raise the level of representation within the committee to be diplomatic rather than military.

### France:

- \* France was the dynamic force in the process of creating this monitoring committee.
- \* France was capable of becoming an active member of the committee to regain a role in the management of the Arab-Israeli conflict after it had lost it upon the 1956 tripartite aggression against Egypt.
- \* France was able to overcome the American opposition to any European role dealing with peace and security in the area. That is why France attached great importance to the success of its role and the committee as a whole in managing the conflict.

## CONCLUSION

The mechanism created by the monitoring committee constitutes a new approach to the international community to reduce escalation and contain the level of violence in a case of open hostilities. This approach comes below the conflict control approach which really aims at war termination. The monitoring committee represents a conflict management which aims to reduce the level of losses, to reduce risk of escalation and to keep the channels open for further contacts in search of resuming negotiations for the purpose of peace.

Military buildup coupled with the new dynamics resulting from the Israeli - Turkish alliance and new Israeli military policy where Israel is trying to play a major role in shaping regional security along with the Iranian search for building weapons of mass destruction create an environment of high risk and motivation towards violence. Urgent international diplomatic effort is needed where the European Union along with the United States could play a major role to contain all potential sources of conflict and stop this new trend in nuclear proliferation and other weapons of mass destruction.

War and peace are elements of security. With the Likud government, Israel is adopting a policy which favors achieving security through its dual deterrence which entails implied threats to the Arab states as well as to

### ***Resistance - Hizballah***

The resistance became a legitimate body conducting violent actions for the liberation of the occupied territory and these actions no longer being considered as terrorism especially as it became known to an international body that these operations were directed against military personnel and installations on Lebanese territory whether Israeli or SLA. The understanding by reducing Israeli escalation limited the chance of possible dissension between the resistance and the local population.

#### **Syria:**

- \* Syria became the guarantor and the guardian of the Lebanese resistance eliminating the effect of the Irani connection in that area.
- \* It has proved to be an effective factor in reducing escalation and a necessity to lower the risk and threat for regional security.
- \* Syria became a member in this international committee which is monitoring the Arab Israeli conflict on the only open and active front.

#### **Israel:**

- \* Reducing the number of attacks against settlements in northern Galilee keeping a continuous link with the Syrian authorities. This has always been an Israeli objective since the accession of President Assad to power.
- \* The understanding allowed Israel not to recognize the resistance as a legitimate political body and raised the level of dialogue to be between two sovereign states.
- \* This understanding has allowed the Israeli government to protect itself from public opinion pressure calling for escalations.

#### **United States:**

- \* Ensured the centrality of the American presence in any diplomatic forum or operational effort concerning Middle Eastern security especially when matters concern Israeli security.
- \* Gaining credibility in domestic politics through giving high priority to Israel's security.

demonstrated later when the monitoring committee called on the parties to refrain from using ground mines.

2. On the security side, the understanding reduced escalation and the meetings of the monitoring committee were used as a means to delay escalation and to shorten time for a cease-fire compared to what it used to be because all negotiations in the past required more time by going all the way to the UN in New York and consequently following the slower diplomatic channels.
3. On the international diplomacy level the understanding spared the Security Council a lot of time by reducing its involvement in what's going on daily on the ground. Also, it has spared the Lebanese diplomacy from taking its case every time to the Security Council.

The meetings of the monitoring committee permit a direct access to precise information of what is going on in the field while the Security Council did not possess such access to detailed information. The committee also could meet at any time to call on an immediate cease-fire and stop the Israelis from escalating the fighting. It has another advantage in that it has reduced the manipulation of the media by the parties to denounce each others actions.

The monitoring committee met in 61 sessions. The number of cases brought before the committee is 147 almost divided evenly between Israel and Lebanon. The cases brought by Lebanon against Israel focus on shelling or bombarding towns and villages aiming at the civilian population. The valid cases brought by the Israeli side count as six cases where the rockets launched by the resistance landed in Israel.

#### *Advantages gained by the various parties in the April understanding*

##### **Lebanon:**

- \* Achieved the greatest gains through regaining its sovereignty in most of the South by regaining the legitimate decision concerning the security of lives and properties.
- \* Through this memorandum Lebanon was able to gain some control over the action of the resistance and Lebanonized the resistance as a whole.
- \* The memorandum reduced the number of casualties and saved time and resources by reducing the diplomatic effort to the daily needs to cooperate with the Syrian side instead of deploying vast efforts at the level of the Arab states or the international level.

peace negotiations. The committee meets to discuss the cases of reported violations and such meetings continue until an accord or conclusion is reached.

The "April" understanding says: "The United States government emphasizes, after it has discussed with the governments of Lebanon and Israel and after consulting with Syria, Lebanon and Israel, the agreeing on the following points:

1. Israel and her allies will not direct any of their weapons against civilians or civilian targets in Lebanon.
2. The armed groups in Lebanon will not launch any attack - Katyusha rockets, or any other weapon - against targets inside Israel.
3. In addition, the two parties state their resolve not to target, under any condition, civilian or industrial installations or electrical infrastructure and not to use these areas as launching sites.
4. Self-defense does not contradict the content of this understanding.

The supervision of the understanding is done by a monitoring committee in which the U.S., France, Israel, Lebanon and Syria participate. Violations of this understanding will be put before this committee. The party which presents a complaint should do so within 24 hours after the violation has taken place. The committee will establish its own scheme for operational procedures. The United States, also, will establish a consulting team including France, the European Union, Russia and other parties for the purpose of supporting Lebanon in its rebuilding process.

It was agreed upon that this understanding is for the solving of the actual crisis between Lebanon and Israel and it will not be used as a permanent solution. The United States understands the importance of achieving a comprehensive peace and, consequently, the United States recommends the resumption of the negotiations between Syria and Israel to achieve the comprehensive peace, the timing of which is to be agreed on by the various parties.

The United States understands the importance of conducting these negotiations in a calm and stable environment. This understanding was made public on the 26th of April at 1800 hours and went into effect on the 27th of April 0400 hours.

The positive aspects of this understanding focus on the following:

1. The understanding reflects the importance of the humane side by aiming to reduce the number of civilian casualties by calling on all the parties to do their best to reduce human losses. The centrality of this objective was

The "Grapes of Wrath" operation lasted sixteen days. During this time the Israeli effort and atrocities were directed against towns and villages trying to force the population to flee their homes in order to achieve two objectives:

1. To put the Lebanese government under pressure in order to pull Lebanon into negotiations for security arrangements in the south instead of waiting for the final outcome of the peace process.
2. To create a split between Hizballah and the local population.

It seems that the French diplomacy led by Mr. De Charette realized the consequences and the burden which the Lebanese government was facing dealing with 200,000 displaced persons, took into consideration the possible escalation of the fighting into a direct confrontation between Israel, Syria and Lebanon - and reacted quickly by conducting shuttle diplomacy between Beirut - Damascus - Jerusalem. The Israelis' reaction to the French diplomacy was not warm or welcoming, waiting for the American diplomacy to react and to proceed in finding a solution. The French diplomacy was successful in convincing the Syrian president to cooperate in the process for an arrangement of a cease-fire while the American diplomacy led by Christopher, deploying great efforts among all three capitals - ignoring, at first, the French effort and then cooperating with it at a later time - was capable of negotiating the conditions for a cease-fire on the Israeli side.

The Syrian leadership took a very cautious approach refusing any agreement which might lead to a separation between the Syrian and Lebanese tracks in the peace process. They have also made it clear they did not want any diplomatic framework which talks of any permanent arrangements in South Lebanon. In reality, the heavy fighting causing the massive displacement of the population and the high number of causalities among civilians and the risk of escalation led the Syrian president to accept the formulation of a new understanding to replace the 'July' understanding (1993) which involved, morally, Israel and Hizballah.

The April 26, 1996 understanding is a written understanding - but not signed. It provides a supervision mechanism through a monitoring committee formed of military officers from Israel, Lebanon, Syria, France and the United States. The chairmanship of the committee alternates every six months between the French and U.S. delegates and all meetings take place at the UNIFIL headquarters at Nacqoura. The discussions within the committee are conducted in an indirect way through the chairman to ensure that the committee does not constitute a new framework to the

displaying the will to resume the peace process on the Syrian and Lebanese tracks.

### *The "April" Understanding (1996)*

The "April" understanding (1996) came as a result of intensive, diplomatic efforts deployed by the U.S. Secretary of State, Warren Christopher and the French Foreign Affairs Minister, HervÈ de Charette, to stop the Israeli attack on Lebanon known as 'Grapes of Wrath' which had killed 164 and wounded 351 civilians. This understanding came to replace a former understanding known as the July understanding (1993) which was brokered by the U.S. between Hizballah and Israel. The July understanding was an unwritten understanding which implied that Hizballah would not fire rockets on Israeli settlements and Israel would stop shelling Lebanese civilian localities. This understanding lacked a mechanism to monitor its application and consequently, the situation was opened to any attack which could escalate into larger confrontation. It was, in reality, an expression of good intentions by both sides, similar to the understanding between Arafat and Israel before 1982.

The "April" understanding (1996) came about under the following circumstances:

1. Tensions in Israel and great pressure on Peres' government right before the general election caused by Hammas and Islamic Jihad suicide attacks in Jerusalem and Tel Aviv.
2. Increased tension due to intensification of Hizballah attacks on Israeli targets.
3. The new position of Hizballah calling for the unification of the resistance inside Israel and in Lebanon.

Under these circumstances the Israeli government decided to launch an attack against the Hizballah guerrilla, but the attack resulted in very heavy losses among Lebanese civilians and the displacement of over 200,000 people from their homes. The atrocities of the Israeli fighting and bombardment caused the massacre of 118 civilians in the UNIFIL barracks in Qana as well as the killing of family of 9 people in Nabatiyeh and the assassination of a whole family in an ambulance in Mansouri. These "known" atrocities shocked world opinion and led the U.S. and French diplomacy to move quickly to stop the Israeli attack by arranging for a cease-fire.

Lebanon's position vis à vis the peace process calls on Israel to display its commitment to the peace cause by renewing negotiations with Syria and Lebanon to secure a better future for Arabs and Israelis. Both Lebanon and Syria blame Israel for its lack of leadership and courage to accept the concessions needed to achieve peace. To salvage the process, Israel would have to agree to resume negotiations with Syria from the point where they were interrupted. Lebanon would monitor the Israeli - Palestinian negotiations which seem to be locked in a vicious circle despite all efforts deployed by the U.S. However, irrespective of what the future holds for these negotiations, Lebanon would under no circumstances, agree to settle 400,000 Palestinian refugees in Lebanon.

The situation in Lebanon represents a mini picture of the Middle East crisis. This is how we see, that to achieve peace in the Middle East, we should go through the Lebanese gate which represents at this time the only active front in the Arab - Israeli conflict. Peace cannot be achieved at Lebanon's expense because Lebanon may then sabotage the peace and start a new war. The complexity of the reality in Lebanon emanates from the following factors: First, Lebanon became the only arena opened for a continuous military confrontation putting more pressure on Israel than any other conflict to include the 'intifada'. Second, the Lebanese resistance has forced Israel to urgently request Lebanon to negotiate a pull-back while Israeli withdrawal on other fronts came as a result of a negotiated settlement brokered by the Americans. Third, Lebanon has paid the highest price in the Arab-Israeli conflict. This fact as well as Lebanon's unified position with Syria gives Lebanon the right to conduct an active diplomacy to plead for the Arab rights, especially as the outcome will decide the future of both countries. Fourth, Lebanon understands that a good diplomacy is one which works within the frame of international law and that this frame is the United Nations without ignoring the supremacy of the US role. Lebanon should have learned from other people's bad experience that playing outside the frame of the Untied Nations may lead to very complicated situations and that the Oslo's accords represent an example of the wrong game. Fifth, Lebanon's active diplomacy should constitute its schemes and programs based on resolution 425 and resolution 426, on the April understanding, the truce of 1949 and resolutions 508, 509 which were adopted after the Israeli invasion in 1982 and which emphasized then the Israeli execution of resolution 425.

Lebanon should enter in active dialogue with the United Nations' Security Council and with the five permanent members calling on Israel to respect international law by pulling back its troops form Lebanon and by

occupation period. A Lebanese guerrilla group was formed from the various Lebanese political parties and conducted attacks against the Israeli troops. This group included elements from the communist party, PSP, Baath party and Amal.

In 1983 a new movement known as Hizballah took part in the Lebanese resistance and became in the late 80's almost the only guerrilla group conducting an open war of attrition against the Israeli forces and their ally, the SLA (South Lebanon Army).

It is true that Lebanon is not the only country in the region which has a part of its territory under Israeli occupation, but it is also true that Lebanon represents the only arena open for a continuous military confrontation. Lebanon is still taking all the burden resulting from the war of attrition in the South and the continuation of the state of 'no war - no peace' between the Arabs and the Israelis. This situation will drain Lebanon's economic and human resources and it will hold the country back from achieving a healthy environment for political and economical recovery.

When Prime Minister Hariri addressed the United Nations General Assembly last week he complained that the UN Security Council applied double standards in dealing with world conflicts saying these were encouraging Israeli defiance of the Council's resolutions. Hariri adds "We in Lebanon are victims of a double injustice. On the one hand, we are targets of constant and destructive Israeli aggression under flimsy security pretexts which reflect a commitment only to maintaining the occupation. On the other hand, we find the international community incapable of enforcing international resolutions, especially resolution 425 which states clearly that Israel must withdraw unconditionally from Lebanese territory.

The Israeli Likud government - for domestic reasons and for the purpose of avoiding the accusation for killing the peace process - tried on two different occasions to advance a rhetoric other than true initiative to pull Israeli troops from Lebanon. It has launched, first, the rhetoric "Lebanon first" trying to draw Lebanon away from Syria and to separate the two tracks during future negotiations. Lebanon and Syria rejected categorically this proposal. Two months later, the Israeli government recognized the UN 425 resolution - twenty years after its adoption- and said it was ready to pull back from Lebanon if Lebanon were to negotiate security arrangements. Lebanon rejected the Israeli proposal, asking the Israelis to withdraw their troops unconditionally based on the 425 Resolution which does not state the necessity for any negotiations or security arrangements between the two countries.

also favored a broad range of initiatives aimed to back the Israeli strategic and economic position. Within this context the U.S. seemed to favor the creation of an alliance between Turkey and Israel - with the possibility for Jordan and Egypt to join it - as an alternative to the frame - work of the multilateral working groups of the Arab - Israeli peace process, particularly those on Arms control, water distribution, security cooperation, and regional economic development.

On one hand, the Turkish - Israeli alliance is seen by most of the Arab States and, especially, by Syria, Egypt and Lebanon as the most destabilizing factor for regional security since it has provided Israel with a new geostrategic position to threaten Syria, Iraq and Iran.

On the other hand, the U.S. Israeli memorandum of understanding on strategic cooperation dated November 1981 clearly outlined how the two countries would cooperate to deter any threat to the region. This cooperation covered three areas: Military assistance for the operation of their forces that may be necessary to cope with the threat, cooperation and research in advanced weapons technology, and the pre-positioning of military hardware and ammunitions in Israel, that could be used by both forces - Initially it was decided for an amount of 200 million dollars and it was raised to several billion dollars including even costs of naval ships.

### *Lebanon's Security Concerns*

In 1978 the Israeli forces crossed the Lebanese borders in what was known as "The Litani Operation", the United Nations Security Council approved resolution 425 calling for Israeli withdrawal from Lebanon, releasing the control of the occupied band to a UN Force known as UNIFIL. The Israelis refused to recognize UNSC 425, and with the help of local militia - commanded by Major Saad Haddad stopped UNIFIL from carrying out its control over the whole area.

Four years later in 1982 Israeli Forces invaded Lebanon, and occupied Beirut and the UNIFIL failed to carry out its mission to stop further Israeli occupations represented the first step toward a new U.S. role in shaping peace and security in the Levant. The U.S. sponsored negotiations between Lebanon and Israel to insure Israeli withdrawal from Lebanon. These negotiations resulted in an agreement known as 17th May Agreement which was not implemented as it was not ratified by the President of Lebanon. The Israelis pulled back from most of the territories they had occupied, keeping control of the Jezzine district and the band they had occupied before along the border. Attacks were conducted during the

Israeli ties serve any of the U.S. interests in the area.

Certainly the supporters of Israel within the U.S. administration and in congress have long argued that Israel represents a special and formidable strategic asset. Many others - inside and outside the mainstream of American politics - have argued that close ties with Israel have actually damaged the U.S. position in the area, that this strategic asset could not be used by the U.S., and that the 90 - 91 Gulf war provided the proof that U.S. - Israeli relations impede the U.S. ability to forge alliances in the Arab World.

In practice this debate is still heavily weighted in favor of those who emphasize the importance of Israel as a strategic asset. Indeed, this strategic debate missed a key point: Israel was not central to U.S. strategy and security concerns in the area for any inherent geostrategic reason, but rather because of domestic politics and wrong perceptions of the Arab peoples and Islam.

This debate became almost obsolete, the Madrid peace process underscored American Centrality to Israelis security and facilitated U.S. efforts to maintain relations with both Arabs and Israelis.

Since the beginning of the peace process in Madrid the U.S. effort has been concentrating on promoting regional security through the achievement of formal peace settlements between the Arabs neighbors and Israel. This effort has already achieved a peace treaty between Jordan and Israel, and is underway - still with many difficulties to be removed - between Israel and the Palestinians. The U.S. also played a central role in the negotiating process between Syria and Israel in Maryland which was interrupted in 1996 with nothing being done since for the resumption of these negotiations upon which any Israeli - Lebanese agreement in south Lebanon must obviously depend.

The U.S. has carefully refrained from stating any preferences as to the final outcomes of the peace process. Also it has refrained from exercising any pressure on the Israelis to accept the U.S. proposals to withdraw from the West Bank.

It remains, in the meantime, Washington's explicit view that Israel must feel strong and secure bolstered by U.S. security guarantees, continued military assistance and qualitative edge, and U.S. acceptance of Israel's nuclear capability as an ultimate deterrent against serious threats to its security.

In addition to formal treaties and security arrangements, the U.S. has

thousand Jewish settlers and, consequently, making Israeli control of the West Bank and Golan hights an irreversible fact.

The Arab people regard Israel today as a dangerously aggressive and expansionist power, seeking to achieve regional hegemony while pretending to strive for peace and security.

It is generally believed that the Likud policy aims to keep the Middle East region unstable and in a state of continuous conflict and under developed in order to fulfill its aspirations of hegemony and domination.

The Likud approach to security suffers from a state of "siege mentality" and exhibits a chronic inability to engage constructively in the peace process.

The behavior of this right wing - religious, hawkish government is aggressive and defiant as they embark on ambitious military strategy which emphasizes the role of Israel as a regional superpower capable of influencing and controlling regional events and security conditions.

The evidence that Israel possesses a nuclear capability which may amount up to 200 warheads, with long range delivery systems is seen by the Arabs as a major destabilizing factor.

The Israeli nuclear capability coupled with the ambiguity emanating from the undeclared nuclear doctrine had become the major threat to Arabs and Iranian security.

Given this mix of security rhetorics where Israel states security and non-security concerns, high and low priorities, a more effective picture can be obtained by sharpening our focus on the U.S role in the peace process as well as the U.S. commitment to Israel - to its security and its qualitative edge.

The U.S. administration has repeatedly made clear that it has an "unyielding commitment to Israel's security" and indeed that commitment to its security and qualitative edge - has always been a cornerstone of U.S. policy in the Middle East. This is not to say that Israel is the only factor at work in the U.S. security concerns in the Levant. Today while the competition with the Soviet union has faded completely, the U.S. strategy in the area gives a special strategic significance to Egypt's and Turkey's roles in shaping the future security structure.

Still, the strong U.S. commitment to Israel - backed by more than 3 billion dollars in annual military and economic assistance - is striking, and all the more so for the paradox that it poses: while Israel occupies the center of U.S. regional security interests, it is doubtful whether these U.S. -

total military expenditures during the last ten years is estimated to be over 750 billion dollars and arms transfers exceeds 225 billion dollars.

However, this contest of lower total spending levels does not reduce the uncertainties and risks in the region, because despite the lower expenditures there is a dramatic shift in the regional military balance, and defense posture, and then changes are going to have a great impact on the future of the regional security and the peace process itself.

This shift in the regional military balance is not rhetoric but it is a reality which is working to undermine Arab interests and threaten their security in the Levant as well as in the Gulf.

Turkey and Iran - both non-Arab states, are embarking on massive programs for military build-up and modernization of their arsenals, while Israel is sustaining high over all expenditures to maintain most of its force levels and improve quality.

The main threat to regional security emanates from Israel's military policy which rests on the concept of dual deterrence: conventional and nuclear. This dual deterrence, paralleled with a U.S.-Israeli commitment to prevent Arab States from developing any weapon of mass destruction is perceived as one of the major threats to regional stability and the nuclear risk is perceived as a high end challenge under Israel's ambiguous nuclear posture. This dual strategy is intended to achieve escalation dominance where Israel could achieve deterrence and political compellance. This Israeli nuclear policy should be addressed by the International Atomic Energy Agency (IAEA) otherwise, other nations would sooner or later will try to develop their own nuclear capability and other WMD.

Despite consistent efforts by the united states, the Palestinian leadership, Arab governments committed to the peace cause, and the European union, there is a growing feeling of despair and a deep sense that unless a way can be found to advance the peace efforts on the Palestinian issue and on the Syrian and Lebanese tracks the best opportunity that has appeared since the Madrid conference will be lost.

In reality, despair has replaced hope and it is difficult right now, even for those who signed a peace treaty with Israel like Egypt or Jordan, to maintain an attitude of cautious optimism.

It is widely believed that the Likud government since its accession to power in 1996 planned to drag out the peace negotiations with the Palestinians and refuse the re-opening of negotiations on the Syrian track for at least five more years until demographic facts on the ground would be changed - by building more settlements and bringing in several hundred

# **SECURITY IN THE MIDDLE EAST**

## **A LEBANESE PERSPECTIVE**

---

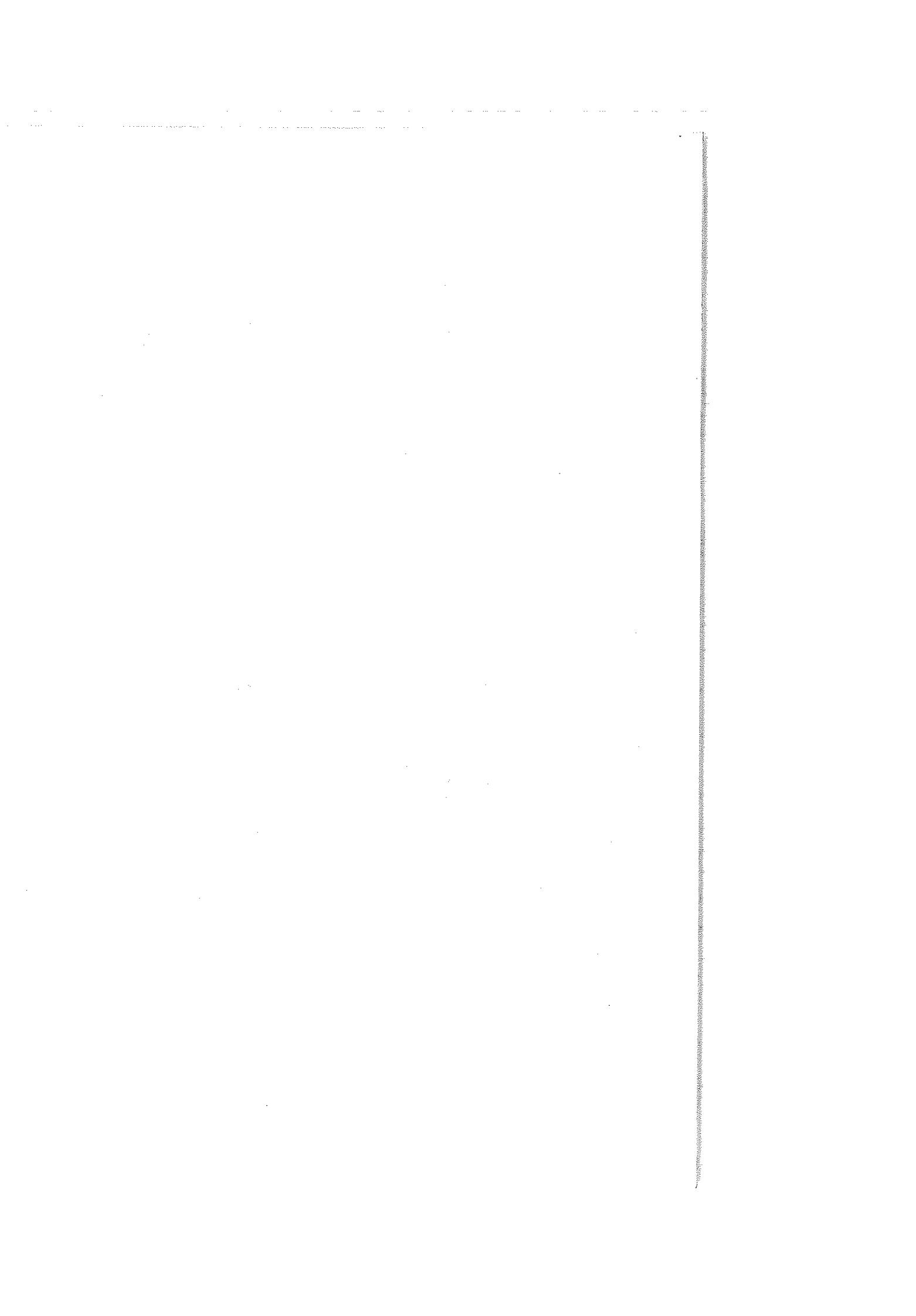
*Nizar ABDEL-KADER*

The Middle East remains the most dangerous and explosive region for the world's stability. The last events from the time Iraq invaded Kuwait and onwards, tensions and frictions between the Israelis and the Palestinians, the war of attrition in South Lebanon, the tensions between Israel and Iran, and the Turkish threat to Syria - all make the area look like it were sitting on a barrel of gun powder.

The Middle East remains the most militarized region in the world by every measure of effort. However it may be true that important downward trends in military spending have taken place and that the burden of military expenditures have steadily dropped as a percent of total expenditures since the end of the Gulf war, but current trends and dynamics lead us to believe that the qualitative shifts in equipment and new military policies exacerbate the threat to regional security.

It may be interesting to you to know that military expenditures as a percent of GNP have dropped from 17% in 1985 to 8% in 1995 while for the NATO countries this % dropped from 5% to 3%. Also, it is interesting to know that in the Middle East, Arms imports as a percent of total imports have dropped from 22% in 1985 to 9.5% in 1995 while these percentages for NATO countries have decreased from nearly 1% to less than one fourth % (0.25%).

Despite the declining trend in Middle Eastern military expenditures and arms transfers, the volume of these expenditures remains very high: the



# DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



## Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY

Dr. Michel NEHME

Dr. Adnan AL-AMIN

Dr. Hassan MNEIMNE

Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: Ghassan CHEDID

La Négociation Internationale ..... Laurice RIZKALLAH 182

Security in the Middle East ..... Nizar ABDEL-KADER 198  
A Lebanese Perspective

# DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



LEBAN	NATIONAL	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
DEFE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
NAT		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
L	DEFENCE	LEBANESE NA	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
AL DEFENC	LEBANESE	TIO	LEBANESE NATIONAL DEFENCE